محمد أبي سمرا
وضّاح شرارة

أقنعة المخلِّص

شهادات في الشِّيعة العونيّة وإمامِها

شهادات
النهار

محمد أبي سمرا
وضّاح شرارة

أقنعة المخلّص

شهادات في الشِّيعة العونيّة وإمامِها



شهادات
النهار

الطبعة الأولى، أيار 2009
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693

darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-246-5

المحتويات

تمهيد

لم تشهد الحياة السياسية اللبنانية، لا في ما نذكر ولا في ما قرأنا، ظاهرة مثل ظاهرة قائد الجيش الأسبق، ورئيس الحكومة العسكرية الانتقالية (أيلول 1988 - تشرين الأول 1990) ورئيس كتلة «الإصلاح والتغيير» النيابية (2005-2009)، وصاحب لوائها إلى انتخابات 7 حزيران 2009، ميشال عون. فالرجل الذي خرج إلى المنفى «بطل تحرير» لبنان واللبنانيين من الاحتلال السوري ومن أعوانه وميليشياته، والتهامه الكيان ومراوغته واصطناعه دور «الأطفائي ومشعل النار» على ما لم يفتأ عون الترديد في مقالاته الفرنسية، هذا الرجل عاد بعد 13 عاماً إلى لبنان نصيراً مستميتاً لمطامح المحتل السابق الثابتة، وحليفاً لا يتزعزع للمنظمات الأهلية والمذهبية المسلحة والأمنية التي رعت السياسة السورية الأسدية نشأتها واشتداد عودها، أو بعثتها من رمادها، وناطت بها تمثيل اللبنانيين والاستيلاء على دولتهم ومجتمعهم.

لا نزعم أن تاريخ لبنان واللبنانيين السياسي المعاصر خلا من الانقلابات، على معنى الانتقال من موقف إلى آخر، ومن نهج إلى نهج يخالفه. فرياض الصلح لم يخالط السياسة الداخلية اللبنانية، لا ترشحاً ولا نيابة ولا وزارة، قبل مفاوضته على الميثاق والاستقلال، ودخوله لبنان «الكيان» والدولة، وترؤسه الحكومة الاستقلالية الأولى. وعلى

هذا، فهو انقلب على موقفه السابق من الانتداب، وإنشاء القوة المنتدبة لبنان في حدوده، و«انفصاله» عن دولة عربية سورية مفترضة لم تبصر النور فعلاً. وسبقه إلى الإنقلاب، على نحو آخر، خير الدين الأحدب، السياسي الطرابلسي الذي رضي في 1936، وهي سنة مؤتمر الساحل الثاني وسنة المعاهدة الفرنسية – السورية والاضطرابات العامة في معظم مدن «الداخلية» وبعض مدن «الساحلية» مثل طرابلس، تأليف حكومة في «عهد» إميل إده، عَلَمَ «الانعزال» اللبناني وخصم «الاتصال» الإسلامي والعروبي بالداخل المقتصر على الكيان السوري. وبعد العَلَمين هذين، نقّل كثيرون هواهم السياسي بين الدستورية والكتلوية، أو بين الشمعونية والشهابية، أو بين «التقدمية» و«الدولة»، أو بين المنظمات الفلسطينية والدولة، إلخ.

لكن الفرق لا يقاس بين الانقلابات هذه وبين الانقلاب العوني. فالأولى مهّد لها انقلاب الأحوال، من انتداب إلى استقلال أو من انتداب غير مقيّد إلى انتداب مقيّد بمعاهدة، ومن عهد إلى عهد ونظام إقليمي ودولي إلى آخر. وكان التمهيد بطيئاً، وتطاول عقداً وبعض العقد أو عقدين. وسوّغه أصحابه، وطرحوا حججهم على الناس، واحتكموا اليهم (شأن سامي الصلح بعد انحيازه إلى كميل شمعون). وفي احوالهم هذه كلها، التزم المنقلبون، أو معظمهم، بعض التحفظ. فلم يطلقوا العنان لمخيلاتهم وألسنتهم وضغائنهم، ولم يزعموا أنهم وحدهم على عهدهم، وأن غيرهم باق على «خيانته». ولا زعموا أن تاريخ اللبنانيين كله، بقضه وقضيضه ما خلا السنتين والأسابيع الثلاثة التي تولى فيها «الجنرال» الحكم على 15 في المئة من الأراضي اللبنانية، باطل، بل باطل الأباطيل. ولا قالوا إن الإصلاح والتغيير المزمعين، وسندهما حزب خميني عمّم في شطر كبير من الناس فساداً جماهيرياً واغتيالاً شعبياً لم يسبق إليهما حزب أو فريق من قبل

(ما عدا المنظمات الفلسطينية المسلحة ربما)، يحتاجان إلى «حكم كامل»، أو شامل، على شاكلة الحكم الذي يحلم به من أقام ذهنه على تصوّر عريف أو شاويش انكشاري للسلطة أو الحكم، وعلى «ثقافتهما» السياسية. والحق أن ما قد يعرف بـ«العونية»، منذ اليوم أو في يوم آت، ليس سياسة، ولا نهجاً، بل هو، على ما نرى ونزعم، لغة أو لغو. واللغو العوني أداء مسرحي نافذ وفاعل. ويؤديه من يسمّيه الفرنجة «كوميدياً»، أدى الكوميديا التي سماها العرب «المساخر» أو أولى المآسي المحزنة والداعية إلى مرّ الدمع والبكاء الدامي، على قول «حلفاء» الرجل وسنده في بعض منادبهم وشعائرهم. ويجوب الأداء المسرحي هذا دوائر قول ومعان لا يبلغها السياسي العادي أو الفذ، ولا المواطن السوي. فلا تبعة عن الكلام في ما يقوله الرجل أو في ما يفعله أو يساق إلى فعله، أو في ما يسكت عنه. فهو فتح باب «الهذيان» على مصراعيه، شأن صندوق باندورا. فخرجت قصص الرجل تسعى في اللبنانيين، واجتماعهم وجماعاتهم وعلائقهم، فساداً وتحريفاً وقلباً. فمن «الأكثرية الوهمية» إلى معركة «صلاحيات» نائب رئيس الحكومة، ومن «سوريا في سوريا»، إلى تحرير سعر البنزين، ومن تحميل رفيق الحريري المسؤولية عن الدين العام إلى تحميله «السنّة» التبعة عن السياسة السورية في لبنان، ومن أسطورة «السفارات» إلى حمل «فتح الإسلام» على سعد الحريري، لا تحصى «قصص» قائد الجيش الأسبق و«حكاياته» التي تدعو المواطن اللبناني إلى نسبة اللغو هذا إلى «انحراف» الرجل. لكن الرجل ليس قوّالاً يتبختر على مسرح أو يتراءى في صندوق فرجة. فهو رجلٌ عام. ويتصدر جمهوراً عريضاً من اللبنانيين، ويقرّ له جمهوره، إلى اليوم، بالقيادة والقول الفصل في أمور كثيرة. ولا ينكر عليه، ظاهراً، ما يقول إنكاراً صريحاً وحاداً. ويماشيه على بعض أفدح أفعاله، مثل احتلال ساحتي بيروت سنة ونصف السنة، مماشاة تتنكر لبعض أثمن ما

خلّفه التراث (المسيحي) اللبناني، وهو تقييد السلطة وجموحها بمصالح «الناس» واجتماعهم، وصدور (بعض) السلطة عن القوة الإجتماعية. فما يسعى فيه ميشال عون ويطلبه لنفسه ولمريديه وحاشيته، على خلاف التراث السياسي اللبناني، هو سلطان مطلق لا يقبل رداً ولا خلافاً، على شاكلة سلطان صدام حسين، أو معمر القذافي، أو حافظ وبشار الأسد. وعلى شاكلة السلطان الذي أنجزه الحزب الخميني المسلح على شطر من الشيعة الإماميين. وهذا «تعريب»، على المعنى الذي حمل عليه اللبنانيون التسلط الاستخباراتي السوري وخبروه.

ولما أردنا «فهم» ما يعنيه الرجل، وولاء جمهوره ومبايعته صاحبَه وعماده، لم نرَ أن نفصله من جمهوره، ومن أطوار الجمهور وانتقال بعضه من التحزّب إلى الإنفضاض والتبرّؤ، فالنقد والفحص. ولم نرَ أن نقصر سِيَر وشهادات من كانوا أنصاراً للرجل وأشياعاً، على الوقت الذي كانوا فيه مناصرين وشيعة. فهم، على وجوه متفرقة، مرايا «مجتمعهم» و«شعبهم» المسيحيين. وهم يتحدّرون من تواريخ كثيرة ومتعرّجة ينبغي روايتها، وقد روى القسم الأول من هذا الكتاب فصولاً منها. وهم ونحن جميعاً نتحدّر من تاريخ سياسي حاول القسم الأخير، غير السِيري، تدبّر بعض سياقاته. فاللغو والمسرح العونيان لم يولدا من مخيلة هاذية فردية وحسب. وهما حساب نسدده لفصول من تاريخنا العام والفردي لم نعقلها لا جماعات ولا أفراداً.

ينقسم هذا الكتاب، إذاً، قسمين. الأول شهادات وسِيَر رواها «عونيون» سابقون من أجيال ومنابت ومناطق مختلفة، وشاركوا في الصحوة العونية الأولى (1988-1990)، والثانية (1994-2005). والبعض من أصحاب هذه السِيَر الشهادات خرج من «عونيته» وعليها، في أوقات متباينة، فأخضعها للتبصّر والمراجعة والنقد. وبعضهم الآخر

لا يزال مقيماً على «عونيته» على قلق وسأم واعتراض على سلوك زعيم «التيار الوطني الحر» وقائده ميشال عون، وحاشيته. وقد ذُيّلت الشهادات بتاريخ روايتها، ولا بد هنا من الإعتراف بالشكر والإمتنان لأصحابها الذين شاؤوا إعلان أسمائهم الصريحة، والذين لم يشاؤوا لأسباب مهنية وشخصية قاهرة.

أما القسم الثاني من الكتاب، فحاول ربط الحركة العونية بسياقات التاريخ السياسي اللبناني عموماً، والمسيحي خصوصاً، والتبصّر في بعض وجوه هذه الحركة في فصليها أو صحوتيها الأولى والثانية.

13 نيسان 2009

محمد أبي سمرا ووضّاح شرارة

القسم الأول

. . . .

شهادات من قدامى العونيين

جمعها وكتبها محمد أبي سمرا

1

الصحوة العونية الأولى
مأساة التحام القائد بالجيش والشعب

شهادة **نجيب زوين**، وهو عضو مؤسس في «التنظيم» سنة 1971، وعضو مؤسس في الهيئة العليا لـ«المكتب المركزي للتنسيق الوطني» الذي شارك في مسيرة العماد ميشال عون منذ تعيينه رئيساً للحكومة العسكرية الانتقالية سنة 1988.

كسروان – سن الفيل

كان روفايل كنعان زوين، والد جدي نجيب زوين، من الفرسان المقاتلين في ثورة يوسف بك كرم. وبعد مغادرة قائد تلك الثورة لبنان، اضطر إلى النزوح من موطن عائلته المارونية في قرية الزعيتري الجبلية في فتوح كسروان، فأتى بيروت مصطحباً إبنه الصغير نجيب، وعاش مدة فيها متخفياً.

جدي نجيب استوطن في قرية سن الفيل الزراعية على ساحل المتن الشمالي، حيث عمل وأقام، ثم تزوج وانجب عمي جان ووالدي سليم اللذين تلقيا تعليمهما في مدرسة الحكمة في الاشرفية. وبعدما شب عمي انتقل للعمل والإقامة في شكا، تاركاً سن الفيل التي ظل والدي مقيماً فيها وتزوج ماري شيت ديراني، وهي من قرية دير الأحمر المارونية في البقاع الشمالي.

* سُجلت هذه الشهادة في أيلول 2008.

عمل والدي سليم معلماً في إحدى مدارس سن الفيل، وكان يتمتع بذائقة أدبية، مما أكسبه مكانة إجتماعية بين أهل البلدة الريفية الساحلية، فانتخبوه رئيسا لبلديتها منذ تأسيسها في ثلاثينات القرن الماضي، وطوال 17 سنة، رغم انه كان بلا سند عائلي وسليل اسرة نواتية صغيرة. وإلى رئاسته البلدية، أسّس نادي «نجمة الصحراء» لكرة القدم وترأسه في سن الفيل، قبل أن يتقاعد من عمله في التدريس ويتفرغ لأشغال حرة، فضمن محطة للمحروقات وأدار صالتي سينما في محلة الدورة ونهر الموت.

أنا المولود سنة 1944، تلقيت تعليمي مع اخوتي في مدرسة الحكمة في الأشرفية. ومن ذكريات طفولتي في سن الفيل قيام أهلها بإحياء احتفال محلي استقبالاً للرئيس كميل شمعون وزائره الملك سعود بن عبد العزيز، اللذين عبر موكبهما في «الضيعة» نهار الأحد الجديد من العام 1952. أوقف الأهالي سيارة الموكب الرئاسي - الملكي واستقبلوه بالزغاريد والحوربة، وقدموا له باقات الزهور. وكان دوري أن أتقدم من الرئيس وضيفه الملك، منشداً بيتين من الشعر كتبهما والدي:

فرحة الأعياد زيدي   وافرحي بحد (الأحد) الجديد
شعب سن الفيل نادى   مرحبا بابن سعود.

الكتائب والثورة اللبنانية

كان والدي يميل إلى حزب الكتائب اللبنانية. ومن دون التزامه التنظيمي المباشر في صفوفه، كان له دور بارز في رعاية نشاط الكتائب ونهضتها في سن الفيل. فالكتائب كانت تمثّل الثورة اللبنانية على الإقطاع وتوارث الزعامة السياسية، وتحظى بتأييد واسع في البيئة المسيحية. أخي البكر، عباد، المولود سنة 1938، كان من القياديين والمقاتلين الكتائبيين

في سن الفيل. ففي حوادث 1958 تصدر المدافعين بالسلاح عن المنطقة، وكان مقر الكتائب مركز تجمعهم وتأطيرهم. وأنا من كنت في الرابعة عشرة من عمري، شكلت حوادث 1958 بداية وعيي الوطني اللبناني، وبداية مسيرتي في طريق المقاومة اللبنانية إلى جانب رجال وشبان انتفضوا في منطقتنا وحملوا السلاح ضد الخارجين على الدولة والشرعية اللتين كان يمثلهما رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون. ومن المشاهد التي لا أنساها من حوادث تلك الأيام، مشهد لوالدتي راكضة في الشارع مشمّرة طرف فستانها الذي حملت فيه كمية من الخرطوش الحربي لتزوّدنا بها، نحن أبناءها وأمثالنا من المسلحين المنتشرين في شوارع الحي، حيث أقمنا حواجز تفتيش ونظّمنا مجموعات للحراسة والحماية، وأرسلنا مقاتلين إلى وسط مدينة بيروت للمشاركة في القتال ضد الأحياء الإسلامية المقابلة في البسطة وبرج ابي حيدر. ومن صور ذكريات طفولتي عن تلك الأيام، إشعالنا دواليب السيارات في سن الفيل، أثناء «الثورة المضادة»، بعدما كنا أقمنا حقلاً للتدريب والرماية، ونصبنا حواجز ليلية مسلحة في منطقتنا التي كانت في الخطوط الخلفية للقتال.

كنت طالباً في مدرسة الحكمة في الأشرفية حينما انتسبت إلى حزب الكتائب اللبنانية سنة 1960، وانضويت في مصلحة الطلاب الكتائبية التي كانت تضمّ كريم بقرادوني وميشال سماحة وجوزف وصولنج توتنجي. فالكتائب كانت تجسّد الثورة اللبنانية في بيئتنا المسيحية، وهي القوة الشعبية الإحتياطية للدفاع عن الدولة اللبنانية بالسلاح، كلما تهدّدتها الأخطار، وبالإنماء كلما احتاجت الدولة إلى البناء والإنماء.

منذ بدايات فتوّتي تلميذاً في مدرسة الحكمة، عشقت الرياضة لاعباً في فريقها لكرة القدم، وحائزاً البطولة في رماية السهام. فالصلة بين النشاط الرياضي والتعبئة الحزبية والتنشئة النظامية شبه العسكرية

من دون سلاح، كانت وثيقة وحميمة في الكتائب وفي النفسية الكتائبية. كانت أقسام الكتائب، مقرّاتها أو بيوتها الحزبية، في المناطق والأحياء، تضم دائماً ما يسمى القوى النظامية التي انخرطت في صفوفها في سن الفيل، لأن مصلحة الطلاب الكتائبية لم تكن تضم قوة نظامية، بل فرقة كشفية توليت مسؤوليتها بنفسي. لذا كنت من سن الفيل أقود فرقة طالبية نظامية للمشاركة في المسيرات شبه العسكرية الكتائبية التي كان الحزب ينظمها في ساحة البرج في مناسبات كثيرة. فالكتائب اللبنانية كانت مدرسة للنظام والقوة والرجولة أيام فتوّتي وشبابي في ستينات القرن الماضي، حينما جمعت بين مسؤوليتي عن الفرقة الشبابية والكشفية في مصلحة الطلاب، وبين مساعد لمسؤول القوة والتنشئة النظاميتين في قسم سن الفيل الكتائبي.

أستطيع القول إنني عسكرياً، أكثر مني سياسياً، انتسبت إلى الكتائب بعد حوادث 1958 التي شاركت فيها. فانتسابي ذاك لم يكن يصدر عن طموح اجتماعي، كأن أصير رئيس بلدية مثلاً، بل عن إرادة وطنية للدفاع عن لبنان وكيانه المستقل الذي تتهدّده الأخطار. فحوادث 1958 التي شكّلت إحدى محطّات الخوف على لبنان في الوجدان المسيحي عامة، كانت شديدة الحضور في الذاكرة والوجدان الكتائبيين. وعلى المستوى الشعبي المسيحي كانت الكتائب تجسّد الرد على ذلك الخوف وتلك الأخطار المحدّقة بلبنان. فالكتلة الوطنية كانت حزباً نخبوياً واريستوقراطياً مترفاً يجذب المحامين والأطباء والمهندسين. لذا كان يقال في أوساطنا إن الانتساب إلى الكتلة الوطنية يتطلب منك أن تكون محامياً وما فوق. ثم ان الكتلة الوطنية لم تكن حزباً فعلياً في بنيتها وتنظيمها، على خلاف الكتائب التي كانت حزباً منظماً يضم العامل والموظف والحرفي والطالب والمحامي، أي حزباً لأبناء الطبقات الشعبية والوسطى،

وللطامحين إلى دور وموقع وارتقاء في الحياة الإجتماعية العامة. وكانت الكتائب أيضا تجذب وتستقطب وتخاطب كل من لديه حساسية أو نعرة وطنية لبنانية، أو خائف على مصير لبنان، وخصوصاً في البيئة المارونية. لكن الميسورين كانوا أقلية نادرة في الكتائب، ولا تتجاوز نسبتهم 5 في المئة في صفوف الحزب، على خلاف المتعلمين من أبناء الفئات ما دون الوسطى، الذين كانت نسبتهم كبيرة. فالميسورون كانت تجذبهم الكتلة الوطنية التي كان أتباعها يسمون «إدويين» نسبة إلى عميدها ورئيسها ريمون إده وخصوصاً في مواسم الإنتخابات النيابية، حينما كان يقال أيضا «الشمعونيين» أو «الشماعنة» نسبة إلى الرئيس كميل شمعون. وهذا دليل إلى ضعف البنية التنظيمية الحزبية والولاء الحزبي وشخصنتهما في الكتلة الوطنية وفي حزب الوطنيين الأحرار الذي أسّسه الرئيس كميل شمعون بعد حوادث 1958 التي انتهت في نهاية عهده أو ولايته الرئاسية. أما عن الكتائب فلم يكن يقال قط «الجميليين» نسبة إلى مؤسس الحزب ورئيسه، الشيخ بيار الجميل، مما يعني إن الولاء للكتائب والإنتساب إليها، ما كانا يتشخصنان، كما كانت الحال في الكتلة الوطنية وفي حزب الوطنيين الأحرار.

في سن الفيل كان حضور حزب الكتائب بارزا وفاعلا بين اهلها وسكانها «الاصليين» والوافدين. وإلى جانب الكتلة الوطنية والاحرار، كان ضئيلا جدا حضور الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان خصمنا التقليدي وكنا واياه في الكتائب على طرفي نقيض، فيما كنا في حال صراع سياسي مع الكتلة الوطنية، مع العلم ان الحزبية السورية القومية لم يكن حضورها يتجاوز افرادا محددين في منطقتنا، شأن حضور اليساريين والشيوعيين النادر.

السلاح الفلسطيني والخروج من الكتائب

طوال الستينات من القرن الماضي كانت حوادث سنة 1958 حاضرة، بل راسخة في الذاكرة الكتائبية والمسيحية في وجه عام. لكن ظهور النشاط الفلسطيني المسلح في لبنان بعد حرب حزيران العربية – الاسرائيلية سنة 1967، ايقظ مجددا ذكريات 1958، وأحيا هاجس الخوف والخطر في المجتمع المسيحي، وخصوصا في صفوف الكتائب اللبنانية. انا وقلة نادرة من امثالي الكتائبيين اخذنا نفكر بتعبئة القوى النظامية شبه العسكرية وتقويتها في الحزب، مدفوعين بيقظة هاجس الخوف ذاك فينا حيال ما يحمله انتشار السلاح الفلسطيني من خطر وتهديد للبنان الكيان والسيادة والدولة، وكذلك للمسيحيين.

قبل ذلك كانت التعبئة النظامية في الكتائب حاضرة، ولها دوراتها ومخيمات تدريبها للرياضات القتالية، من جيدو وكاراتيه، وكنت واحداً من مدربي هذه الرياضات القتالية في الحزب. وحين رحت اطالب بتطوير هذه الدورات لتشمل تدريبا قتالياً عسكرياً في مخيماتها، ارسلت لنا مجسمات خشبية تمثل بنادق حربية لنستعملها في التدريب. ولأنني كنت اعلم ان السلاح متوافر في حزبنا، اعترضت على ارسال البنادق الخشبية، معتبراً انهم يهزأون بي ويضحكون علي، انا الذي كان تكويني النضالي واندفاعي إلى العمل والنشاط في صفوف الكتائب، يميلان إلى القوة النظامية، تحت الحاح تحسسي ووعيي بالخطر الامني والعسكري على لبنان، منذ طفولتي وفتوتي في حوادث 1958. فكيف لا يتجدد فيّ ذاك الميل مع تجدد القلق والخوف على لبنان ومستقبله، بعد اقل من عشر سنين، مع تزايد اخطار السلاح والمسلحين الفلسطينيين في البلاد؟! هكذا برزت الملامح الاولى لاعتراضي على اولويات العمل في الكتائب التي كانت ترفض حينذاك تحسين اداء القوة النظامية الكتائبية وتدريباتها القتالية العسكرية، وتصبّ

توجهاتها وجهودها الاساسية في اطار الولاء للدولة اللبنانية ومؤسساتها السياسية، فيما كانت مصلحة طلاب الكتائب التي كنت عاملاً في إطارها، إلى جانب مسؤوليتي في أمانة سرّ قسم سن الفيل الكتائبي، تقوم بثورة في صفوف الجيل الجديد من الشبان المتحلّقين حول الشيخ موريس الجميل الذي كان صاحب نظرة علمانية وتجديدية في الحزب، ويمثل تياراً كتائبياً أصلاحياً يدعو إلى تحديث الإدارة في الدولة اللبنانية.

بعد تخرجي من مدرسة الحكمة في الأشرفية، عملت محاسباً في شركة خاصة للمفروشات في الدكوانة، ثم في إدارة مؤسسة «ليسكو» للصناعات الخزفية الصحية، قبل أن أفتتح مع أخي متجرا للأدوات الصحية في مطلع ثمانينات القرن الماضي في سن الفيل.

أما في عملي النضالي والحزبي والسياسي، فقد شكّل اتفاق القاهرة بين الدولة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية المسلحة سنة 1969 منعطفاً حاسماً مهّد لخروجي من صفوف حزب الكتائب الذي كنت عضواً في مجلسه المركزي المؤلف من مئتين أو ثلاثمئة من الأعضاء الذين ينتخبون أعضاء المجلس السياسي الكتائبي، وكان كل من المجلسين يجتمع دورياً في بيت الكتائب المركزي في محلة الصيفي.

اتفاق القاهرة الذي عارضه ريمون إده وحده، أثار أسئلة كثيرة في صفوف حزبنا، فسرت أقاويل عن ان الشيخ بيار الجميل وافق عليه من دون أن يطّلع عليه ويناقشه. وفي واحد من الإجتماعات توجهنا إلى الشيخ بيار الجميل متسائلين: ما هو اتفاق القاهرة، يا شيخ بيار؟ وكيف وافقتم عليه من دون مناقشته في أطر الحزب؟ فقال إن ثقته برئيس الجمهورية (شارل حلو آنذاك) وبقائد الجيش (إميل بستاني، حينها) هي التي حملته على الموافقة على ذاك الاتفاق. أما أنا فراحت تدور في ذهني أسئلة وشكوك ومخاوف كثيرة، منها: كيف يمكن أن أعمل في

حزب وافق على إتفاق خطير بين الدولة اللبنانية ومنظمات عسكرية غير لبنانية؟!

لم تكن هذه الشكوك والأسئلة تراودني وحدي دون غيري في الحزب، رغم إنها ظلّت محصورة في أطر ضيقة وبين أعضاء قليلين، معظمهم أكبر سناً مني، وكانوا يعتبرونني فتى صغيراً بينهم. والحق أن هؤلاء الأعضاء لم يكن عددهم يتجاوز عدد أصابع يد واحدة، منهم فوزي محفوظ (أبو روي) وأخي الأكبر عباد زوين. لكن الجميع كانوا من مراتب تنظيمية عليا في الحزب، ولهم تأثيرهم في أطره، وكل من موقعه أخذ يعبّر عن رأيه وشكوكه واعتراضاته المتعلقة بالأخطار التي تهدّد لبنان بسبب اتفاق القاهرة. وإذا كانت هذه المسألة الشغل الشاغل لكل من فوزي محفوظ وعباد زوين اللذين كانا من أركان الفرقة النظامية وكنت فتاهما المدلّل في هذه القوة، فإن هذين المسؤولين الكتائبيين بثّا شكوكهما وأسئلتهما بين مسؤولين آخرين في صفوف القوة النظامية الكتائبية.

دارت المناقشات بين أفراد هذه المجموعة حول قدرة العمل والتأطير الحزبيين على إطلاق المقاومة ونشرها وتعميمها بين اللبنانيين لجبه الأخطار المحدّقة بالوطن والدولة والناجمة عن اتفاق القاهرة الذي أباح للمنظمات الفلسطينية استعمال سلاحها على الأراضي اللبنانية. فحزب الكتائب أو غيره كان يحصر مهمات المقاومة في الدفاع عن الوطن ودولته في هيئاته وأطره، ويحدد أشكالها ويقصرها على الحزبيين وحدهم دون غيرهم. أما مجموعتنا في القوة النظامية الكتائبية، فرأت أن المقاومة يجب أن تشمل أبناء الوطن جميعاً، معتبرة أنه ليس ضررويا أن يكون المواطن كتائبياً أو حزبياً، ليهب للدفاع عن وطنه ودولته، بل يكفي أن يكون لبنانياً فقط كي يتصدّى لهذه المهمة.

قبل خروجنا من الكتائب سنة 1971، أطلقنا في ما بيننا وفي أطرنا

الحزبية مناقشات واسعة، فدعونا إلى أن يشرع الحزب أبواب التنشئة القتالية لكل من يرغب ويريد من أبناء الوطن، من دون أن يكون كتائبياً أو في أي حزب آخر. فالكتائب وغيرها من الأحزاب ليست المجتمع كله، بل إن الاحزاب في أي من البلدان لا تزيد نسبة المنتمين اليها على الخمسة أو العشرة في المئة من أبناء المجتمع ومن السكان الذين رأينا ان نشرك غالبيتهم الساحقة، أي التسعين في المئة منهم، في مقاومة الأخطار التي تتربص بالوطن.

الهتاف الكتائبي الذي كان يأخذ بشغاف قلوبنا ويطربنا في الفرق النظامية، حين كان القائد يقف صارخاً: لبنان، فيرد عليه أعضاء الفرقة صارخين: لنا، صار على جماله، مبعث أسئلتنا. فرحنا نقول إن صرخة «لنا» هذه تعني أن لبنان لنا وحدنا نحن الكتائبيين، وليس لجميع اللبنانيين الراغبين في الدفاع عنه والإنخراط في المقاومة، معتبرين أن الوطن لجميع أبنائه، لا للحزبيين منهم فقط، أكانوا كتائبيين أو في أي من الأحزاب الأخرى.

أثناء تلك المناقشات التي شكّلت الانتفاضة الأولى على الحزبية والهرمية الحزبية في لبنان، إقترحنا إنشاء مجموعات في الأحياء والمناطق تسمى أصدقاء الكتائب، لنقوم بتدريبها على الأعمال القتالية وتنشئتها تنشئة قتالية، من دون أن يؤدي المنتسبون إلى هذه المجموعات قسم الالتزام الكتائبي. لم يلقَ اقتراحنا هذا آذاناً صاغية، بل جرى رفضه، فاستمرت المناقشات ووصلت أصداؤها إلى المراتب القيادية العليا في الحزب، لكن من دون جدوى. لذا بدأنا نعدّ العدة للخروج من الأطر الحزبية، من دون تشنّج وخصومات وعداوات، بل على خلاف ذلك، بقينا على صلات سياسية وشخصية عادية، أليفة وودية، مع الكتائبيين جميعاً.

العلاقة بالمسلمين

إذا سألني اليوم سائل إن كنا انتبهنا أو فكّرنا آنذاك (أي في النصف الثاني من ستينات القرن الماضي ومطلع سبعيناته) في أن نصف اللبنانيين (أي المسلمين على وجه العموم) ما كانوا يقاسموننا وطنيتنا اللبنانية وفكرة المقاومة دفاعاً عن لبنان ضد المنظمات الفلسطينية المسلحة واتفاق القاهرة وأخطارهما عليه، بل لا يجدون فيهما خطراً عليهم وعلى الوطن، وينفرون من لبنانيتنا ومقاومتنا - أجدني أقول إن هذا السؤال ينبهني اليوم إلى ما لم يكن يخطر في وعينا وتفكيرنا آنذاك.

فالحق يقال إننا لم نكن نفكر قط إن المسلم ليس معنا، أو ضدنا، بل نحسب انه يجب أن يكون معنا، ما دامت فكرة المقاومة التي نعمل من أجلها هدفها الأول والأخير هو جبه خطر السلاح الفلسطيني على لبنان الوطن والدولة، وليس هدفها المسلم اللبناني. في عملي وحياتي الإجتماعية وعلاقاتي العامة والخاصة، كنت أعرف كثرة من المسلمين البقاعيين والجنوبيين والبيروتيين، ونتبادل زيارات بيتية، تصل أحياناً إلى تبادل المبيت في بيوتنا، لكن هذا كله بقي دائماً خارج حياتي الحزبية والسياسية المنفصلة تماماً عن علاقاتي الإجتماعية والشخصية والخاصة. ففي عملي وعلاقاتي الإجتماعية العامة والخاصة، كان مسلمون كثر رفاقي وأصدقائي، لكن حياتي الحزبية والسياسية في الكتائب وخارجها، كانت تخلو من حضور أي مسلم أبادله ويبادلني التفكير والنشاط والمناقشة. ثم إن الاهتمام والنشاط والمناقشات السياسية، ظلّت دائماً خارج علاقاتي بمعارفي وأصدقائي من المسلمين.

منذ مطالع السبعينات من القرن الماضي، كنا في سن الفيل قد بدأنا نعيش الخطر والخوف من تعديات المسلحين الفلسطينيين وحواجزهم المسلحة في الطرق المؤدية إلى منطقتنا من جهة تل الزعتر والنبعة

المجاورين. لقد كان المسلحون الفلسطينيون يبعثون فينا الحذر والرهبة والتوتر، فنندفع خائفين متشنجين في إيجاد السبل والوسائل التي تدفع عنا خوفنا وتوترنا وشعورنا بالتهديد في منطقتنا التي تعرّض بعض سكانها للمهانة والخطف على حواجز الفلسطينيين المسلحة. لكن هذا كله، أي ما كنت أعيشه مع غيري في سن الفيل، ظل خارج دائرة حياتي وعلاقاتي مع زملائي المسلمين في العمل، أولئك الذين كانوا من السنّة والشيعة المقيمين في بيروت الغربية، أي من خارج بيئة تل الزعتر والنبعة التي كانت ترهبنا وتخيفنا. ففي حياة العمل والوظيفة، كانت السياسة ومناقشاتها غائبة تماماً عن علاقتي بزملائي ومعارفي المسلمين.

الحق أنني للمرة الأولى أجدني اليوم - وهذا لم يحدث قط من قبل - اتساءل: كيف كان يفكر، سياسياً، رفاقي وزملائي وأصدقائي المسلمين، أولئك الذين كانوا في الأمس وحتى الساعة، يتصلون بي وأتصل بهم هاتفياً فنتحادث، من دون أن أفكر الآن ولا من قبل، في مواقفهم السياسية. وهذا يفاجئني اليوم، ويحملني على استعادة بعض من وقائع حياتي الماضية، حين كنت غافلاً تماماً عن أسئلة محيرة، بل قد تكون مأسوية، إذ كان من الممكن في زمن الحروب الطويلة، أن أتبادل الطلقات النارية مع صديق مسلم، كان من المتصلين بي هاتفياً للإطمئنان في تلك الأيام.

«التنظيم» أو «حركة الأرز»

خرجنا من الكتائب وأسّسنا حركة جديدة سميناها «حركة الأرز» - «حركة المقاومة اللبنانية»، وهي غير ما عُرف بـ«حراس الأرز». أما تسمية «التنظيم» التي عُرفنا بها لاحقاً، فقد لحقت بنا وشاعت بين الناس، ورغماً عنا غلبت التسمية المختارة لحركتنا.

النواة الأساسية للحركة كانت من خمسة أشخاص: أخي عباد زوين، وفوزي محفوظ (أبو روي)، وأنا وشخصان آخران، أحدهما يدعى ميلاد والآخر سمير. بدأنا نشاطنا باجتماعات ليلية متصلة من المناقشات لوضع أفكار وخطط لعملنا. كنا توّاقين إلى العمل والفعل المباشرين، بعيداً من كثرة الكلام، فأطلقنا شعارنا الأول من كلمات ثلاث فقط: تحبه؟ إعمل له، المكتوبة وسط خريطة لبنان، ثم أتبعنا شعارنا هذا بآخر: حق وطني يعلو كل حق.

بعد اجتماعاتنا الليلية المكثّفة، المنتظمة والسرية، بدأنا نشاطنا العملي الذي انصب كله على جمع كل من نعرفه من الناس في الكتائب وغيرها من الأحزاب، ومن خارج الأحزاب، بلا تفرقة أو تمييز، متوسّلين بعلاقاتنا الإجتماعية والشخصية التي راحت تنمو وتتسع، من دون أن نضع لاتصالاتنا ونشاطنا هيكلية تنظيمية عمودية تتصدرها هيئة قيادية، بل اعتمدنا هيكلية أفقية عنقودية قوامها قيادة جماعية مشتركة سميناها «مجلس قيادة» تتحدد أدوار كل عضو فيه حسب المهمة الموكل إليه تنفيذها، لينتهي دوره القيادي المحدد بعد إنجازه المهمة، فيتولى الدور شخص آخر للقيام بمهمة أخرى، لأننا كنا نرفض مبدأ الرئاسة والمرؤوس والقيادة الثابتة والدائمة والمركزية، على خلاف ما كانت عليه الحال في حزب الكتائب وغيره من أحزاب.

إنصبّ عملنا الأساسي والرئيسي على تجنيد أكبر عدد من اللبنانيين لتدريبهم تدريباً قتالياً عسكرياً. أنا الذي عشقت التدريب القتالي الرياضي والعسكري، كنت في الحركة من الأوائل على قائمة المدربين القتاليين. هذا العشق كان قد أخذني من طريق مشاركتي في دورات فنون قتالية كان مدربنا فيها جندي سابق من جنود البحرية الأميركية، المارينز، من أصل لبناني ويعيش في لبنان. ثم ان أحدنا في مجموعة الخمسة، كان على صلات

وثيقة مع ضباط في الجيش اللبناني. وسرعان ما أقمنا علاقات مع رتباء وضباط من معارفنا وأصدقائنا الذين تركوا المؤسسة العسكرية، فأخذو يدربوننا، إضافة إلى استعانتنا بكتيّبات في الفنون القتالية العسكرية. وحين احتجنا إلى قطعة أرض للقيام بالتدريب، حصلنا عليها في دير مهجور بفتقا، عبر علاقة خاصة بإحدى الرهبانيات، قبل أن يتسع نشاطنا في التدريب، ليشمل معسكراً أنشأناه في طبرية في جرود كسروان. أما الموارد اللازمة لهذا النشاط، فكان مصدرها أعضاء حركتنا وتبرعات نجمعها عبر علاقاتنا الشخصية، اضافة إلى ما تؤمّنه لنا صلاتنا بإحدى الرهبانيات، وببعض ضباط الجيش الذين لم تربطنا بهم علاقة مؤسسية أو رسمية، بل شخصية، وربما كانت قيادة الجيش على علم بتعاون هؤلاء الضباط معنا، فوافقت ضمنياً على هذا التعاون.

في سن الفيل التي كنت ناشطاً ومعروفاً في مجتمعها المحلي، كان فرع الكتائب، الوحيد الذي قام بتدريب أشخاص غير كتائبيين تدريباً قتالياً وعسكريا، حين كنت في صفوف القوة النظامية. وبعد خروجي من الكتائب رحت أدرّب كل راغب ومريد، أكان كتائبياً أم شمعونياً أم كتلوياً، إلى جانب أي شخص آخر لم يكن صاحب غرضية حزبية أو سياسية محددة، سوى ولائه للبنان ورغبته في الدفاع عنه.

تسمية «التنظيم» التي أخذت حركتنا تُعرف بها ولم نخترها وطغت على تسميتنا المختارة «حركة الأرز»، كان باعثها بين الناس أننا كنا حركة شديدة التنظيم والسرية، من دون أي رغبة في الظهور العلني، السياسي والإعلامي، لعملنا ونشاطنا. السرية والإختفاء هذان كانا سبباً في بقائنا جسماً في الظل، غامضاً ومستتراً، مما أدى، لاحقاً، إلى عدم قدرتنا على انشاء إطار تنظيمي يجمعنا ويلمّ شملنا في هيكلية مترابطة ومستمرة. وهذا ما ندمنا عليه بعد وقت وحتى اليوم، إذ تركنا حركتنا كلها، ومنذ

تأسيسها، تشيع مناخاً نضالياً لبنانياً مقاوماً، من دون إطار وهيئات تجمعها وتعمل على تماسكها واستمرارها. لذا جرت تسميتنا أسماء كثيرة، مختلفة ومتعارضة، ولحقتنا صفات أتذكر منها، اضافة إلى «التنظيم» الأكثر شيوعاً، جماعة الرهبنة او الرهبانيات (الأنطونية) والكنيسة، جماعة الشعبة الثانية، ومخابرات جول بستاني، وأنصار الجيش (1988)، و«حراس الأرز».

منذ بداية نشاطنا في مطلع سبعينات القرن المنصرم وحتى بداية الحرب سنة 1975، كانت الصورة العامة والشائعة لحركتنا تدور في فلك اعتبارنا مدرسة قتالية نظامية مشرعة الأبواب، وعلى صلة غير مؤسسية أو رسمية بالجيش اللبناني. والحق أننا كنا على هذه الصورة في الحقيقة والواقع. أي كنا مدرسة للتدريب القتالي والعسكري، من دون أن يربط متخرجي هذه المدرسة رابط أو إطار تنظيمي، يتجاوز التدريب. فكل متدرب ومتخرج كان حراً في أمره وسلوكه وعمله، ويستطيع البقاء على علاقة بنا إذا رغب، وأن يكون مستقلاً في نشاطه. فنحن في حركتنا جماعة تدريب قتالي وعسكري، نلتزم السرية واللاحزبية واللامركزية، أي اننا كنا مدرسة وطنية لتدريب الذين يجمعهم الولاء للبنان ودولته، لمقاومة الأخطار المحدّقة بهما. وحتى بدايات الحرب سنة 1975 كنا قد دربنا ما بين 13 و14 ألف شخص من مناطق شتى. وكان كل شخص أو مجموعة منهم حراً ومستقلاً في نشاطه في حيه ومنطقته وبلدته وقريته. بعض من هذه المجموعات التحقت بـ«نمور الاحرار»، وبالكتائب اللبنانية وبـ«حراس الأرز». ففي مدرستنا وعقيدتنا النضالية كنا ننفر من المظاهر ومن الاستئثار، وأقرب إلى مدرسة الجيش القتالية وعقيدته. لذا لم يبق في حركتنا من متخرجي مدرستنا القتالية أكثر من 400 او 500 مقاتل، حين بدأت الحرب.

أما في أيار 1973، أثناء الإشتباكات بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية المسلحة في المناطق المحيطة بالمخيمات، ومنها مخيم تل الزعتر القريب من الدكوانة وسن الفيل، فقد انتشرنا بسلاحنا في شوارع منطقتنا، فأقمنا مواقع قتالية خلفية لمساندة الجيش بين سن الفيل والدكوانة، حيث ضمت هذه المواقع المساندة نحو مئة شاب جاؤوا من مناطق كسروان وعكار والمتن، ملبين نداء المقاومة والواجب، بعدما كانوا قد تدرّبوا سابقاً في مدرستنا القتالية.

في بداية الحرب، ومع تسارع جولاتها وتوسع رقعتها في الأحياء والمناطق، انتشر مقاتلو حركتنا انتشاراً علنياً في كل منطقة وحي لديهم حضور فيها، فأقاموا شبكات للتعبئة والتنظيم والتدريب، ومواقع قتالية على الجبهات الساخنة. وفيما كانت حركتنا تنفتح علناً على النسيج الإجتماعي وتلتحم بشبكاته في الأحياء والقرى والبلدات، وتتواصل مع الكنائس والأديرة، لم يحدث قط أن فتحنا مراكز أو مقار ثابتة للحركة، على خلاف ما كان عليه حال الاحزاب والجماعات الأخرى التي شاركت في الحرب. كان هذا دأبنا وخيارنا منذ البداية، أي حركة مقاومة لبنانية منتشرة بين الناس وفي المجتمع، من دون أن تقيّد العصبوية الحزبية حركتها وحريتها. وهذا ما أقمنا عليه في زمن الحرب، فلم نعمل على تأطير حركتنا وعملها في مراكز ومقارّ ومكاتب حزبية في المناطق والأحياء، رغم أن مقاتليها كانوا حاضرين بقوة على الجبهات ومواقعها القتالية الرئيسية.

«التنظيم» والمؤسسة العسكرية

قبل انقسام الجيش اللبناني وشقاقه سنة 1976، اقتصرت صلاتنا وتعاوننا مع عسكرييه على علاقات شخصية غير رسمية ولا علنية مع بعض الضباط والرتباء. تبدلت هذه العلاقة بعد الحركات الإنفصالية

التي دبّت في المؤسسة العسكرية، وفي طليعتها «حركة جيش لبنان العربي» الإنفصالية التي قادها الملازم أحمد الخطيب ملتحقاً بالمنظمات الفلسطينية و«الحركة الوطنية»، فنشأت بين حركتنا وقيادة الجيش الشرعية في اليرزة، علاقة مركزية، وثيقة ومباشرة، عمادها التواصل والتنسيق مع غرفة العمليات المركزية في الجيش وضباطها القياديين. ذلك أننا كنا نعتبر أن القيادة الشرعية للجيش هي المستمرة في وزارة الدفاع والتابعة لأمرة رئيس الجمهورية، رأس الدولة ورمزها في القصر الجمهوري.

مخيم تل الزعتر الفلسطيني القابع في قلب مناطقنا المسيحية، والمشرف من تلة المير على الدكوانة وسن الفيل والجديدة والأشرفية وعين الرمانة، كان يشكل خطراً عسكرياً على هذه المناطق ويبعث الرهبة في روع سكانها. وبعد قيامنا بدراسة الوضع العسكري على جبهات المخيم، قرَّ الرأي على أن تحررنا من خطره يقتضي الهجوم عليه. لكن كيف يمكن القيام بهذه العملية الكبرى، في ظل عدم وجود قيادة عسكرية موحدة تشرف عليها وتديرها وتنسّقها ميدانياً؟ فالقوى العسكرية المسيحية كانت موزعة بين كتائب لبنانية (منقسمة في ولائها بين بشير الجميّل وأخيه أمين)، و«حراس أرز»، و«نمور أحرار»، إضافة إلى «تنظيمنا» الذي كان يمتلك، بين هذه القوى كلها، أقوى جهاز في مدفعية الميدان. لذا اتصلنا بقيادة الجيش اللبناني في اليرزة وأطلعناها على الوضع الميداني، وطلبنا منها أن تتولى القيادة العسكرية للعملية وتديرها، وفق خطة منسّقة ومعدة مسبقاً، فانتدبت قيادة الجيش النقيب ميشال عون على رأس مجموعة من 10–12 ضابطاً، للقيام بالمهمة المطلوبة، فيما كلفتني حركتنا، «حركة الأرز» أو «التنظيم»، لا فرق، حضور اجتماعات إعداد الخطة الهجومية وتنسيقها، إلى جانب غيري من ممثلي الأطراف العسكرية الأخرى. وبقيادة النقيب ميشال عون على رأس مجموعة ضباط الجيش، استمرت معركة تل الزعتر

ما يقارب الشهرين، حتى سقوط المخيم في أيدي القوات المهاجمة. والحق أن «نمور الاحرار» قدّموا العدد الأكبر من الشهداء في هذه المعركة التي ساهموا فيها بقوة لافتة.

في هذه المعركة الهجومية عرفت النقيب ميشال عون الذي قادها منتدباً من قيادة الجيش، وكان يصل إلى الجبهة في سيارة صغيرة. لكنني عرفت غيره كثيرين من الضباط الذين لم تتخذ صلاتي وعلاقاتي بهم، طابعاً يخرجها عن إطار التعاون والتنسيق في المهام الوطنية والعسكرية. فنحن في «التنظيم»، ما من مرة تجاوزت علاقاتنا بضباط المؤسسة العسكرية مسافة الإحترام المتبادل، ولا حاولنا استمالتهم واستدراجهم إلى صفوفنا، على خلاف الميليشيات التي حاولت إختراق هذه المؤسسة، فالتحق بعض ضباطها بهذه الميليشيا أو تلك وسط استنكارنا ورفضنا. وعندما هاجمت الميليشيات المسيحية بعض ثكن الجيش بعد انقسامه وتفككه، قمنا في «التنظيم» بحماية ثكنة مصالح الجيش في بدارو، واشتبكنا مع الميليشيا التي حاولت احتلالها، كي تبقى هذه الثكنة في مسؤولية القيادة العسكرية الشرعية وأمرتها.

صدمة 7 آب 1980

في أثناء معركة تل الزعتر توطدت علاقتي بداني شمعون الذي كان قائد «نمور الأحرار»، فطلب مني المساعدة في تدريب «النمور» فاستجبت طلبه وتوليت مسؤولية تدريبهم وتنظيمهم وقيادة غرفة عملياتهم العسكرية طوال 4 سنوات بين 1976 و1980. أي حين شن بشير الجميّل في 7 آب 1980 عمليته الخاطفة ضد ميليشيات «الأحرار» و«حراس الأرز» و«التنظيم»، تحت شعار «توحيد البندقية المسيحية»، فأحرز نصره الساحق في هذه العملية الدامية وسيطر على الشارع المسيحي. وهذا ما

أدى إلى عودتي إلى «التنظيم» الذي كان رفاقي فيه قد اعتبروني خارجه منذ توليت قيادة العمليات العسكرية لـ«نمور الاحرار».

الحق أننا في «التنظيم» كنا ندعو ونعمل لتوحيد المقاومة اللبنانية التي كانت الكتائب اللبنانية خميرتها ومحورها، وجمعت الميليشيات المسيحية في إطار «الجبهة اللبنانية» التي ساهمنا في وضع نظامها. لكن ما جرى في 7 آب 1980، صدمنا وأذهلنا، إذ لم نكن نتخيل قط أن نقتتل بتلك القسوة التي أسالت ذاك القدر من الدماء بيننا نحن المسيحيين.

ميلي المحموم إلى العمل العسكري، كان قد دفعني إلى إنشاء مدرسة تدريب قتالي لـ«الأحرار»، إضافة إلى مجموعة لسلاح المدفعية، وأخرى للمغاوير ضمت نحو مئة مقاتل، تابعين مباشرة للقيادة المركزية التي كنت على رأسها، ولها فروع في الأشرفية وضبية وعوكر. وفي عملية 7 آب 1980، راحت المواقع والمراكز العسكرية للميليشيات المسيحية في أحيائها ومناطقها، تحاصر وتسقط تباعاً في يد القوات الكتائبية المهاجمة بقيادة بشير الجميّل. آنذاك كنت في الأشرفية على رأس فرقة «مغاوير نمور الأحرار» المئة محاصرين ونقاوم الهجوم الكتائبي، وكان الرئيس كميل شمعون معنا في الأشرفية، بينما كان ابنه داني في فقرا. ولأن العقيدة القتالية لفرقة المغاوير هذه قوامها رفض الإستسلام، أعلمنا المهاجمين الكتائبيين بأن كل مقاتل في فرقتنا المحاصرة هو مشروع شهيد، وعلى من يقوم بالهجوم علينا أن يجد حلاً، فاستمرت المفاوضات بيننا نحو 4 ساعات انتهت بخروجنا من الأشرفية في سياراتنا وحاملين أسلحتنا، من دون أن يعترض أحد سبيلنا، وكنت آخر الذين خرجوا من المنطقة.

بعد عملية 7 آب الدامية سنة 1980، و«توحيد البندقية المسيحية» في حزب واحد موحد هو «القوات اللبنانية» بقيادة بشير الجميّل وزعامته، راحت مجموعات «التنظيم» التي لم تنضم إلى «القوات»، تحاول أن تلمّ

شملها من جديد، حسب منطلقات العمل الأساسية السابقة التي نشأنا عليها. أنا وكثيرون غيري رفضنا الإنضمام إلى «القوات»، فبقينا على تواصل في ما بيننا ومع الأطراف الأخرى، وعلى علاقات موضعية متفاوتة مع بعض ضباط الجيش اللبناني. أما نشاطنا العسكري فصار محدوداً جداً، كل مجموعة منا تمارسه حسب قدراتها وموقعها الجغرافي والمناطقي. حينذاك زارني في بيتي بسن الفيل السيد إيلي حبيقة، وهو من مواليد المنطقة ونشأ فيها، وكان يعمل موظفاً في فروع أحد المصارف قبالة بيتنا. كان هدف زيارته محاولته إقناعي بالإنضمام إلى «القوات اللبنانية». قال لي إن الأشخاص الذين هم مثلي يهمون «القوات» ومكاتبها كلها مفتوحة لي ولأمثالي. شكرته على مبادرته ممتناً، إذ كنت لا أزال أعيش تحت وطأة ما حصل في 7 آب، مقرراً ألا أتعاطى أبداً مع «القوات اللبنانية»، ومنصرفاً إلى مراجعة ما حدث.

«نتعة» الجنرال السيادية

بعد انتخاب أمين الجميّل رئيساً للجمهورية عام 1982، سررنا، نحن جماعة «التنظيم»، بتولي ميشال عون قيادة جبهة سوق الغرب. كنا نعلم أن عون كان من مساعدي بشير الجميّل، وفي عداد هيئته الإستشارية في بعض الشؤون العسكرية، لكنه لم يتورط بعيداً في علاقاته بالميليشيات، محتفظاً، كغيره من ضباط الجيش من أمثاله وفي مجموعته، بتلك المسافة التي تبقيه على ولائه للمؤسسة العسكرية الشرعية وقيادتها. وهذا ما كان يتطابق مع روح مدرستنا النضالية في «التنظيم» التي ترى أن على «المقاومة اللبنانية» أن تظل على ولائها لمؤسسات الدولة الشرعية، وخصوصاً قيادة الجيش، فتدافع عنها. لذا رحنا نوثّق صلاتنا وعلاقاتنا بميشال عون ومجموعته من الضباط، فشاركت مجموعات قتالية من «التنظيم» في معارك سوق الغرب إلى جانب الجيش.

أما حين تسلّم عون قيادة الجيش، فقد شعرنا كأن واحداً منا في «المقاومة اللبنانية» تولى قيادته. فـ«المقاومة اللبنانية» في مدرستنا ليست حزباً ولا ميليشيا، بل حالة شعبية تقوم بالدفاع عن لبنان ومؤسسات دولته الشرعية والمستقلة. هكذا جمعتنا بالجنرال ميشال عون ومجموعته القيادية لقاءات دورية دائمة، منذ مشاركتنا في معارك سوق الغرب.

في واحد من تلك اللقاءات، صدمني عدم تقبل العماد عون فكرة المناقشة في موضوع لم أعد أتذكره اليوم، وأبديت فيه وجهة نظر مخالفة لوجهة نظره. بعد خروجنا من الإجتماع، لامني أحد الذين كانوا في عداد الحاضرين من رفاقي في قيادة «التنظيم». كنت أعلم أن اللائم من المقربين جداً من الجنرال وتربطه به علاقة شخصية، فاعتبر أن إقدامي على مناقشة القائد لا يجوز، لأن طبعه ومزاجه لا يتقبلان المناقشة وإبداء الرأي. لم أستسغ اعتراض الرفيق، إذ كيف يمكن أن نعقد إجتماعات لتقرير أمور نقدم على تنفيذها من دون مناقشتها وتبادل الرأي فيها؟ فقلت للرفيق إننا لا نجتمع لتلقي دروس وتنفيذ أوامر، بل للمناقشة والتشاور. لكنني لاحقاً ومع مرور الوقت وازدياد خبرتي بأسلوب الجنرال عون في العمل وتقرير الأمور، أيقنت أنه لا يتقبل المناقشة وتبادل الرأي، بل يستمع مصغياً صامتاً، ثم يقرّر أخيراً، وحيداً ومنفرداً، ما يحلو له، ولا يطرب إلا لمن يوافقه الرأي من مقرّبيه، وقد تعلق في ذهنه آخر فكرة أو عبارة أو معلومة سمعها، لتكون العامل الحاسم في قراره.

في 14 أيلول 1988 – بعد عودة المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي من دمشق، حيث اتفق مع الرئيس السوري حافظ الأسد على اختيار رئيس جديد للجمهورية اللبنانية خلفاً للرئيس أمين الجميل، فأطلق مورفي عبارته الشهيرة في بيروت، قائلاً للبنانيين: «ميخائيل الضاهر أو الفوضى» – أصدر قائد الجيش العماد ميشال عون بياناً رفض فيه مبدأ

تعيين رئيس للجمهورية بإرادة خارجية. آنذاك شعرنا أن ذلك البيان لا يعبّر عن إرادتنا في «التنظيم» فحسب، بل عن إرادة اللبنانيين السياديين والإستقلاليين جميعاً، وعن انتفاضهم على الإرادة الخارجية. هذه «النتعة» السيادية في موقف الجنرال عون شحذت أحلامنا وغذّتها، فرحنا نقول، نحن الرفاق في «التنظيم»: «هكذا يكون الرجال القادة، أو لا يكونون».

اليوم، بعد مسار ميشال عون الطويل، المتعرج والمنقلب رأساً على عقب، وفي ضوء مواقفه وخياراته بعد عودته من باريس سنة 2005، وبناء على ما تجمّع لدينا من معطيات كثيرة، نستطيع ربط بيانه الرافض مبدأ تعيين رئيس الجمهورية بمسار الشخص وتقلباته. فقبل اجتماع مورفي – الأسد بمدة قصيرة، كانت القيادة السورية قد وعدت الجنرال عون، عبر الوسطاء السريين بينهما، بإيصاله إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، في حال قيامه بضرب «القوات اللبنانية» من موقعه في قيادة الجيش الشرعية.

وبما أن آخر عبارة يسمعها من وسطائه ومقربيه، هي التي تعلق في ذهنه وتروق له من جملة المعطيات والمواقف والاعتبارات التي تتجمع لديه، دغدغ أحلامه وعد القيادة السورية الذي سمعه من أحد وسطائه، فعزم على السير بمقتضاه كي يحسّن رصيده وموقعه لدى النظام السوري، فأصدر بيانه «السيادي» الذي شكل حركة إنقلابية من داخل المؤسسة العسكرية على القيادة السياسية، فساهم في تعطيل مسيرة انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وأحرج الرئيس أمين الجميل وضيّق عليه حركته وخياراته، وأرغمه في اللحظة الاخيرة على تعيين العماد ميشال عون رئيساً لحكومة عسكرية انتقالية، كمخرج وحيد للأزمة الرئاسية في البلاد. وهذا يعني أن بيان «النتعة» السيادية العوني الذي ألهب حميتنا آنذاك، كان مضمونه الفعلي المستتر والخفي: «ميشال عون رئيس للجمهورية، أو لا أحد»، رداً على عبارة مورفي: «ميخائيل الضاهر، أو الفوضى». ذلك أن

المضمون المستتر ذاك، ليس سوى محطة متكررة في مسار الجنرال ميشال عون وسلوكه الشخصيين حتى الساعة.

الجنرال في دور المخلّص

في 22 أيلول 1988 عُيّن العماد عون رئيساً لحكومة عسكرية انتقالية، فاشتعلت قلوبنا في «التنظيم» بفرحة عامرة، وقال واحدنا للآخر: «لقد بدأت تتحقق مسيرة التحرير الموعودة». نحن المجموعة القيادية في «التنظيم»، حملتنا الفرحة العامرة هذه على أجنحتها، وأخذتنا ليلاً إلى سيدة لبنان في حريصا. كانت أبواب الصرح البطريركي مقفلة، وأرجاؤه خالية، حين وصلنا إليه في ذلك الوقت المتأخر من الليل. انتحينا زاوية أمام تمثال السيدة العذراء، ورحنا نصلي خاشعين، بعدما أضأنا ما أحضرناه معنا من شموع. كان ذاك الطقس المتقشف والحميم الذي أقمناه بما يعتمر في قلوبنا من أمل، تعبيراً خالصاً عن شكرنا سيدة لبنان التي أرسلت إلينا المخلص، أخيراً، إيذاناً بتحقيق وعد تحرير لبنان الوطن والدولة من الإحتلال السوري، واستعادة السيادة اللبنانية الصافية، إنطلاقاً من المنطقة الحرة أو المحررة.

كانت صلاة الشكر تلك تنبعث من شعورنا بأن المسيرة التي بدأناها سنة 1969، وجدت تجسيدها أخيراً، أو التقت وتحققت بوصول الجنرال ميشال عون السيادي إلى موقع رئاسة الجمهورية، معتبرين أنه يمثل الدولة والجيش، ونمثل نحن الشعب الملتحم بالجيش وقائده وبالرئيس الشرعي للجمهورية والحكومة، على طريق بناء الدولة الشرعية والسيادية التي نعتبر اننا جنودها، بعدما أذاقتنا تجاربنا الطويلة السابقة في زمن الحرب، مرارة ممارسات الميليشيات وأفعالها، وخصوصاً «القوات اللبنانية» التي لم نكن على تناغم ووئام معها.

والحق أن وصول ميشال عون من قلب المؤسسة العسكرية الشرعية إلى سدة القرار في السلطة التنفيذية، جسّد حلماً واعداً للناس التوّاقين إلى دولة وحكم شرعيين، على النقيض من الميليشيات التي شتتتهم في متاهات الشرذمة والتفتيت والإقتتال. فقبل تعيينه رئيساً للحكومة الإنتقالية، كان شائعاً أن الجنرال ميشال عون يعتبر الميليشيات شرّاً أو خطراً لا بد منه. ثم علينا ألا ننسى أن وصوله إلى سدة الحكم والقرار، جاء بعد عذابات وضربات وانكسارات أليمة أصابت المجتمع المسيحي الذي كانت سلسلة من أحلامه وتضحياته الكبرى في سبيلها قد تحطمت وذهبت أدراج الرياح: حلم «الجبهة اللبنانية» بقيادة بيار الجميل وكميل شمعون. حلم بشير الجميل الذي انهار وقتل مع اغتياله قبيل وقت قصير من تحققه. تعاقب الإنتفاضات الطاحنة والدامية التي ضربت صفوف «القوات اللبنانية» وأركان قيادتها مع إيلي حبيقة وسمير جعجع طوال العهد الرئاسي لأمين الجميل الذي لم يجسد بدوره، في المجتمع المسيحي، ذاك الحلم بالمخلص والخلاص، الذي جسّده أخوه بشير الجميل.

بعد هذه السلسلة من الآلام والإحباطات والشرذمة التي طحنت المجتمع المسيحي وأنهكته وأفرغته من القادة والزعماء والمخلصين، صعد العماد ميشال عون من ركام الهزائم، كأنه القائد والمخلّص الموعود. والأرجح أنه كان قارئاً حصيفاً لما يتوق إليه المسيحيون خصوصاً، واللبنانيون عموماً، أو على موعد مع دور منتظر وهيأ له نفسه، ليراه المجتمع المسيحي في صورة باعث الأمل والحلم بمخلص جديد موعود. ففي واحد من مؤتمراته الصحافية الأولى في القصر الجمهوري، بعد تعيينه رئيساً للحكومة، حمل كتاب «المقاومة اللبنانية»، وقال: هذه هي مبادئي، رداً منه على سؤال وجهه إليه أحد الصحافيين عن مشروعه ومبادئه.

نحن في «التنظيم» وكثيرون غيرنا، كنا ندرك معنى أن يحمل الرجل من موقعه ذاك الكتاب، ودلالته. إنه ليس كتاب «القوات اللبنانية»، أي الحزب أو الميليشيا الواحدة الموحدة، بل تلك الوثيقة القديمة التي جمعت الكتائب والأحرار والتنظيم وحراس الأرز، تحت عنوان جامع هو «المقاومة اللبنانية» قبل أن يوحّدها بشير الجميل، قسراً، تحت قيادته.

منذ بدايته في قصر بعبدا الجمهوري لعب ميشال عون على هذا الوتر المسيحي واللبناني الحساس، موقظاً دبيب ذاك النفور المختنق والخانق من ميليشيا «القوات اللبنانية» في البيئة المسيحية، ومصيباً في الوقت نفسه وتراً آخر كان يهتز بطيئاً وبمقدار أقل ضد الميليشيات في البيئة الإسلامية.

أما لماذا لم يعد المسيحيون، وخصوصاً الموارنة، يرون في «القوات اللبنانية» مخلصهم مما هم فيه؟ فلأنهم يعتبرون أنفسهم، كجماعة، أساس الكيان اللبناني وعماده. ورغم إيمانهم الأعمى بهذا الكيان في صورته هذه، لا يجدون أن الميليشيات المسلحة هي السبيل إلى تمثيلهم واستقرارهم ومنعتهم، واستقرار الكيان اللبناني، بل إن مؤسسات الدولة الشرعية والحرة التي يكوّنون أساسها وركيزتها، هي القادرة على ذلك. وهذا ما أبصروا بداية تحققه مجدداً مع وصول الجنرال ميشال عون إلى سدة الحكم والقرار في الدولة. فهو ابن المؤسسة العسكرية ورأس الدولة والشرعية، وجامع توق المسيحيين إلى المخلص الثائر الذي سيبني الدولة الحديثة. وبين المقاوم «القواتي» الميليشيوي والمقاوم والثائر الشرعي وابن المؤسسة العسكرية الرسمية، إختار المسيحيون المقاوم الثاني، بعدما كان المقاوم الأول قد فرض عليهم الخوات والإتاوات في المرافق والإدارات العامة، من دون أن يوصلهم إلى برّ الأمن والأمان والخلاص. كانت هذه الحال

مقبولة لدى المسيحيين، ولو على مضض، عندما لم تكن الدولة سيدة نفسها، مما أدى إلى ولادة المقاومة المسيحية. أما حين صارت الدولة الشرعية هي المقاومة وسيدة نفسها مع الجنرال ميشال عون، فقد صار من حق هذه الدولة – المقاومة وواجبها أن تجبي هي الضرائب من المرافق العامة.

لذا حصلت المواجهة الأولى بين «القوات اللبنانية» والجيش اللبناني في 14 شباط 1989، عندما قال عون: أنا الدولة الشرعية وأنا المقاومة في الوقت نفسه. وبما أن الضمير المسيحي العام كان يتوق إلى هذا الدمج، منح تأييده للدولة – المقاومة، وتخلى عن المقاومة الميليشيوية التي كانت قد أنهكته تصرفاتها. هكذا فرض الجنرال عون نفسه، فقام باسترداد بعض المرافق العامة، كالمرافئ ومنها الحوض الخامس في مرفأ بيروت، والدوائر العقارية، إلى حمى الدولة الشرعية، بعدما كانت حكومته قد اتخذت في 6 آذار 1989، قراراً بإقفال المرافئ غير الشرعية. ترافقت هذه الخطوات مع فتح المعابر بين بيروت الشرقية والغربية، فانبعث شيء من الأمل والفرح بالإنفراج بين اللبنانيين. وهذا ما نبّه النظام السوري وأقضّ مضاجعه، فانهمر القصف المدفعي على المعابر لإقفالها مجدداً، وطاول عمق المناطق المسيحية. لذا اتخذ الجنرال عون قراره بعدم الرد على مواقع ميليشيات حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي، ووجه القصف ضد مرابض المدفعية السورية. وفي 14 آذار 1989 أعلن عون من القصر الجمهوري «حرب التحرير»، موجها مدفعية الجيش اللبناني، وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، نحو المواقع والمصادر الحقيقية للقصف، أي مواقع الجيش السوري في لبنان، فهبّت المناطق المسيحية معلنة تأييدها للقائد الثائر والمحرر، لكن باسم الدولة الشرعية هذه المرة.

«العاميّة» العونية وروافدها

نحن في «التنظيم» كنا بعد صلاة شكرنا سيدة لبنان في حريصا، قد إجتمعنا معتبرين أن مسيرة التحرير الحقيقية قد بدأت. وصبيحة الغد التالي لـ22 أيلول 1988، توجهنا إلى القصر الجمهوري في بعبدا، ووضعنا أنفسنا وقرارنا في تصرف الدولة، من دون أي تدخل في شؤونها، سائلين الجنرال ميشال عون عن المطلوب منا لمساندة الدولة ومؤازتها.

وسرعان ما هبّت الوفود الشعبية من الجمعيات والنوادي والروابط في البلدات والقرى والأحياء في المناطق المسيحية، إضافة إلى الهيئات النقابية والمهنية، تتدفق إلى بعبدا لتأييد القائد المحرر، فقررنا في «التنظيم» العمل على تأطير هذا التحرك الشعبي وتنظيمه، لأننا أصحاب خبرات في هذا المجال، وما دامت حكومة دولة المقاومة التي أعلنت «حرب التحرير» في حاجة إلى خبراتنا وخبرات غيرنا، نحن شعب هذه الحكومة. وهكذا ارتسمت لعملنا آفاق وأدوار كثيرة الوجوه تصبّ كلها وتجتمع في المساهمة الشعبية في «حرب التحرير» التي تقودها الدولة، دولتنا. فمن يستطيع القتال ويريده، عليه الالتحاق بالجيش، جيش الدولة، فنشأت عن ذلك وتشكلت «كتيبة أنصار الجيش اللبناني» الذي سمح للمرأة بأن تقاتل للمرة الأولى في صفوفه. أما من يرغب في المساهمة الإجتماعية والسياسية والإعلامية في عملية التحرير، فيمكنه أن ينضوي في هيئة أو هيئات، إقترح أحد القياديين في «التنظيم» تسميتها «جيل الوحدة والتحرير». وبما أن كلمة التحرير تحصر التسمية والعمل في إطار عسكري قتالي، وفيما كانت رغبتنا وإرادتنا تنصبّان على أن تكون لمعركة المقاومة والتحرير أطرها المدنية والشعبية الموازية والفاعلة، قرّ الرأي على جمع النشاطات والمبادرات المدنية والشعبية وتأطيرها في ما سمّي «المكتب المركزي للتنسيق الوطني». والحق اننا كنا، نحن في «التنظيم»، أصحاب

فكرة إنشاء هذا المكتب وخميرته الأولى المؤلفة من 15 أو 16 شخصا كانوا جميعا من «تنظيم» (نا) الذي انضوى كله وذاب في المكتب وأعماله، قبل أن يتسع وتتشعب هيئاته ومبادراته ومسؤولياته في مجالات شتى، لنصير فيه الأقلية النشيطة الفاعلة، بعدما انضمت إليه كوكبة كبرى من هيئات المجتمع المدني والقوى الشعبية: جمعيات ونواد وروابط أهلية ومناطقية واجتماعية، أطباء ومهندسون ومحامون وغيرهم من أصحاب المهن الحرة والنقابات المهنية والعمالية، وممثلي الهيئات الاجتماعية المختلفة. وكانت هذه الشريحة الكبرى من الأجيال الشابة، وخصوصاً الطلاب. لقد كان المكتب مشرّع الأبواب لمبادرات الجميع ونشاطاتهم، فتألفت جمعيته العمومية الأولى من نحو ممثلي 72 ناديا وجمعية وهيئة نقابية ومهنية، إلى جانب هيئات اخرى تمثل الطلبة والمدرسين على اختلاف فئاتهم. هذا التوسع في الهيئات والقوى والنشاطات والمبادرات المساهمة في مسيرة المقاومة والتحرير المنطلقة من قصر بعبدا الجمهوري، كان لا بد من تنسيقها وتأطيرها لتكون فاعلة ومنظمة، فولدت فكرة إنشاء «الهيئة العليا للمكتب المركزي للتنسيق الوطني» التي تراوح عدد أعضائها ما بين 10 و17 شخصاً، تولوا أدوار التنسيق والتأطير في المجالات المدنية والشعبية. وكان بين العاملين في هذه الهيئة: بيار رفول، روجيه عزام، باسكال عزام، نجيب زوين، عباد زوين، ريشار زوين، رودولف كرم، جورج أسطة كرم، إيلي بصيبص، عاطف جبران، الشيخ فريد حماده، ناجي خوري، زهير شهاب وجوزف غصن.

الحق أن كلاً من هؤلاء جميعاً، كان على صلة مباشرة بالجنرال ميشال عون، من غير أن يكون بينهم أحد مستمراً على انتسابه إلى الكتائب أو الأحرار أو «القوات اللبنانية» في حال انتمائه إلى أي منها في ما مضى. وهذا يعني ان بدايات الحالة أو الحركة العونية اجتمعت روافدها وأتلفت من

جناحين اساسيين:

– مجموعات «التنظيم»، قدامى الشمعونيين والوطنيين الأحرار والكتلويين الأدويين والكتائبيين غير الملتزمين، ومنهم جناح الرئيس أمين الجميل الكتائبي بعد صدامه مع «القوات اللبنانية» ومغادرة الرئيس الجميل لبنان، إضافة إلى من خرج من الأطر التنظيمية لـ«القوات اللبنانية». وقد تكون المجموعات هذه تعود بمنابعها ونسبها إلى إرث الشيخ بشير الجميل الذي تفتت وتشرذم بعد اغتياله طوال ثمانينات القرن الماضي.

– الجناح العوني الآخر تجمع من هيئات المجتمع المدني والشبان والطلاب والنقابات والنوادي والجمعيات في المناطق والبلدات والأحياء ومن فئات متوسطة وشعبية مختلفة.

عمل «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» وهيئته العليا، على جمع هذين الجناحين وتأطير نشاطها ومبادراتها في ميادين المجتمع المدني، من شؤون إجتماعية ومعيشية وصحية وإعلامية وتعبوية ومالية وتربوية. وكان لدى هذا المكتب وهيئته العليا آلة بشرية واسعة ومنتشرة في مناطق كثيرة، يديرها نحو 300 شخص أساسيين وفاعلين في نشاطهم، مشكّلين ما يمكن تسميته هيئة تنظيمية هي كناية عن عامّية أو سلطة شعبية مواكبة لمعركة التحرير ومسيرتها على صعيد المجتمع المدني والشعبي. والحق أننا في «التنظيم» كنا خلية النحل التي تغلي في الهيئة التنظيمية، من دون توقف، وكانت أعمار المنضوين الأساسيين في هيئات «المتكب المركزي...» تتراوح بين 40 و55 سنة. وفي ذلك الوقت نشأ أيضا إلى جانب «المكتب المركزي...» هيئة سياسية هي «الجبهة اللبنانية الجديدة» برئاسة داني شمعون، فيما قام جبران تويني بدور منسّقها العام، وضمت في صفوفها بعض الفاعليات السياسية. وقد مثل «المكتب المركزي...» في

هذه الجبهة، شخصان هما نجيب زوين وروجيه عزام.

لقد ردم عمل «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» ونشاطه، الهوة القائمة في بلادنا بين الشعب والدولة ورجال السياسة والحكم، وغيّر العقلية السائدة في مجتمعنا عن السياسة ورجالها وغيرهم من الناشطين في الشأن العام، والغى المسافة بين الشعب والجيش والسلطة والدولة، وذوبهم في بوتقة واحدة ولحمة حقيقية جامعة.

جنرال الشك والريبة

صعبة وغير مريحة كانت علاقة «المكتب المركزي...»، اليومية وهيئته العليا، مع العماد ميشال عون الذي سرعان ما اكتشفنا، بالتجربة والإختبار، انه من موقعه على رأس الهرم القيادي العسكري ورأس غيره من الهيئات، يفضل التواصل المباشر والتلقائي بالضباط الأدنى مرتبة في مواقعهم على الأرض، متجاوزاً الضباط الأعلى أو الأرفع في التسلسل الهرمي. وهذا ما كان يفعله أيضا في تواصله مع الهيئات القيادية الناشطة في الشؤون المدنية، مفضّلاً تجاوزها، أو تقريب هذا منها واستبعاد ذاك. حتى انه في الشؤون العسكرية كثيراً ما كان يتجاوز أركان غرفة عملياته ورئيسها، لشدّة رغبته في إصدار الأوامر المباشرة للعاملين على الأرض. أما أفكاره ومعلوماته وخياراته وقراراته فلم يكن يستقيها من هيئة أو هيئات استشارية محددة أو منظّمة، ومتابعة، إذ لم يكن لديه مثل هذه الهيئات.

في المقابل كان يستمع إلى المحيطين به جميعاً مستطلعاً ما لديهم، لكن في لقاءاته واجتماعاته المنفردة بكل منهم، على نحو خاص أو على السجية، ومن دون انتظام وتحديد للموضوعات والتداول فيها. كأن كل واحد من هؤلاء الذين ينفرد بهم، أي الجميع، كان من مستشاريه، أو انه كان يرغب

في أن يوحي لهم بذلك. وبعد إصغائه لكل منهم لم يكن يطارحه أفكاره ورأيه، بل يتركه ينصرف، هكذا، قائلاً له: مع السلامة. فالمناقشة وتبادل الأفكار والمعطيات والرأي، حتى في اللقاءات المنفردة، لم تكن من عاداته وطبعه وسلوكه، لذا لم يكن وارداً أن يجري جلسات جامعة تتشكل من فريق عمل ما، يتطارح أفكاراً وأراءً ومعلومات، ويناقشها، للوصول إلى وجهة مركبة في هذا الشأن أو ذاك. أحيانا يدعك تشعر انك تناقشه، لكنك سرعان ما تنتبه في النهاية انك لم تكن تناقش. بعد هذا كله، غالبا ما يخلو إلى نفسه ويتخذ قراره منفرداً، أو انه يكون قد اتخذ قراره مسبقاً، قبل استماعه إلى آراء المحيطين به الذين يدع كلاً منهم يستنتج انه المؤثر في صناعة القرار.

مع الوقت خبرنا ان الرجل مسكون بالشك والريبة، ومجبول بهما، فلا يصدّق ما يسمعه من هذا الشخص أو ذاك، ويثق به. ورغم ان أحداً لم يكن ينافسه أو يزاحمه على موقعه، كان من الصعب أن يثق بأحد. كان شديد الشكوك حتى بالمحيطين به والمقرّبين منه. وفي المقابل كانت الوشوشات الأخيرة التي يسمعها من أحدهم، تستوقفه أكثر من سابقاتها، وتؤثر بقوة عليه في اتخاذ القرار. وهذا ما عانينا كثيراً منه في تعاملنا اليومي مع الجنرال عون في «المكتب المركزي...».

لذا كان علينا أن نتبع أساليب وسبلاً مواربة أو مداورة لتسيير الكثير من الشؤون والأعمال الملحّة والضرورية. كأن يقول أحدنا للآخر أو للآخرين: أنا ذاهب اليوم أو غداً للقاء الجنرال، وسوف أحمل معي فطورا لتناوله معاً، فهل لدى أحدكم مشكلة ما، قد أستطيع إقناع الجنرال بحلها؟ وفي مثل هذه اللقاءات الجانبية المنفردة، غالبا ما كان الشخص الذي يلتقي الجنرال يعتمد أساليب الدردشة والوشوشة في ما يريد إيصاله إليه والحصول منه على جواب عنه أو إقناعه به. لكن خبرتنا بطبع الجنرال

ومزاجه، علّمتنا أن الجنرال يميل إلى الإستماع إلى بعض الأشخاص، وقد يستجيب إليهم، فأخذنا ندرك أياً من الأشخاص يجب أن يذهب للقائه في هذا الأمر أو ذاك، فنقول للذي أبلغنا انه ذاهب للقائه: لا، لا تذهب انت، لأنك لست المناسب لحل هذه المشكلة، بل شخص آخر غيرك يستطيع إقناعه والإتيان بالحل. والحق أن الجنرال كان يستسيغ الإستماع لشخصين أو ثلاثة من «المكتب المركزي...»، كانوا من المقرّبين منه أكثر من غيرهم، ويدخلون إليه من دون التقيّد بالبروتوكولات والمواعيد المسبقة، وعلى صلة حميمة به.

الاعتصام - العيد في بعبدا

أدى تسارع الحوادث وتزاحمها في أثناء «حرب التحرير» التي تطاولت حتى صيف 1989، إلى شعورنا بأن المسيرة تتهدّدها الأخطار، من اقليمية ودولية ومحلية. ومن المؤشرات المنذرة بالخطر:

- مغادرة السفير الأميركي لبنان، وأقفال بلاده سفارتها فيه في 6 أيلول 1989، بعد تظاهرات صاخبة حول مقر السفارة في عوكر، أحرقت فيها أعلام أميركية احتجاجاً على سياسات واشنطن حيال حكومة عون وحركته.
- مكوث النواب اللبنانيين في السعودية طوال أقل بقليل من شهر
- هو تشرين الأول من العام نفسه، حتى إبرام اتفاق الطائف.
- تظاهرات عونية صاخبة في 23 تشرين الأول، تنديداً بالطائف، ووصولاً إلى إهانة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير في بكركي لأنه أيّد اتفاق الطائف.
- انتخاب النائب رينه معوض رئيساً للجمهورية بمطار القليعات في 5 تشرين الثاني 1989، واغتياله بعد أقل من شهر في 22 تشرين الثاني.

- الانتخاب الفوري للنائب الياس الهراوي رئيساً جديداً، في ثكنة شتورا العسكرية، بعد يومين أو ثلاثة من اغتيال معوض، وإطلاق الهراوي تهديداً في خطاب قسمه الرئاسي الذي قال فيه إنه لن يسمح ببقاء الوضع على ما هو عليه، وإن على شاغلي القصر الجمهوري في بعبدا، إخلاءه خلال 72 ساعة، وإلا سوف يخليه بالقوة.

ما إن سمعنا هذا التهديد - نحن بعض الرفاق في «التنظيم» وفي «المكتب المركزي...» وهيئته العليا - حتى سارعنا إلى الإجتماع بفندق الرمال في جونيه، حيث كان للمكتب مقر فرعي، بعيداً عن المقر الرئيسي في القصر الجمهوري. في ذلك الإجتماع اعتبرنا أن اللحمة التي نشأت بين القائد والجيش والشعب والدولة، وحدهما الشعب والجيش قادران على حمايتها مع مسيرة المقاومة والتحرير، ثم قررنا القيام باعتصام شعبي في القصر الجمهوري. حين أطلعنا «الهيئة العليا للمكتب المركزي...» على قرارنا، نقلته إلى الجنرال عون، فرفض الخطوة. وبعد عرضها عليه مرات عدة، لم يوافق عليها إلاّ على مضض. ربما كان خائفاً من فشل الإعتصام، ولا أدري إن كان خشي على الناس من القصف في حال تنفيذه. أما نحن فكنا موقنين بأن الإقدام على الإعتصام والنجاح فيه، كفيلان عدم تجروئهم على قصف القصر الجمهوري الذي أطلقنا نداءنا ليلاً للاعتصام حوله غداً، فاستنفرنا كوادرنا وشبكات «المكتب المركزي...»، وقلنا لهم أن يستنفروا أهلهم وعائلاتهم وصحبهم وجيرانهم ومعارفهم لمهمة قتالية بلا سلاح في بعبدا غداً، معولين على جمع نحو ألفي شخص يبدأ بهم الإعتصام كفاتحة تؤدي إلى إقبال الناس وتزايدهم.

حوالى التاسعة مساء وصلت إلى البيت، فقلت لزوجتي فيرا إنني ذاهب الآن إلى بعبدا، وسوف أمكث هناك معتصماً ليلاً ونهاراً. وحين سمعني ابني البكر، ريبال، أحادث أمه نهض من سريره، وقال فوراً إنه

ذاهب معي، فاحترت بماذا أجاوبه، إذ لم يكن تجاوز الثانية عشرة من عمره بعد. مضت هنيهات من الصمت من دون أن أقوى على الرفض أو القبول، فقلت له أن يسأل أمه في الأمر، فما كان منها الا أن أجابت قائلة: فليذهب، هل تحسبون أن لبنان ملك لكم وحدكم كي تنفردوا في الدفاع عنه؟!

صور ومشاهد قديمة تعود إلى أيام طفولتي بسن الفيل في حوادث عام 1958، وإلى أيام شبابي في بدايات الحرب عام 1975 - عبرت سريعاً وتلقائياً في ذاكرتي وأنا ذاهب مع طفلي إلى بعبدا في ذلك الليل. كأن صور طفولتي وماضيَّ اختلطت بالوقائع الحية الراهنة، فرأيت أن ابني في تلك اللحظات، هو أنا نفسي حين كنت طفلاً أدافع عن لبنان في حوادث 1958. كأنه أنا، وكأنني هو، ليس في عمر واحد، بل في أعمار كثيرة متفاوتة، مختلفة ومتباعدة، لكننا معاً نسير، في خطى ثابتة، واتجاه واحد، وزمن واحد، متصل ومفتوح، للوصول معاً إلى لبنان الحر والمستقل.

فجأة عاودتني أيضاً صور ومشاهد من زمن بدايات الحرب عام 1975، في سن الفيل. صور ومشاهد كأنها نداءات تطلع من فجوات في الزمن، وتخاطبني: كيف ولماذا وجِلتُ وصمتُّ، حين قال لي ابني قبل هنيهات، إنه يريد أن يكون إلى جانبي في معركة الدفاع عن لبنان؟! كيف وقفت صامتاً حائراً وجلاً، أنا الذي استشهد إلى جانبي، مطالع حرب 1975، جار لنا وابنه بسن الفيل في متراس واحد ووقت واحد؟! كيف ومن أنا لأتقبل استشهاد الرجل وابنه، وأحار في السماح لإبني بأن يذهب للاعتصام في بعبدا؟

لم ينقطع شريط الصور والنداءات، إلاّ حين وصلت إلى باحة القصر الجمهوري، لأفاجأ بأن داني شمعون قد سبقني إليه، حاملاً فرشته ليباشر الاعتصام. كان المشهد مؤثراً في ذلك الليل الذي تحول قصر بعبدا، بعده،

مزاراً ومخيّم اعتصام ومنصّة عيد يومي شعبي للحرية، اختلط فيه الناس رجالاً ونساءً وأطفالاً وشباناً، أسراً وعائلات وأصدقاء وجماعات صغيرة وأفراداً... يغنّون ويهتفون ويرقصون ويضيئون الشموع ويصلّون... من أجل تحرير لبنان.

حين قلت لزوجتي فيرا إن مدارس أولادنا قد فتحت أبوابها، قامت في النهار التالي بجمع عدد من نساء سن الفيل وأولادهن، وأتت بهم للمشاركة في الاعتصام والتخييم في بعبدا، وأطلقت نداء للأم اللبنانية تدعوها فيه إلى المخيم، فأخذت أمهات يشاركن من الصبح حتى الظهيرة، قبل مغادرتهن لاستقبال أولادهن العائدين من المدارس إلى البيوت.

نعم لقد كان عيداً. عيد للحرية، لا أستطيع اليوم إلا أن أستعيد جمال لحظاته ولذتها، حينما كنا نلتقي جموعاً وأفراداً من شعب جمعته قضية واحدة: الدولة اللبنانية، دولة المقاومة والتحرير ممثّلة بالحكومة في القصر الجمهوري، والجيش مرابط على الجبهات، وشعب يغلي في الداخل، يمثّله الإعتصام دفاعاً عن الدولة والجيش والقائد.

حين أقف الآن مستعيداً محطات تفجّر الروح الإستقلالية والسيادية اللبنانية، أرى أنها انفجرت أولاً مع بشير الجميّل وانتخابه رئيساً للجمهورية، لكن الحلم الذي جسّده الجميّل الابن، قتل مع اغتياله. الانفجار الثاني تجسّد في الحركة الشعبية التي انطلقت في مواكبة الجنرال ميشال عون مع وصوله إلى القصر الجمهوري، معبّرةً عن نفسها بالإعتصامات والتخييم في بعبدا، قبل أن يسحق الهجوم العسكري السوري تلك الحركة في 13 تشرين الأول 1990. أما الانفجار الثالث والكبير، فقد بعثه اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فجمع، على خلاف الانفجارين الأولين، معظم مكونات الشعب اللبناني في عيد 14 آذار 2005، الكبير.

جنرال العبادة والكراهية

اليوم أستطيع القول إن صورة الإعتصام - العيد في بعبدا، كانت صورة مصغرة للإعتصام - العيد في ساحة الشهداء (الحرية) في 14 آذار 2005. في بعبدا كنا مسيحيين في غالبيتنا الساحقة. وفي ساحة الشهداء - الحرية صرنا لبنانيين من الطوائف كلها. لكن أياً من الإعتصامين ليس في ملك أحد.

أنا من عشت أجمل لحظات حياتي في هذين العيدين، لا أجد سوى من يقول «أنا أو لا أحد»، مصراً على تسميم تلك اللحظات، معتبراً أنه وحده جنرال الأعياد. كأن الأعياد صنعت وتصنع لأجله ولعبادته، وليعبد نفسه في مرآتها. لكن الأعياد ليست مرآة لأحد، ولا يقيمها الناس قرباناً لزعيم أو قائد، أو لمن يدّعي قيادة مسيرة ويربطها بشخصه كي يتقنّع بها ليخفي خيانته المسيرة والقضية، ونهمه الضاري إلى السلطة.

الذين اعتصموا في بعبدا 1989، لم يعتصموا لعبادة ميشال عون كشخص أو كقائد. وكذلك فعل المعتصمون في ساحة الحرية 2005. فميشال عون الذي علّق الشعب عليه آماله في «14 آذار» 1989، خذّل الشعب في آماله بعد 14 آذار 2005.

يقول الشاعر:

إذا كرهتْ امرأة رجلاً حتى الموت/ فاعلم أنها كانت تحبه حتى العبادة.

هذه حال ميشال عون مع انتفاضة 14 آذار 2005 التي كرهها حتى الموت، لأنه يرى أنها ليست له وحده. أما انتفاضة «14 آذار» 1989 فقد أحبها حتى العبادة، لأنه يعتبرها ملكه الخاص ولا يشاركه فيها أحد، ويعبد نفسه في مرآتها. لكن ميشال عون في الحالين سواء، ومن الاثنتين خواء.

«توحيد البندقية» قناعاً للأحقاد

في غمرة الإلتفاف الشعبي الذي حظيت به حركة المقاومة والتحرير التي أطلقها ميشال عون في المناطق المسيحية المحررة، شعرت «القوات اللبنانية» أنها بدأت تفقد قوتها وشعبيتها في هذه المناطق. وهذا ما كان من أهداف عون، أصلاً، منذ لحظة وصوله إلى القصر الجمهوري وتعيينه رئيساً للحكومة الإنتقالية. فهو أعلن أنه يحمل مشروعاً خلاصياً من الحرب والميليشيات والسيطرة السورية، وصولاً إلى إحياء سلطان قوانين الدولة الشرعية في الحكم والمؤسسات والادارة العامة. وبعد رفضه إتفاق الطائف وإفرازاته - خلافاً لمواقف «القوات اللبنانية» والكتائب والبطريركية المارونية المؤيدة للإتفاق - أججت حركة العماد عون الغضب الشعبي المسيحي ومنحته زخماً جديداً تجلّى في ارتفاع وتيرة الإعتصام اليومي في بعبدا. وهذا ما زاد من حرج «القوات اللبنانية» وأشعرها بالحصار والاختناق، فدفعت جمهورها في مسيرات تأييد وولاء لقيادتها. وقد توجهت المسيرات إلى مقر قيادة «القوات» ومجلسها الحربي في الكرنتينا، حاملة أعلامها الحزبية وصور قائدها سمير جعجع، ضداً للمسيرات المؤيدة لقيادة الجنرال عون في القصر الجمهوري - «قصر الشعب»، في بعبدا، حاملة الأعلام اللبنانية وصور قائد مسيرة المقاومة والتحرير.

في غمرة هذا الإنقسام المتوتر والمحتقن في صفوف هذين الجمهورين المسيحيين، أصدر الجنرال عون عن وزارة الإعلام قراراً بمنع الإذاعات من استخدام عبارة «فخامة الرئيس» صفة للرئيس الياس الهراوي. قراره هذا كان موجهاً ضد إذاعة «صوت لبنان» القواتية التي أغضبه استخدامها هذه العبارة في نشراتها الإخبارية، فتوقفت عن بث نشرات الأخبار طوال أشهر.

في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن أحقاد ميشال عون المتفاقمة والمستمرة حتى الساعة، على البطريركية المارونية وسيدها مار نصرالله بطرس صفير، كانت قد بدأت منذ عشايا تأييدهما اتفاق الطائف، الذي رأى البطريرك أنه يوقف الحروب المدمرة، فيما لم يرَ فيه عون سوى نهاية لمشروعه وطموحه الشخصيين. وهذا ما لم ننتبه إليه إلا لاحقاً، بعدما بيّنت لنا مواقف الجنرال أن شبقه المحموم إلى السلطة هو الذي يتحكّم في سلوكه وخياراته.

أما توتر «القوات اللبنانية» وقيادتها في خضم ذلك الإحتقان - الإنشقاق المسيحي، إبان إطلاقها مسيراتها إلى الكرنتينا خوفاً منها على خسارتها جمهورها وشعبيتها إن هي استكانت في ذلك الوقت العصيب، فيشبه تماماً توتر ميشال عون نفسه بعد عودته من المنفى عام 2005، وتحالفه مع أتباع النظام السوري في لبنان. فما يطلقه الجنرال، مذذاك، من غضب وأحقاد ونكايات ومهاترات لا تعفّ عن غير حلفائه من أتباع نظام دمشق، إنما هدفها الأول والأخير حاجته إلى فك الحصار والإختناق الكبيرين اللذين أصاباه في المجتمع المسيحي العام. فهو يحسب أن الغبار الذي تثيره تصريحاته النارية والأحقاد والجراح القديمة التي يبعثها في أوساط المسيحيين، كفيلة دفع الحصار عنه، وإخفاء تحالفاته المدمرة للبنان وللمسيحيين، وإبقاءه بطل المقاومة والتحرير، بعدما نفر المسيحيون منه وانفكّوا عن الولاء له وتأييده.

لكن بوادر التوتر والإحتقان بين الجيش اللبناني و«القوات اللبنانية»، كانت قد تجلت في حوادث سبقت الإعتصامات المتقابلة، متنقلة بين الدورة ونهر الكلب والجديدة والزلقا ونهر الموت... تمهيداً للصدام الكبير بين الطرفين. وما كان يتجمّع لدينا في «المكتب المركزي للتنسيق» من معلومات ومعطيات نستقيها من ضباط في الجيش، كان يفيد أن

«القوات» هي البادئة في افتعال الحوادث، لأنها أصلاً ميليشيا خارجة على القانون وشرعية الدولة. والحق أننا كنا نؤيد هذه الوجهة وندعمها، بل في صلبها، حينما بدأنا نشعر أن الأرض تغلي منذرة بالإنفجار.

أما حين رحنا نتوجّس من الإنفجار المرتقب ونخافه، متسائلين عن المصير الذي سيترتب عليه وينجم عنه، فكنا كثيراً ما نسمع من بعض الضباط الذين نلتقي بهم ونتبادل معهم الرأي، كلاماً مفاده أن الجيش اللبناني يستطيع في ساعات معدودة الوصول إلى مجلس «القوات اللبنانية» الحربي في الكرنتينا، وإقفاله، في حال أصدرت القيادة أمرها بذلك. وكان يتردد في أوساط الضباط أن الإستيلاء على الكرنتينا في عملية خاطفة، كفيل شلّ قيادة «القوات» وأجهزتها، من دون حرب فعلية مع مواقعها ومقارها العسكرية المقاتلة في المناطق، فيجري اعتقال سمير جعجع وأركانه الأساسيين، ويسهل عندئذ انضمام الجسم العسكري للميليشيا «القواتية» إلى الجيش والشرعية.

لم ينفّذ هذا السيناريو حين انفجرت الإشتباكات بين الطرفين، بعدما بادر الجيش إلى شن هجوم على «بيت المستقبل» «القواتي» في النقاش، فاحتله، وتقدم إلى ضبيه، حيث استولى على مقر صندوق «القوات» المالي. وفي الوقت نفسه قام الجيش ايضاً بالهجوم على عين الرمانة، حيث لـ«القوات» ثكنة عسكرية ومقر في مدرسة قمر الرسمية. في المقابل قامت «القوات» برد فعل عسكري سريع، فتقدمت وحدات منها إلى قاعدة الجيش البحرية في جونيه، واحتلتها ثم احتلت ثكنة صربا. أما في الأشرفية فدخلت وحدات «قواتية» مقر قيادة قوى الأمن الداخلي ورابطت فيه. وهذا ما دفع الجنرال ميشال عون إلى إعلان موقفه الصريح: توحيد البندقية في المناطق الشرعية المحررة.

هكذا إنفجرت الحرب التي سمّتها «القوات اللبنانية»، «حرب

الإلغاء»، وسمّيناها نحن «حرب توحيد البندقية». وهي حرب سرعان ما رسمت في المناطق المسيحية خطوط تماس حربية للمجابهة بين الطرفين. الجيش اللبناني سيطر على منطقة تمتد من المتن الشمالي وبعبدا وعين الرمانة وسن الفيل، فيما سيطرت «القوات» على الأشرفية وصولاً إلى نهر الكلب وجبيل، مروراً بكسروان، حيث وقعت مجابهات عنيفة بين الطرفين في القليعات. وقبل أن تستقر خطوط التماس الحربي على مناوشات ومجابهات ثابتة طوال أشهر بين مطلع شباط و13 تشرين الأول 1990، حصلت بعض التسويات الموضعية لتجنيب الطرفين مذابح مروعة. فبعدما رفض مغاوير الجيش المحاصرون في أدما، الاستسلام لـ«القوات»، تدخلت لجنة لحقن الدماء من الأمير فاروق أبي اللمع ورئيس الرابطة المارونية شاكر أبو سليمان والمطران خليل أبي نادر، فاستطاعت عقد اتفاق أخرج المغاوير من مواقعهم المحاصرة إلى بكفيا. أما في عين الرمانة، حيث حاصر الجيش نحو 200 مقاتل من «القوات»، فقد سُمح للمحاصرين بالانسحاب إلى الشياح ومنها إلى الاشرفية، عابرين خط التماس والمنطقة التي تسيطر عليها القوات السورية وحلفاؤها.

أسئلة الخوف الخافتة

في بدايات الصدام بين الجيش و«القوات»، إتصلت بي زوجتي هاتفياً من سن الفيل إلى بعبدا، حيث كنت أدير منصة الاعتصام اليومي، فأعلمتني إن منطقتنا انقسمت نصفين، نصفاً سيطر عليه مسلحو «القوات»، وآخر سيطرت عليه وحدات من الجيش، وأنها خائفة لأن بيتنا في منطقة السيطرة «القواتية»، وقد أبلغها شخص من جيراننا أن بقاءها مع أولادنا في المنزل يشكّل خطراً عليهم، لأن انتمائي ومواقفي معروفة. في اليوم التالي أخبرتني زوجتي انها حملت طفلتنا وسارت مع

ابننا في الشارع المقفر الفاصل بين حواجز مسلحي «القوات» والجيش، وبين الألغام اجتازوا مسافة الأمتار العشرة أو العشرين بين بيتنا قرب كنيسة سيدة البير، وبيت اختها في الناحية المقابلة التي سيطر عليها الجيش. وحال زوجتي التي هربت مع أولادنا إلى منزل اختها القريب، حيث أقاموا خمسة أشهر قبل استئجاري منزلاً في منصورية المتن لإقامتنا، ليست إلاّ واحدة من حالات لا تحصى أصابت الناس في المناطق المسيحية أثناء الحرب الأليمة والمدمرة بين «القوات» والجيش اللبناني.

حين انتبهنا للهول الذي غرق فيه المجتمع المسيحي أثناء تلك الحرب التي انجلت عن مواقع حربية ثابتة ومتقابلة، تتبادل مناوشات متقطعة على جبهات قطعت أوصال المناطق وحوّلتها معازل تصعب الحياة فيها، حينذاك كان ما حدث قد حدث، وهيهات ان ينفع الندم الذي ابتلعناه موقنين، نحن العاملين في «المكتب المركزي...»، ان لا الندم يجدي ولا المراجعة، وأننا لم نكن بقادرين أصلاً على تغيير مجرى الأمور قبل حدوثها، ما دمنا خارج موقع المسؤولية والقرار، ولم نزوَّد المعلومات والمعطيات الصحيحة. لكننا في أصوات خافتة رحنا نتساءل: كيف ولماذا لم يجر الوصول إلى المجلس الحربي لـ«القوات» في ساعات قليلة، تلافياً للمعركة المدمرة، على ما كنا نسمع من بعض الضباط في الجيش؟! وأين هي الدولة التي ستفرض نفسها؟ وإذا كانت القيادة في الجيش غير واثقة ولا متأكدة من خطتها في الحسم، فلماذا سمحت بأن تُستدرج إلى شن الحرب؟

صحيح أننا كنا نعتبر «القوات اللبنانية» ميليشيا، وقيادة الجيش والحكومة هما الشرعية وفي يدهما قرار الدولة الرسمي، لكن كيف يمكننا أن ننسى ان «القوات» دافعت عن القضية اللبنانية عندما كانت الدولة عاجزة عن ذلك طوال 15 سنة؟ أما إذا كانت «القوات» هي المبادرة

إلى استفزاز الجيش واستدراجه، فكان على الجيش وقيادته التصرف بمقتضى الحكمة والمسؤولية المنوطتين بهما وهما في رأس الحكم والدولة والشرعية.

هذه الأسئلة كلها ظلّت خافتة وخجولة في مداولاتنا في ما بيننا ومع بعض ضباط الجيش الذين كان الإنضباط العسكري يفرض عليهم الصمت والسرية العسكرية، ناهيك بإرادتنا وقرارنا في «المكتب المركزي...» بألا نسمح للخلافات بأن تتسلل إلى صفوف حركة المقاومة والتحرير في ذلك الظرف العصيب. أما الجنرال ميشال عون الذي وصلته أصداء من هذه الأسئلة، فكنا مدركين انه لا يقبل المناقشة والمراجعة من أحد. وهذا ما أكدته لنا الأيام، وكشفته على نحو لا يحتمل الشك علاقتنا اللاحقة به حين كان في فرنسا، ناهيك بمواقفه وسلوكه بعد عودته إلى لبنان في 2005، إذ تبين للجميع، وفي العلانية العامة، انه لا يقبل رأياً من أحد، وإن الطاعة والولاء له هما المقياس الوحيد لديه في فرز الناس والسياسيين بين فاسد ونظيف، وبين وطني وخارج على الوطنية. أما حرية الرأي والاعلام والضمير، فمقياسها الأوحد سماع كلمته ونقلها وتكرارها، وإلا فإن الإعلام فاسد ويشوّه الحقائق.

نهاية المسيرة

وكان علينا أن نبتلع أسئلتنا الخافتة ونتابع المسيرة، مسيرة المقاومة والتحرير. وفود الاعتصام اليومي ومجموعاته ظلّت تصل إلى بعبدا، رغم تدني أعداد المعتصمين، بسبب انقسام المناطق وصعوبة التنقل بينها طوال الشهور التسع بين شباط وتشرين الأول 1990. وإلى المناوشات اليومية الثابتة على خطوط المجابهة بين «القوات» والجيش في المناطق المقطّعة الأوصال، ضُرب حصار تمويني خانق حول المنطقة التي يسيطر عليها

الجيش اللبناني، فرحنا في «المكتب المركزي...» نسيّر تظاهرات إلى حدود المناطق الإسلامية - وخصوصاً إلى ضاحية بيروت الجنوبية القريبة من بعبدا - مناشدين اخواننا فيها الإنضمام إلينا في المناطق المحررة، معتبرين انهم يتوقون إلى حال الحرية والسيادة والاستقلال التي كنا نعيشها. غير اننا لم ننتبه آنذاك إلى معنى قيام جماعات ايلي حبيقة والحزب السوري القومي، بنقل المواد التموينية إلى منطقتنا المحاصرة، عبر منطقة السيطرة الجنبلاطية. أما اليوم فصرنا على يقين من ان مبادرات إمدادنا بالتموين آنذاك، كانت تديرها المخابرات السورية، لإطالة مدة بقاء المناطق المسيحية الحرة على حالها، حتى يحين موعد الانقضاض العسكري السوري على الجيش اللبناني في 13 تشرين الأول 1990.

قبل أيام من 13 تشرين الأول ذاك، كنا نتوقع حدوث أمر ما، فقللنا حضورنا في القصر الجمهوري إلى الحدود الدنيا، فغادره كل من ليس له شاغل ضروري في «المكتب المركزي...»، ولم يبق للنوم في مخيم الإعتصام اليومي سوى 50 شخصاً فقط.

صبيحة نهار الجمعة 12 تشرين الأول، كنت أتهيأ، كعادتي في كل نهار، لتنظيم وفود المعتصمين القادمين إلى بعبدا، لإدخالهم إلى باحة داخلية في القصر الجمهوري، قبل أن يطل عليهم الجنرال عون من منصة عالية، ملقياً فيهم خطاباً حماسياً. لكن الضابط المسؤول الذي كنت أنسّق معه دخول المعتصمين، طلب مني في ذلك الصباح، إدخال الوافدين تدريجياً في مجموعات متتالية، كي يتسنى تفتيشهم فرداً فرداً على بوابة الباحة الداخلية في القصر، بسبب ورود معلومات أمنية إلى مخابرات الجيش، تفيد باحتمال حدوث أمر ما في ذلك النهار.

إستمر إدخال وفود المعتصمين إلى باحة القصر أكثر من 6 ساعات متواصلة. وفيما كان الجنرال عون يلقي خطابه في المعتصمين، حاول

فرنسوا حلال إغتياله، فأطلق في اتجاهه رصاصات من مسدسه التي أصابت جندياً من مرافقي الجنرال وحراسه الواقفين قربه على المنصة العالية.

صبيحة السبت 13 تشرين الأول كنت أحلق ذقني حين أبصرت من نافذتي في البيت الذي كنت أقيم فيه بمنصورية المتن، شبح طائرة حربية تسقط قذائفها الصاروخية على مواقع الجيش ومخازنه، فأيقنت ان الهجوم على بعبدا قد بدأ. وهذا ما أكدته اتصالاتي الهاتفية ببعض الرفاق في ذاك الصباح.

حال من القلق الشديد والضياع هيمنت على كل منا في يومي السبت والأحد، فمكث في مكانه مستريباً، مترقباً ومنقطعاً، في انتظار أن تنجلي الأمور، لنستعيد، في الأيام التالية، التواصل في ما بيننا حذرين خائفين. فنهار الخميس 18 تشرين الأول، حضر إلى بيتي في المنصورية، صديقي روجيه عزام، فاتفقنا على اللقاء بالذين نستطيع الإتصال بهم من قيادة «المكتب المركزي للتنسيق الوطني»، ثم عقدنا لقاءنا الأول في منزل أحدهم بقرنة الحمرا في المتن. كنا خمسة أشخاص في ذلك اللقاء، قبل أن يتزايد عددنا في اللقاءات اللاحقة، فعزمنا على إطلاق حركتنا وتنظيمها من جديد، لكن في مقاومة مدنية غير مسلحة.

بدايات المقاومة المدنية

نحن جماعة «التنظيم» كان تاريخنا النضالي سرياً في معظمه، فأعدنا بوصلة الزمن 20 سنة إلى الوراء لنباشر المقاومة، لكن من دون سلاح هذه المرة، لأن شروط المقاومة المسلحة ومتطلباتها غير متوافرة. ليس السلاح ما كنا نحتاج إليه، بل المقومات اللوجستية التي لو توافرت لما ترددنا في مباشرة المقاومة المسلحة. ومن أهم المقومات التي كنا نفتقر

اليها للقيام بعمليات عسكرية، هو عدم توافر إحتمالات الأمن والحماية للمقاومين بعد قيامهم بعملياتهم. فالمقاومة المسلحة في وعينا وتقاليدنا وعقيدتنا ليست انتحاراً، وليس في تكويننا الإجتماعي والثقافي ما يمكن إن يجنح بمقاومتنا نحو الانتحار وطلب الموت المحتم أو المؤكد. لذا عقدنا العزم – نحن من تبقّى من قيادة «المكتب المركزي...» وكوادره – على المقاومة الشعبية المدنية غير المسلحة التي انطلق كل منا إلى العمل على استنهاضها مستقلاً أو منفرداً في منطقته، حسب إمكاناته المتوافرة وشبكة علاقاته واتصالاته، من دون أي إطار تنظيمي جامع ينسّق المبادرات والمهام والنشاطات. ومن الأشخاص الذين انطلقوا في هذا العمل وتحلّقت حولهم مجموعات ناشطة في تلك الآونة، أنا وأخي عباد زوين، روجيه عزام، باسكال عزام، ناجي خوري، بيار رفول، وعبدالله خوري، وغيرهم. ويمكنني القول ان المقاومة المدنية للاحتلال السوري، بدأت فعلاً بعد شهرين فقط من الهجوم على بعبدا، وتصدرها الذين كانوا في قيادة «المكتب المركزي...». أما ضباط الجيش فقد انقطعت صلاتنا بهم انقطاعاً كاملاً وحاسماً، لأن بيان الاستسلام في الذي إذاعه الجنرال عون قبل لجوئه إلى السفارة الفرنسية، طلب صراحة من العسكريين جميعاً الالتحاق بالجيش الذي يقوده الجنرال إميل لحود. وهذا ما فعله القسم الأكبر من الجيش، فيما التحق بعض قليل من الضباط بالجنرال عون في السفارة الفرنسية، وسافروا معه لاحقاً إلى فرنسا، وهناك عدد من الضباط والرتباء والجنود الذين اعتقلوا واقتيدوا إلى السجون السورية.

في البدايات اقتصرت أعمال المقاومة المدنية ونشاطاتها على إطلاق الشعارات وتوزيع البيانات والمناشير. وكان مضمون شعارات تلك الحقبة يركز على إشاعة كلمات وعبارات تقول: لن نموت، لن نركع،

سنعود، سنبقى، سنتحرر... إلخ. أما بعد نفي الجنرال عون إلى فرنسا، فأطلقنا شعار: عون راجع. والحق ان المقاومة المدنية السلمية طوال السنوات الثلاث الأولى من تسعينات القرن الماضي، انطلقت من نوى (جمع نواة) وبؤر صغيرة ومستقلة في المجتمع المسيحي ومناطقه، من دون أن تكون على تواصل محدد في ما بينها، إلا في حدود علاقات التعارف والتواصل والتبادل على مستويات شخصية وعفوية، ومن دون تأطير وتنظيم جامعين أو مركزيين. وقد شاركت في هذه المقاومة مجموعات «التنظيم» التي سمّت نفسها «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» وذابت فيه، ومجموعات من الكتائب اللبنانية، وأخرى من بقايا «القوات اللبنانية»، إضافة إلى بقايا الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية. من هذه الروافد كلها تكونت البدايات الاولى للحركة السيادية ومقاومتها المدنية التي شاعت تسميتها بـ«الحركة العونية» أو «التيار العوني»، لأن الجنرال ميشال عون المنفي بعد تحطيم المقاومة التي كان رمزها وقائدها حتى 13 تشرين الأول 1990، ظل رمزها وعلمها في منفاه الفرنسي.

نحن في «المكتب المركزي...» استمرت اتصالاتنا بالجنرال عون في مرسيليا، رغم ان التواصل معه كان صعباً في تلك الحقبة قبل انتقاله، لاحقاً، إلى باريس. وسنة 1992، كنت في عداد زواره واللقاء به للتشاور والتنسيق في مرسيليا، حيث اتفقنا على مسألتين جوهريتين:

1. ليس من مقاومة مسلحة للإحتلال السوري.
2. ليس من تنظيم وتأطير حزبيين لهذه المقاومة المدنية في ظل الاحتلال.

آنذاك كانت نشاطات المقاومة المدنية في بدايتها وغير واضحة الملامح والخيوط بعد. ومعظم المشاركين فيها كانت لديهم تجاربهم وخبراتهم الواسعة والسابقة على تولي الجنرال عون رئاسة الحكومة الانتقالية

وقيادته حركة المقاومة والتحرير من القصر الجمهوري. أما الاتصالات بين الجنرال من منفاه في مرسيليا وبين الناشطين في لبنان، فكانت في بداياتها، اضافة إلى ضيقها وصعوبتها. ولهذه الاسباب مجتمعة استجاب الجنرال ما اتفقنا عليه في ما يتعلق بعدم التأطير الحزبي للمقاومة المدنية التي كان «المكتب المركزي...» ركنها ومحورها. لكن بعد انتقاله من مرسيليا إلى باريس سنة 1994، وتحرره من صعوبة التواصل مع لبنان، واتساع مجموعات المقاومة المدنية ونشاطاتها، راح الجنرال المنفي يسعى حثيثاً وعلى نحو محموم إلى ربط المجموعات بشخصه مباشرة، مقرباً هذا ومستميلاً ذاك ومستبعداً آخرين، معتمداً أسلوب التوجيهات المتناقضة للمتصلين به، كي يظلّ ممسكاً أطراف الخيوط ويحركها حسب أهوائه وميوله وشكوكه وقلة ثقته شبه المرضية بالعاملين معه. وهذا ما سوف يبرز جلياً بعد 1994.

بين 1990 و1994، كان عملنا صعباً في «المكتب المركزي...»، بسبب الملاحقة والتعقب الأمنيين المشددين. ففي سنة 1993 دهمت مخابرات الجيش اللبناني منزلي في سن الفيل، مدعومة بمجموعة من المخابرات السورية. ولأنني لم أكن في المنزل، اعتقل المداهمون أخي، فيما فررت أنا واختبأت في جرود كسروان طوال أسبوعين. لكن دورية للشرطة العسكرية تمكنت من اعتقالي بعد مدة، واقتادتني إلى المحكمة العسكرية حيث أُوقفت لمدة اسبوع. وفي ذلك الوقت إنكفأ نسبياً نشاط «المكتب المركزي...»، في ظل الملاحقات التي حملت بيار رفول على الهجرة إلى أوستراليا، فيما هاجر روجيه عزام إلى فرنسا. أما أنا وباقي الرفاق فقد انتقلنا إلى العمل العلني، وإصدار بيانات أسبوعية باسم «المكتب المركزي...».

إحتكار الحركة السيادية

قبل انعقاد «المؤتمر الوطني اللبناني» برئاسة العماد عون في باريس عام 1994، لوضع خطة عمل مشتركة للحركة السيادية اللبنانية وتنسيق نشاطاتها، قمنا بتوسيع أطر عملنا وتنشيطها في لبنان، فاتصلنا بالدكتور جوزف جريصاتي الذي كان مديراً عاماً للقصر الجمهوري أيام رئاسة عون الحكومة الإنتقالية. إنضم جريصاتي إلينا وعُيِّن رئيساً للهيئة العليا في «المكتب المركزي...» التي صارت تضم ما بين 15 و18 شخصاً من الإعضاء في اجتماعاتها الدورية. أما خطة العمل المشتركة فقد ساهمت في وضعها أطياف القوى السيادية، وجرت مناقشتها في «المؤتمر الوطني...» الباريسي الذي طُرحت فيه فكرة السعي في إيجاد مرجعية تمثيلية للحركة في لبنان، إلى جانب مرجعية «المؤتمر الوطني...» الباريسية التي ترأسها روجيه إده. وهكذا قرّ الرأي على إنشاء «المنسقية العامة للمؤتمر الوطني اللبناني» التي ترأسها اللواء نديم لطيف، وضمت 12 شخصاً، ستة منهم كانوا أعضاء في «المكتب المركزي...»، وستة آخرين مستقلين، لكنهم مقربون من الجنرال عون وعلاقتهم به وثيقة. أما مهمات «المنسقية العامة...»، فكانت كثيرة ومتنوعة، وتشمل الإعلام ونشاطات الجمعيات والطلبة وشؤون المقاومة المدنية كافة.

بين العام 1995 والعام 2000، عشنا في «المكتب المركزي...» و«المنسقية العامة...» معاناة طويلة وصامتة من ممارسات العماد عون الذي اعتمد أسلوباً عسكرياً وشخصانياً في إدارة الحركة السيادية المدنية ونشاطاتها السياسية والتنظيمية، معتبراً أنه صانعها الأوحد، وأميرها الأول والأخير، وأنها من أملاكه الشخصية، ولا وجود لها قبله، ويجب أن تتحرك وتسلك حسب توجيهاته وتعليماته اليومية التي تتلقاها منه عبر إتصالاته الهاتفية العشوائية والمتضاربة التي يجريها على هواه وساعة

يشاء، بأيٍّ من كوادرها العاملين والناشطين في المجالات كلها والمراتب التنظيمية كافة.

نتيجة لهذا السلوك وتتويجاً له، برز في «المؤتمر الوطني اللبناني» الثاني للحركة السيادية، والذي عقد في باريس عام 1996، تياران إثنان، في أثناء مناقشة تطوير الأطر التنظيمية للحركة وعملها في لبنان. كان التيار الأول من اللصيقين التصاقاً كاملاً بالجنرال الذي أراد دمج الحركة السيادية كلها على اختلاف مجموعاتها واتجاهاتها، في إطار حزبي واحد موحد، باسم الحركة العونية أو التيار العوني. المؤيدون لهذه الوجهة في المؤتمر، كانوا في معظمهم من الذين انطلق وعيهم السياسي ونشاطهم السياسي مع انطلاق حركة الجنرال عام 1988، من دون أن تكون لديهم تجربة سياسية ولا ذاكرة سياسية، سابقتين على الحركة التي بدأت مع إعلان «حرب التحرير» من القصر الجمهوري في 14 آذار 1989. كما أنهم كانوا أيضاً من صغار السن، قياساً إلى المجموعات الأخرى في الحركة السيادية، والتي كانت في معظمها في التيار الثاني في المؤتمر الوطني بباريس. وهو التيار الذي دعا إلى تطوير الأطر التنظيمية للحركة وتفعيلها على نحو يبقيها حركة جامعة لتلاقي عمل السياديين ونشاطاتهم، على اختلاف تياراتهم واتجاهاتهم وتجاربهم ومنابعهم السابقة، من دون أن ينضووا في إطار حزبي واحد موحد. وكان هذا التيار يضم أصحاب التجارب والخبرات السياسية السابقة على الحركة العونية، أي في الكتلة الوطنية، والوطنيين الاحرار، والكتائب، و«المكتب المركزي...»، و«التنظيم».

كان الخلاف بين هذين التيارين أو الاتجاهين تنظيمياً في ظاهره، لكنه كان ينطوي ايضاً على خلاف سياسي. فالتيار الأول اللصيق بالعماد عون اعتبر ان الحركة السيادية كلها وبفئاتها كافة وتباين تاريخها وتجاربها، بدأت وانطلقت مع العماد عون، وعليها الإنضواء الكامل في التيار العوني

لتتصدرها هيئة قيادية وتنظيمية واحدة بزعامة الجنرال المقيم في فرنسا، والذي طالب المشاركين في «المؤتمر الوطني اللبناني» الثاني للحركة السيادية بالذوبان والإندماج التنظيميين في أطر التيار العوني وتحت قيادته الواحدة الموحدة، معتبراً، ضمناً، أن حركة المقاومة اللبنانية والحركة السيادية في تاريخهما الطويل، ولدتا معه وحده، ولا وجود لهما قبله، وهو زعيمهما وقائدهما الأوحد. أما التيار الثاني في «المؤتمر الوطني...»، وكان يضم «المكتب المركزي...»، فاعتبر ان الحركة السيادية ليست ملكاً لتيار أو فئة أو حزب أو تنظيم أو قائد، بل هي حركة تجمع كل الناس والفئات السيادية على اختلاف ماضيها وتواريخها وتجاربها. أما في حال إصرار الجنرال عون على إنشاء حزب أو تيار باسمه، فعليه أن يجمع أنصاره وحدهم في هيئته القيادية، ليصير فئة بين فئات كثيرة، وليصير هو قائداً أو زعيماً لهذه الفئة دون غيرها، وبين غيره من القادة والزعماء في الحركة السيادية.

بعد «المؤتمر الوطني اللبناني» الثاني في باريس وعودتنا إلى لبنان، حصلت بين «المكتب المركزي...» والجنرال عون مراسلات كثيرة مدارها كلها إرادتنا عدم توسيع هوة الخلافات الداخلية بين فئات الحركة السيادية وأطيافها، إلى أن شاء الجنرال حل «المكتب المركزي...» وإلحاقه بالتيار العوني، فرفضنا ذلك، معتبرين أنه جزء من الحركة السيادية الإستقلالية، ويريد أن تكون أطيافها كلها في إمرته وحده، رافضاً التعدد والإختلاف في الرأي والمناقشة. وهكذا استقل «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» في نشاطه عن العماد ميشال عون وتياره – مثلما هو مستقل أصلاً في تنظيمه وهيكليته – متابعاً مسيرته في حركة المقاومة المدنية للسيادة والتحرير، إلى جانب غيره من فئاتها وتياراتها وأطيافها الكثيرة، من دون أن نسمح لخلافاتنا مع التيار العوني بأن تظهر إلى العلن، حفاظاً على مسيرة الحركة السيادية وسلامتها وقوتها ووحدتها.

نماذج من السلوك العوني

قبل أن يستقل «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» بنشاطه عن التيار العوني عام 1999، اختبر أعضاؤه سلوك العماد عون المراوغ في محطات ومناسبات كثيرة:

– في الإنتخابات النيابية لعام 1996، قررت الحركة السيادية، من كتلة وطنية ووطنيين أحرار وكتائب و«قوات لبنانية» و«مكتب مركزي للتنسيق»، أن تنسق عملها، بحسب توصيات «المؤتمر الوطني اللبناني» الثاني في باريس، فأنشأت في بيروت لجنة متابعة ضمت أعضاء من التيارات السيادية كافة، واعتبرتها غرفة عمليات مشتركة لإدارة المعركة والحملات الإنتخابية. لكن العماد عون، وعبر اتصالاته الهاتفية اليومية والمتواصلة من باريس، راح بين يوم وآخر، يبدّل أعضاء هذه اللجنة، فيدخل فيها هذا ويقصي ذاك، مما زرع الخلافات والشكوك بين الأعضاء والتيارات الممثلة فيها، وصولاً إلى تأليف لجنة من جماعته وأنصاره ومطيعيه.

– في أثناء قيام الإتحاد العمالي العام برئاسة الياس أبو رزق، بإطلاق حركة مطلبية جامعة في غضون عام 1996، وتحت عنوان تأمين «لقمة العيش»، اتصل بي اللواء نديم لطيف، المنسق العام لـ«المنسقية العامة للمؤتمر الوطني» في لبنان، والتي كنت عضواً فيها، وطلب مني الاجتماع بأبو رزق لمناقشة التحرك المطلبي المعيشي الذي سيطلقه الاتحاد العمالي العام، وتقوم بالاعداد لمؤتمره العام لجنة متابعة. وحين دعاني أبو رزق لحضور المؤتمر في فندق كورال بيتش، قال إنه اتصل بالكتلة الوطنية والوطنيين الاحرار والكتائب، أسوة بـ«المنسقية العامة...» للمشاركة في المؤتمر والتحرك النقابي المعيشي والوطني. ذهبت إلى اجتماع تحضيري في مقر الإتحاد العمالي العام، حيث كان نحو 40 شخصاً مجتمعين، بينهم ممثلون عن حركة «أمل» والحزب الاشتراكي الجنبلاطي، وكثيرون من

أتباع النظام السوري، إضافة إلى كريم بقرادوني. وبعدما تُلِيت في الاجتماع مسوّدة بيان تتحدث مقدمتها السياسية عن الاحتلال الاسرائيلي، قبل الكلام عن التحرك النقابي الذي غايته تأمين لقمة العيش، طلبت الكلام وتحدثت عن مسألة مصادرة النظام السوري القرار الوطني اللبناني، فقامت قيامة كثيرين من المجتمعين، ومنهم السيد زاهر الخطيب الذي ضرب بيديه على الطاولة، رافضاً مثل هذا الكلام. وحين قلت إننا نجتمع للمناقشة وتبادل الرأي وصولاً إلى اتفاق، وليس للموافقة المسبقة، انتحى بي الياس أبو رزق جانباً، وقال لي إن الجميع موافقون على مسوّدة البيان، وإن ممثلاً منا، هو السيد حكمت ديب، كان قد وافق على المسوّدة في اجتماع سابق معه، فلم أوافق على الأمر، وجرى تعليق الاجتماع. ولما اتصلت باللواء نديم لطيف وأطلعته على ما حدث، استغرب ما أقول، لأن لا علم له به. لكن أخلاقيته وديبلوماسيته حملته على أن يطلب مني ترك الامر له، كي يعالجه بنفسه. وهكذا علمنا لاحقاً ان العماد عون كان قد اتصل هاتفياً بحكمت ديب، وطلب منه تمثيله و«المنسقية العامة...» في الإجتماع. والحادثة هذه ليست إلا واحدة من فيض حوادث مماثلة تخللت عملنا في «المنسقية العامة...» وغيرها من أطر التيار السيادي ونشاطاته.

– في أثناء التحضير للإنتخابات البلدية عام 1997، شكلت «المنسقية العامة...» لجنة من ثمانية أعضاء برئاسة القاضي جوزف جريصاتي لتنسيق نشاط الحملة الإنتخابية وإدارتها، لكن العماد ميشال عون راح كعادته يتصل من باريس بالمرشحين وجماعات الناخبين، من دون علمنا أو المرور باللجنة المنبثقة عن «المنسقية العامة...» اللتين جعلتهما اتصالاته تلك، إسمين فارغين من أية فاعلية، سوى تلقي تعليمات الجنرال العسكرية وتنفيذها وفق اتصالاته الشخصية بالمرشحين وجماعاتهم.

– بعد نداء غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير وبيان المطارنة

الموارنة في أيلول 2000، وقيام تجمع «قرنة شهوان»، اعتبرنا كغيرنا من أطياف الحركة السيادية الاستقلالية، أن هذا التجمع من أفضل ما يمكن أن ينشأ في لبنان، كإطار سياسي داعم ومواكب لنشاطات الحركة التي راحت تتسع في المجتمع وعلى الأرض وبين الطلاب. وبعدما تمثل «التيار الوطني الحر» او «التيار العوني» في اجتماعات «قرنة شهوان» الدورية، سرعان ما راح الجنرال عون يطلق تصريحاته النارية المتقلبة بين يوم وآخر، معلناً ان تجمع «القرنة يعمل تحت الجزمة السورية». وحين راحت اتهاماته تتصاعد وخرج المندوب العوني من اجتماعات «قرنة شهوان»، تزايد نفور أطياف الحركة السيادية من الجنرال عون، لكن هذا النفور بقي طي الكتمان وتلافى الجميع إخراجه إلى العلانية العامة الصريحة، من دون الرد على نزوات الجنرال بمثلها، خشية تشتيت مسيرة حركة الإستقلال السيادية التي شاء الرجل إلصاقها باسمه وشخصه وخياراته وأوامره المتقلبة. كأنه وحده دون سواه، يختصر تاريخ حركة المقاومة والتحرير والسيادة اللبنانية ويجسدها، ولا وجود لها قبله وبعده، مستسهلاً تخوين كل من لا يأتمر بأوامره ولا يحظى بمباركته في مواقفه ونشاطاته كلها.

- بين 2004 و2005، راحت تصلنا من بعض مجموعاتنا وأصدقائنا المنتشرين في فرنسا وأوروبا وأميركا، أخبار ومعلومات عما يجري في أوساط العماد عون من اتصالات واجتماعات مع أتباع النظام السوري في لبنان، وخصوصاً مع مبعوثي الرئيس إميل لحود. لذا دارت بيننا في «المكتب المركزي...» مناقشات حول طبيعة العلاقة التي ستجمعنا بالعماد عون بعد عودته من باريس إلى لبنان. وفي 14 آذار 2005، بل منذ تشييع الرئيس رفيق الحريري إلى مثواه الأخير، كانت لدينا معلومات تفيد أن العماد عون كان مرغماً على اتخاذ موقف قوامه عدم تغيب تياره عن المشاركة في «ثورة الأرز»، فطلب من كوادر التيار العوني ألا يحمّسوا

أحداً على النزول إلى الشارع، ولا يمنعوا أحداً من النزول، ويتركوا لمن يريد المشاركة أن يشارك من تلقاء نفسه.

- قبل عودة الجنرال عون من باريس في 7 ايار 2005، شاركنا في التحضير لتلك العودة، من دون أن نُدعى إليها. في اليوم الثاني لوصوله، أي صباح الأحد 8 أيار، ذهبنا إليه، نحن أعضاء «المكتب المركزي...»، لتهنئته وطلبنا منه أن نلتقي به في جلسة لاحقة. لكنني بعد خروجنا من لقاء تهنئته والترحيب به، قلت لرفاقي إنه لقاؤنا الأخير بالجنرال، فكان حدسي مصيباً، بناء على الفتور الذي استقبلنا به في ذلك اللقاء. وحين تأخر الإتصال بنا لتحديد موعد للقائنا الثاني به، بادرنا نحن إلى الإتصال، فلم يحدد لنا أيّ موعد. وهكذا انقطعت صلتنا بالجنرال، قبيل أن يفتتح بازار إنتخابات 2005 النيابية، والتي اتخذنا قرارا بأن يكون موقفنا فيها، نحن بعض الرفاق في «المكتب المركزي...»، ضد مرشحي العماد عون وتياره.

جنرال جماعة الوصوليين

منذ العام 2000، راحت القوى السيادية والإستقلالية تعيد تنظيم نفسها، مستعيدة المبادرة في التأطير والتنظيم والتعبئة والنشاط، مستقلةً عن مواقف العماد ميشال عون الذي صار تياره طيفاً بين أطياف الحركة العاملة جنباً إلى جنب، من «قوات لبنانية» وكتائب ووطنيين أحرار و«مكتب وطني للتنسيق» وتيار عوني، تجمعهم أهدافهم المشتركة، من سيادة وحرية واستقلال.

في ذلك الوقت كنا قد بدأنا نعي ونعلم أن التيار العوني يضم فئتين من الناس. فئة الجمهور العام المؤيد عفوياً للعماد ميشال عون على خلفية الحركة الشعبية التي واكبت مسيرته منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة

الإنتقالية عام 1988. والجمهور العفوي هذا يتحرك انطلاقاً من إيمانه العاطفي بمواقف الجنرال في مسيرته الأولى. أما الفئة العونية الثانية فعمادها جماعة «الإتصالتجية» و«التلفونجية»، أولئك الجاهزون دوماً رهن إشارة العماد عون وأوامره ومواقفه اليومية التي يتلقونها منه في باريس، فيردّدونها من بعده ويتصرفون على هديها، رافعين آيات الولاء والطاعة لجنرالهم، من دون سؤال ولا مناقشة، منتظرين عودته ليغدق عليهم الوجاهة والمناصب في الإدارة العامة والنيابة والوزارة. وهذا ما حدث تماماً لهذه الجماعة بعد عودة الجنرال وخوضه الإنتخابات النيابية عام 2005، وانقلابه على الحركة السيادية والإستقلالية الجامعة التي تجسدت في 14 آذار 2005، وإقامته الحلف المقدّس مع «حزب الله» وسلاحه غير الشرعي، وبقايا أتباع النظام السوري، وصولاً إلى المناصب الوزارية في «حكومة الوفاق» التي ما كان لها أن تقوم وينتزع العماد عون أربعة من وزرائها ووزّعهم على أقاربه وحاشيته، لولا قيام «حزب الله» بغزوته المسلحة لبيروت والجبل في 7 أيار 2008.

2

بائع الغضب والأحقاد

شهادة عميد ركن متقاعد في الجيش اللبناني، شارك في مسيرة الجنرال عون قبل رحيله إلى فرنسا.

في بدايات تدرجه ضابطاً في الجيش، كان ميشال عون يميل إلى الكتلة الوطنية وريمون إده، قبل أن يصير على ولاء للرئيس كميل شمعون إبان رئاسته «الجبهة اللبنانية» في بدايات الحرب عام 1975، فدعمت الجبهة ورئيسها ارتقاءه في السلك العسكري. ومع تصاعد قوة بشير الجميّل ونفوذه وقيادته «القوات اللبنانية»، عمل عون في فريقه الإستشاري، وهذا ما حمل قيادة «القوات» على دعم ترشيحه إلى قيادة الجيش في أواسط عهد الرئيس أمين الجميّل، معتبرة أنه مقاتل شجاع، فوضع نصب عينيه ورغبته الوصول إلى رئاسة الجمهورية.

بذلة الرئاسة

أثناء قيادته الجيش، جعل العماد عون أهدافه وطموحاته الشخصية شغل المؤسسة العسكرية الشاغل، فأخذ يستبعد هذا ويقرّب ذاك من ضباط القيادة والأركان، مكرساً كسر التراتب والإنضباط العسكريين في

* سُجلت هذه الشهادة في شباط 2009.

المؤسسة. لكن علينا ألا ننسى أن هذه المؤسسة وغيرها في بلادنا، لم تكن في منأى عن مثل هذه الممارسات المتوارثة في الحكم والإدارة العامة، منذ نشوء الدولة اللبنانية، قبل أن تزيد الحرب الطويلة من تفشيها وتفاقمها، فتشققت المؤسسة العسكرية وتشرذمت في حرب السنتين (1975-1976)، بعدما كان التمهيد للحرب قد حطم معنويات الجيش وتركه نهباً للإختناق والإختراقات والتجاذبات.

ليس تداول الرأي في الأمور والقرارات ومناقشتها من تقاليد قيادة المؤسسة العسكرية. فأركانها غالباً ما يتجنبون مناقشة القائد في ما يقرره. أما من يتجرأ ويفعل، أو يبدي رأياً مخالفاً لرأي القائد في أمر ما، فغالباً ما يجري إقصاؤه وتهميشه، أو تُتخذ إجراءات ثأرية في حقه. لذا يفضل الجميع السكوت وترك الأمور تجري حسب إرادة أصحاب المراتب العليا والقائد. والذين يجدون أن من الخطأ السير في هذا القرار أو ذاك، ويعلنون رأيهم فيه - وهؤلاء قلة من الأفراد الذين يحترمون رأيهم وأنفسهم - غالباً ما يتنحون جانباً تاركين تنفيذ القرارات لغيرهم، مما يؤدي إلى عدم وصولهم إلى سدة القيادة. والمبدأ السائد في مؤسساتنا، هو أن القوي وصاحب النفوذ في موقع ما، غالباً ما يستخدم نفوذه وقوته في تهميش الكفء والحؤول دون ارتقائه المراتب القيادية، مقرباً إليه غير الكفء والضعيف، ويساعده في الإرتقاء والوصول، ليستتب له وحده الأمر والنفوذ في المؤسسة.

لكن العماد ميشال عون ذهب بعيداً في هذا المسلك أثناء توليه قيادة الجيش التي اعتبرها طريقه الحتمية إلى رئاسة الجمهورية. ومن الإشارات الفاقعة في طرافتها ودلالتها المضحكة، أنه أدخل مرة أحد الضباط من أصدقائه المقربين، إلى غرفة نومه، ففتح خزانة ثيابه، وقال للضابط: أنظر، أنظر إلى هذه البذلة، إنها التي سوف ألبسها في مراسم تنصيبي رئيساً للجمهورية.

دوائر الديبلوماسية الأميركية في لبنان، كانت قد رحبت باختيار العماد عون قائداً للجيش. أما القيادة السورية فلم تقف في وجه هذا الأختيار، فقام القائد الجديد بزيارة دمشق، وراح الديبلوماسيون الأميركيون يتعاملون معه من قرب، فاكتشفوا بالإختبار والتجربة أنه يعمل منفرداً وكلاعب أوحد (وان مان شو)، وغير قابل للتعاون مع فريق عمل يشاركه التداول في الرأي والقرارات. ولأن الاميركيين يعتبرون أن العمل المشترك في فريق (التيم وورك) هو الشرط الأساسي في أي عمل قيادي ناجح، نفروا من أسلوب العماد عون في العمل والقيادة، وقرروا الوقوف في وجه سعيه في الوصول إلى الحكم ورئاسة الدولة اللبنانية.

أنا الرئيس

قبل نهاية عهد الرئيس أمين الجميّل، ساهم العماد عون إلى جانب قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع، كل من موقعه وبناء على حساباته وأغراضه، في الحؤول دون اختيار رئيس جديد للجمهورية، لانتخابه خلفاً للرئيس أمين الجميّل الذي أرغم في اللحظة الأخيرة من ولايته، على تعيين العماد عون رئيساً لحكومة عسكرية انتقالية، فقرر العماد أنه لن يخرج منها إلا إلى رئاسة الجمهورية. وبما أن الدوائر الديبلوماسية الأميركية كانت قد حزمت أمرها وقررت الوقوف في وجه طموحات قائد الجيش الرئاسية، فيما لم تجارِ القيادة السورية طموحاته هذه، استشاط العماد عون غيظاً وغضباً عارمين، ولم يجد سبيلاً إلى تحقيق حلمه الرئاسي المديد، غير بقائه في رئاسة الحكومة الانتقالية الموقتة، مانعاً انتخاب رئيس جديد للجمهورية سواه، ومحولاً حلمه الشخصي قضية وطنية عامة.

قبل إعلانه «حرب التحرير» وخوضها ضد الجيش السوري في لبنان، كنا كثيراً ما سمعناه يردد قائلاً: «ما دام الجيش موجوداً في هذا البلد، من

دون أن يستخدم مرة في تاريخه في معركة أو حرب ولا انتصر في معركة أو حرب، فلماذا لا نستخدمه ونجرّبه مرة قد يصل فيها إلى نتيجة، فنصل نحن معه؟ أما في حال عدم وصوله، فنعتبرها كغيرها محطة في سلسلة الحوادث الطويلة التي مرّت على البلاد منذ بدايات الحرب».

كان هذا المنطق المقامر في حاجة إلى إخراج يضفي عليه طابعاً وطنياً عاماً يلهب حماسة الجيش والناس. والقضية الوطنية العامة كانت جاهزة في انتظار شخص ما في موقع قيادي يطلق لها العنان، فكيف إذا كان هذا الشخص قائداً للجيش اللبناني ورئيساً لحكومة شرعية في آن واحد؟ وذلك في وقت كان الجيش والناس في لبنان، وخصوصاً المسيحيين، قد ذاقوا طويلاً مرارات التخبط في الحروب الداخلية الإقليمية المنهكة والمدمّرة، فيما «القوات اللبنانية» ما عادت تشكّل أملاً في خلاص المجتمع المسيحي، بعد اغتيال قائدها بشير الجميّل المنتخب رئيساً للجمهورية، بل أخذت صراعات قادتها الدامية وممارساتها الميليشيوية تثير نفور الناس واشمئزازهم، وتشكل عبئاً ثقيلاً على حياتهم اليومية العامة والخاصة. وفوق هذا كله كانت قبضة النظام السوري وجيشه تخنق البلاد وتؤجّج فيها الحروب الداخلية ولا تترك أي أمل في خلاص.

وظّف العماد عون هذه العوامل كلها في مشروعه، مستعيراً تجربة بشير الجميّل في استنهاض المجتمع المسيحي ومخاطبة طموحاته، لكن اعتماداً على الجيش الشرعي هذه المرة، فأطلق من قيادته الجيش ورئاسته الحكومة في آن واحد، العنان لكلمات السيادة والحرية والإستقلال التي كان موقناً أنها تستجيب توق الجيش والناس في المجتمع المسيحي خصوصاً وعلى الأقل، وتردم الهوة بين الجيش والشعب والحكومة والسلطة، وتعد الناس بالخلاص من قبضتي النظام السوري وميليشيا «القوات اللبنانية»، وتبعث فيهم الإرادة الوطنية.

الجنرال هو القضية

لكن شخصية العماد عون وطموحاته الشخصية وأسلوبه في القيادة والعمل العسكري والسياسي، سرعان ما أفضت بالحركة التي قادها وبالقضية الوطنية التي حمل لواءها، إلى تدمير الجيش والمجتمع المسيحي واحتلال الجيش السوري لبنان كله. فالذي تصدّى لذلك الدور الوطني الكبير، ورأى في نفسه وصوّر للناس أنه مخلص، لم يكن، على المستوى الشخصي وفي أسلوب عمله، مؤهلاً لهذين الدور والصورة، لأن أنانيته ونرجسيته الطاغيتين، تريانه الناس قطيعاً في خدمة أهدافه ووقوداً لمشروعه الخاص الذي ألبسه ثوب القضية الوطنية العامة. فحتى رفاقه وأصدقاؤه والعاملون إلى جانبه من مساعديه، يستعملهم مطية لغاياته قبل أن يرميهم جانباً ليستعمل غيرهم، من دون أن يبادل أحداً الإحترام والوفاء اللذين لا مكان لهما في نفسه وسلوكه، سوى لأسرته واقاربه. ذلك أنه رجل مسكون بالشك والريبة حيال معاونيه والعاملين معه. ومن المزايا الأساسية في شخصيته أيضاً أنه متوتر الطبع والمزاج، وعديم الروية والحِلم في خياراته وقراراته، ولا ثقة له بأحد، ويعتبر أنه الوحيد العارف والعليم في الأمور والشؤون كلها، وانه هو القضية التي حلت وتجسّدت فيه وحده، فلا يتقبّل رأي أحد، ولا يناقش رأياً مخالفاً لرأيه، ولا يُشرك شخصاً آخر في قراراته التي غالباً ما يتخذها على نحو عشوائي أو مستريب، مصغياً إلى وشوشات تصله من هنا وهناك وهنالك. وهذا ما يجعله يغرق في تيه الشكوك والوشوشات مصدقاً التي تناسب حساباته وأهواءه الشخصية.

إذا قيل له مثلاً إن مجلة كتبت أن تظاهرة حصلت في أوستراليا تأييداً له، يروح يردد إن أوستراليا كلها، حكومة وشعباً، تؤيدنا وتقف معنا. وجماعة «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» التي أحاطت به في القصر الجمهوري

بعد إعلانه «حرب التحرير»، كان لبعضهم تأثير عليه، وخصوصاً أولئك الذين صوّروا له أن الشعب اللبناني كله إلى جانبه. وقد تكون وشوشات أحدهم، ذاك الذي كان يهتم بصحته ومأكله ويأتيه كل صباح بترويقة من مزرعته، الأكثر تأثيراً عليه.

المقربون منه وعارفوه قائداً للجيش ورئيساً للحكومة، إكتشفوا بالإختبار والتجربة، أنه صاحب طريقة في التفكير يسميها هو الديالكتيك ويستعملها في اتخاذ قراراته العسكرية والسياسية. هذه الطريقة تقوم على معادلات منطقية موهومة أقرب إلى السفسطة الكلامية، لأنها تستند إلى معطيات ناقصة ومبتسرة، للوصول إلى نتائج مكتملة ومحكمة ولا راد لها. يمكن تلخيص هذه المعادلات في المقولة الآتية: كل شيء لم يَضِعْ منك، تملكه وموجود معك. وبناء على هذه المقولة الخاطئة تستطيع أن تعتبر أن اشياء كثيرة لم تفقدها، لأنها لم تكن معك أصلاً، هي في حوزتك من دون أن تكون كذلك. أما المعادلة المنطقية الصحيحة في هذا المجال، فهي: كل شيء في حيازتك ولم تفقده، يكون حقاً ومنطقياً في حيازتك.

على هذا المنوال المنطقي المبتسر، يستطيع العماد ميشال أن يتصوّر ويصوّر لغيره، واهماً، أنه يمتلك أشياء كثيرة ليست قط في حيازته. وإذا أضفنا إلى هذا المنطق نفور الجنرال من العمل مع فريق من المستشارين وأصحاب الخبرات والرأي، وعشوائيته في اتخاذه القرارات، وإمعانه في الشك والريبة، وطغيان طموحاته الشخصية في الوصول إلى الرئاسة، ندرك كيف خاض حربين أدتا إلى تدمير البلاد، ليبقى متشبثاً بالسلطة التي لم يتركها إلّا حين استكمل الجيش السوري إطباق قبضته على لبنان ومؤسساته كلها.

الحروب العشوائية

طوال مدة مكوث الجنرال عون في القصر الجمهوري قائداً للجيش ورئيساً للحكومة الإنتقالية، كان يتخذ قراراته على نحو عشوائي، بلا تدارس مع أحد، وبلا تخطيط، وبلا فريق عمل يساعده ويستشيره ويبادله الرأي. أما على صعيد إدارته الميدانية للجيش، فسلك أسلوب القفز فوق ضباط القيادة وقادة الألوية، وتجاوزهم، ليصدر أوامره وتعليماته إلى صغار الضباط العاملين في مواقعهم على الأرض. هذا ما فعله في حربي «التحرير» و«الإلغاء»، متصلاً بالملازمين الجدد من أمراء هذه السرية العسكرية أو تلك، مباشرة، متجاوزاً قادة كتائبهم.

منذ بداية وصوله إلى القصر الجمهوري، كان لدى الجنرال عون وكثيرين من ضباط الجيش رغبة في السيطرة على المناطق المسيحية، وإزاحة «القوات اللبنانية» عنها. لكن هذه الرغبة ظلت على حالها، من دون ترجمتها إلى خطة سياسية وعسكرية عملية واضحة الأهداف والخطوات. «القوات» بدورها كانت على علم بهذه الرغبة، وتعيش حالاً من القلق والريبة حيال طموحات الجنرال عون وأهدافه منذ توليه رئاسة الحكومة الإنتقالية، لكنها أدركت أن عليها الإعداد والتحضير للمواجهة المرتقبة. ومع بدء «حرب التحرير» أسكرت حال التلاحم بين الجيش والشعب الجنرال عون والجيش، فيما شعرت «القوات اللبنانية» بالعزلة والخوف، فراحت عناصرها، في مساعدة بعض ضباط الجيش، ترمي بيانات في الأحياء والمناطق المسيحية، تندد بتوجهات الجنرال. لكن مخابرات الجيش استطاعت أن تحاصر «القوات» وتحول دون تمكينهم من رمي بياناتهم. وقد ساعدت عناصر المخابرات في ذلك حماسة الناس الذين تحول قسم كبير منهم في الأحياء والمناطق، أنصاراً للجيش في معركة «التحرير»، مما فاقم من عزلة «القوات» وشعورها بالخطر الداهم. ففي منطقة المتن

الشمالي، مثلاً، استطاعت مخابرات الجيش، يساعدها الأهالي المتحمسون، من وقف كل نشاط لـ«القوات اللبنانية» وخنقه تماماً، وهذا ما أدى إلى احتقان «القوات» التي دفعها توترها وخوفها إلى افتعال حوادث مع وحدات الجيش ودورياته وحواجزه، في مناطق متفرقة.

في بدايات «حرب التحرير» قصفت وحدات من الجيش السوري وزارة الدفاع في اليرزة، مستهدفة بقذائف ثلاث من مدفعية متطورة، مكتب الجنرال عون في الوزارة، في الساعة الثانية عشرة ظهراً، وهو الموعد اليومي المعتاد لوصوله إلى مكتبه لتصريف أعمال وشؤون إدارية عسكرية. أصابت القذائف الثلاث المكتب مباشرة، وشطرت شظاياها الكرسي الذي يجلس عليه الجنرال نصفين. لكن مصادفة تأخره عشر دقائق في الوصول إلى الوزارة، حالت دون إصابته، فنجا في ذلك النهار، وكان رده على تلك العملية، إطلاقه عبارته الشهيرة الغاضبة: لقد بدأنا نخلخل المسمار، أي مسمار الإحتلال السوري للبنان. وهذا ما ألهب حماسة الجيش والناس وزاد من تلاحمهم وشعورهم بأن مسيرة الخلاص الحقيقية بدأت ولن تتوقف.

لكن «حرب التحرير» في حقيقتها العسكرية الميدانية، كانت حرب تبادل قصف مدفعي من مواقع ثابتة بين الجيش اللبناني والجيش السوري. فبعد محاولة مقاتلي الحزب التقدمي الإشتراكي مع مقاتلي «فتح الانتفاضة» بقيادة أبو موسى الموالي للنظام السوري، مدعومين بوحدات من الجيش السوري، اجتياح جبهة سوق الغرب في أواسط آب 1989، وفشلهم في هذه المحاولة، رغم التغطية المدفعية السورية الهائلة للهجوم بـ75 الف قذيفة - بعد هذه المجابهة الكبرى التي نجح فيها الجيش اللبناني، لم تتجاوز «حرب التحرير» القصف المدفعي المتبادل. وهو قصف كان يحتاج من جانب الجيش اللبناني إلى جمع المعلومات عن أماكن

تمركز بطاريات المدفعية السورية، وإلى التدقيق في هذه المعلومات والتثبّت منها، ووضع إحداثيات دقيقة، لقصفها وإصابتها. وهذا ما كان الجيش اللبناني يقوم به في وحداته المختلفة، طوال «حرب التحرير». أما في داخل المناطق المسيحية، فكانت تتصاعد وتائر الإحتقان بين الجيش و«القوات اللبنانية»، وتنفجر أحياناً حوادث موضعية متفرقة.

غير أن حرب المدفعية التي كانت حرباً دفاعية واستنزفت الجيش اللبناني، ليست هي ما كان يحمي المناطق المسيحية من الإجتياح السوري، بل الخطوط الحمر الدولية التي ما أن رُفعت في 13 تشرين الأول 1990، حتى اجتاحت وحدات الجيش السوري هذه المناطق وأخضعتها واستولت على وزارة الدفاع والقصر الجمهوري.

حبال الهواء الفرنسية

كانت الديبلوماسية الأميركية على نفور من الجنرال عون منذ ما قبل وصوله إلى القصر الجمهوري، وازداد نفورها منه مع خوضه «حرب التحرير» التي كانت في وجه من وجوهها رداً من الجنرال على النفور الأميركي منه ومن رغبته الجامحة في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وإذ قطع الديبلوماسيون الأميركيون خطوط التواصل معه في أثناء تلك الحرب، ضاعفوا تواصلهم مع قيادة «القوات اللبنانية» ومؤازرتها ضده، تمهيداً لرفعهم الغطاء الدولي عنه. وهنا دخل الفرنسيون بقوة على الخط، فكثفوا اتصالاتهم بالجنرال عون واحتضنوه، علّهم يتوصلون إلى صيغة ما تؤجل استحالة الخروج من المأزق الكبير، أو تضع خاتمة له، قبل تدهور الوضع نحو نهاية مأسوية. لذا ارسل الفرنسيون حاملة طائراتهم «فوش» إلى الشاطئ اللبناني، لكنها لم تستطع الإقتراب من مرفأ بيروت. وهذا ما حمل الجنرال عون على التعلق بحبال الهواء الفرنسية، موقناً انها سوف

تحميه وتحقق أحلامه وطموحه، في وجه النفور الأميركي منه. وبدل أن يضع الإحتضان الفرنسي له في إطاره الفعلي وحدوده الواقعية، ليستخدمه في الوصول إلى مخرج مشرّف، استند إليه، كعادته في التعويل على معطيات مبتسرة وتضخيمها، ليستمر في المغامرة أو المقامرة، من دون أن يسمح لأحد بمشاركته القرار أو مناقشته مع أحد.

حين انفجرت حرب «توحيد البندقية» او «الإلغاء» بين الجيش و«القوات اللبنانية»، كان الجيش منهكاً على جبهات حرب المدفعية لـ«التحرير»، وليست لديه وحدات عددية كافية ولا خطة عسكرية محددة لمجابهة «القوات» التي كانت مستعدة مسبقاً لخوضها وجرّت الجيش إليها، فتورط فيها على نحو اعتباطي غير منسّق وغير منظّم، فاستخدم الأنصار في كثير من المجابهات. لكن وحدات أنصار الجيش كانت قليلة الفاعلية العسكرية، فراحت هذه الحرب الداخلية تنتقل عشوائياً من منطقة إلى أخرى، من دون أن يقوى أي من الطرفين على حسمها، لترسو أخيراً، مثل «حرب التحرير»، على مناوشات ومجابهات موضعية ثابتة ومنهكة. أما ما كان يقوله بعض الضباط من أن الجيش قادر في ساعات معدودة على الوصول إلى مقر قيادة «القوات» في الكرنتينا، واحتلاله في عملية خاطفة تشل ميليشيا «القوات» في المناطق وتدفعها إلى الإستسلام والإلتحاق بالجيش، فلم يكن سوى نوع من الكلام الذي يحب الجنرال عون أن يسمعه، ويحب أولئك الضباط أن يُسمعوه إياه استجابة منهم لغروره.

الحق أن ما ارتكبته ميليشيا «القوات اللبنانية» من ممارسات شنيعة ضد أسر العسكريين في الجيش وعائلاتهم في المناطق التي سيطرت عليها في «حرب الإلغاء»، وخصوصاً في منطقة كسروان، صعبة النسيان، ولا تزال حتى الساعة من العوامل المؤثرة في قوة شعبية الجنرال عون في

كسروان، والمستمرة في تأثيرها في الإنتخابات النيابية المقبلة في 7 حزيران 2009.

قبل أيام معدودة من 13 تشرين الاول 1990، كانت المعلومات المتوافرة لدى مخابرات الجيش اللبناني تفيد أن الجيش السوري سوف يقوم بالهجوم على المناطق المسيحية. حتى أن وحدات من المخابرات العسكرية اللبنانية كانت لديها أرقام وحدات الجيش السوري المتأهبة للهجوم، ومواصفاتها، والأماكن المحددة التي ستتقدم منها. ووصلت هذه المعلومات إلى الجنرال عون الذي تلقى أيضاً رسائل مشابهة من إيلي حبيقة وغيره من أصحاب الاتصالات مع المخابرات السورية. لكن هذا كله لم يبدل موقفه المستند إلى الخطوط الحمر الفرنسية، فظل يقول إن الفرنسيين لن يسمحوا للسوريين بدخول المنطقة المسيحية التي دخولها بعدما سمح لهم الأميركيون بذلك، ضاربين عرض الحائط إرادة الفرنسيين الذين قد يكونون خضعوا للإرادة الأميركية، لقاء السماح للجنرال عون باللجوء إلى السفارة الفرنسية، بعدما قال الرئيس فرنسوا ميتران عبارته الشهيرة: إن شرف فرنسا على المحك.

أموال التحرير والعودة

من السفارة الفرنسية انتقل الجنرال عون إلى مرسيليا، ثم إلى باريس حيث عقد صفقة عودته إلى لبنان مع لواء المخابرات السورية آصف شوكت، قبل أن يتوغل في صفقاته وصولاً إلى المال الإيراني الذي يحتكر مع صهره جبران باسيل، وحدهما دون سواهما، التصرف فيه. وهذا دأبه منذ مغادرته السفارة الفرنسية في بيروت عام 1990، حتى عودته إلى لبنان عام 2005، حاملاً معه الأموال التي تبرع بها الناس بكرم منقطع النظير في تلك الأيام الحماسية الحالمة والحالكة في آن واحد. لكن جنرال «المقاومة

والتحرير» لم يرسل قرشاً واحداً من تلك الأموال إلى حاملي لواء السيادة والإستقلال والحرية طوال 15 سنة من غيابه في فرنسا. بلى، بلى لقد أرسل بعضها، لكن إلى عائلته وأقاربه وأخصّائه فقط لا غير.

مؤسسة الأحقاد العونية

الظروف التي ساهم الجنرال عون في صناعتها متخذاً دور المخلص ومتلبساً ثوب القضية الوطنية العامة منذ 1988، أبقت الناس، وخصوصاً في المجتمع المسيحي، على ولائهم ووفائهم له طوال غيابه عن البلاد التي غادرها وهي في حال خراب عميم، ليعيش أهلها في انتظار مخلّص ما.

من منفاه الفرنسي ظل الرجل على حاله وسيرته الأولى، بل أمعن أكثر من ذي قبل في استغلال عواطف الناس وتوقهم إلى كلمات السيادة والإستقلال والحرية التي راح يرددها وينادي بها، كأن ما حصل لم يحصل، أو ساهم أحد غيره في حصوله، معتبراً نفسه ديغول الثاني المنتظرة عودته إلى البلاد بوصفه الموعود الأبدي برئاسة الجمهورية، ومخلّص لبنان الاول والأخير من الإحتلال الذي ساهم في اكتماله. أما بعدما ساهم اغتيال رفيق الحريري في صناعة «ثورة الأرز» للسيادة والإستقلال والحرية، فسرعان ما انقلب الجنرال العائد على هذه الثورة وعلى أهدافها، مسترسلاً مع أحقاده ونرجسيته التي لا تنطفئ ولا ترتوي.

لا الدهر ولا المنفى ولا التجارب غيّرت شيئاً في شخصية الجنرال عون وسلوكه، ولا في نظرته إلى نفسه وإلى الناس. فما أن عاد إلى لبنان حتى باشر سيرته الأولى، فانقلب على القضية التي لبس ثوبها طوال أكثر من 15 سنة، معتبراً انه لن يخسر شيئاً، ما دام الرأي العام المسيحي محاصراً في خياراته بين الولاء له أو لسمير جعجع و«القوات اللبنانية». وذلك ليقينه أن المسيحيين سيواكبونه في انقلابه طائعين أو مرغمين، ما دام

الذين سينفرون من خياره الإنقلابي ويخرجون على طاعته والولاء له، ينفرون في المقابل من الولاء لزعامة سمير جعجع. وهكذا يبقى هو، أي الجنرال عون، مرجع المسيحيين، بل مرجعهم وزعيمهم الوحيد، في وجه «القوات اللبنانية» وزعامة كل من وليد جنبلاط وسعد الحريري.

الجماعة العونية اليوم، هي تجمع للأحقاد والثارات والنكايات التي ليس للجنرال العائد من المنفى من «سياسة» سواها. فهو كلما شعر أن شعبيته خفتت في المجتمع المسيحي وتلاشت، أطلق موجة جديدة من الغضب والأحقاد والنكايات، تارة ضد سمير جعجع و«القوات»، وطوراً ضد وليد جنبلاط، وطوراً ثالثاً ضد الحريري، فيروح يبعث الموتى من قبورهم، مصراً على تذكير الناس بالماضي الأليم والمرير، وإثارة عواطفهم، متبرئاً من أي مسؤولية عما حصل ومن سهمه فيه.

العونية اليوم هي مؤسسة للحاقدين وأحقادهم التي، كلما شعروا أن الناس قد يتجاوزونها، راح الجنرال يبعثها من جديد في موجات غضبه المسموم، قائلاً للمسيحيين: هل نسيتم ما فعله بكم وليد جنبلاط؟! هل نسيتم من هجّر المسيحيين؟! هل نسيتم من أطلق النار على الجيش وقتل الجنود والضباط؟! هل نسيتم من سرق خزينة الدولة؟! هل نسيتم لماذا أعلنتم ولاءكم لي ولجأتم اليّ؟! وهذا كله غايته الإولى والأخيرة تسليم الرأي العام المسيحي بزعامة الجنرال عون الذي يصوّر له حليفه النظام السوري أن الرئيس ميشال سليمان لن تطول مدة رئاسته، بل ستنتهي قريباً، ليحل ميشال عون في مكانه.

3

الصحوة العونية الثانية
مأساة كوادر «التيار» في الجامعات والمناطق

شهادة **ناشط في «التيار»** من جيل الصحوة العونية الثانية.

أمضى والدي البروتستانتي سنوات شبابه في فرنسا، حيث درس إدارة الأعمال في إحدى جامعاتها، قبل عودته سنة 1981 إلى بلدته في شمال لبنان، وزواجه وولادتي فيها سنة 1983. وعندما ألهبت حركة العماد ميشال عون للمقاومة والتحرير حماسته سنة 1988، كنت وأمي وأختي نقيم معه في دبي حيث يعمل إداريا في شركة للمقاولات، فأعادنا إلى القرية وتطوع مقاتلاً في الجيش اللبناني، رغم انه أمضى معظم سنوات حروب لبنان مقيماً خارج البلاد، ليقضي، أخيراً، مع الذين قضوا أثناء هجوم الجيش السوري على مواقع الجيش اللبناني في 13 تشرين الأول 1990، فدُفن أبي في بلدتنا من دون أن نستطيع إلقاء نظرة أخيرة على جثمانه الذي جُمعت بقاياه من ساحة القصر الجمهوري في بعبدا.

* سُجلت هذه الشهادة مطلع سنة 2009، وطلب صاحبها عدم ذكر اسمه لاسباب مهنية.

تمثال في صورة

لا أذكر أن أحداً في أسرتي وعائلتي أتى على ذكر العماد ميشال عون، قبل أن تأخذنا راهبات مدرستنا في البلدة في رحلة مدرسية إلى بيت الدين سنة 1995. كنت آنذاك في الثانية عشرة من عمري، فوقفت في متحف الشمع الذي زرناه نحن التلامذة، إلى جانب تمثال الجنرال عون في زيّه العسكري، والتقط لي رفيق في الصف صورة مع تمثاله الشمعي. بعد أيام علّقت الصورة على نحو عفوي، في الدكان الصغية المعتم الذي كنت مع رفيق لي نستعمله لتخزين قوارير الغاز وبيعها في البلدة بعد دوامنا المدرسي. عمي الذي كان يرعاني رعاية أبوية، قال لي إن الصورة جميلة، لكنها سوف تورّطنا في مشاكل وعليَّ أن أنزعها، فلم أفعل، إلا بعدما طلب رجال المخابرات في الجيش اللبناني أن أذهب وعمي إلى مركزهم في حلبا، حيث قال لي العقيد إنه يحبني، ويمكنني أن أحب الجنرال عون حباً شخصياً وغير علني، من دون ان أعلّق صورته في الدكان الصغير. استجبت طلب العقيد، لكنني أعدت تعليق الصورة بعد ثلاثة أيام، فإذا بدورية للمخابرات السورية تحضر سريعاً إلى المحل، ليسألني رجالها: كيف وأين ومتى التقيت العماد عون والتُقِطتْ لكما معاً هذه الصورة؟! وحين قلت لهم إنها التقطت مع تمثاله في متحف الشمع أثناء رحلة مدرسية إلى بيت الدين، اتصلوا هاتفيا بالراهبة مديرة المدرسة، مستنكرين سماحها بأن نلتقط صوراً إلى جانب العماد عون، فما كان من الراهبة إلاّ أن استدعتني في المدرسة لتقول لي: خلّصنا من هذه الصورة.

لم أكن أتخيّل أن الصورة ستثير هذا القدر من الإستنكار والإستفزاز، رغم صغرها وتعليقها في دكان صغير معتم لا يفتح بابه إلاّ لتوزيع الغاز بعد الدوام المدرسي في بلدة نائية لم يكن للحالة العونية من أثر فيها بعد، ويرابط على مدخلها حاجز قديم للمخابرات السورية يخيف أهاليها الذين

تكاد لا تخلو عائلة ولا أسرة منهم من رجل أو شاب وأكثر، منخرط في السلك العسكري. وبلدتنا المسيحية التي يكثر فيها الأرثوذكس، ويليهم تدريجياً في العدد البروتستانت، ثم الكاثوليك، فالموارنة، معروفة كغيرها من قرى عكار، بأنها تمدُّ الجيش اللبناني بكثير من عديده العسكري. أما حزب الكتائب اللبنانية فكان له كثرة من قدامى المحازبين في عائلتنا صاحبة الوجاهة القديمة المنهارة في البدلة، بينما عم من أعمامي يشغل منصب مفوّض في الحزب السوري القومي الإجتماعي الذي استعاد نشاطه وفاعليته في كثير من البلدات والقرى العكارية، وخصوصا المسيحية منها، لقربها من الحدود السورية، ولاستفادته من نفوذ المخابرات السورية وسطوتها، حيث الزعامات المحلية والوجاهات العائلية ضعفت في عكار التي تُرك مجتمعها نهباً لتسلّط الجيش السوري ومخابراته. ورغم أن كوادر الحزب السوري القومي الناشطين والبارزين لا يتجاوز عددهم الثلاثة في منطقتنا كلها، فإن هذا الحزب يسيطر على ثلثي المجالس البلدية في بلداتها وقراها، وله نائب عنها في البرلمان اللبناني. أما الحزب الشيوعي اللبناني فضعيف الحضور الذي يكاد يقتصر على بعض من التلامذة والطلبة الذين لا يتجاوز ميلهم الشيوعي العام، يسارية شبابية عامة ومحدثة، بدأت تصل إلى بعض القرى والبلدات محمولة على أجنحة التأثر بأغاني مارسيل خليفة وخالد الهبر وسامي حواط وأمثالهم.

منشورات عونية

أختي التي تكبرني بسنوات ثلاث كانت على صلة بشاب من هؤلاء، أخذ يزوّدها أشرطة كاسيت لأغاني خليفة والهبر وحواط الذين ملتُ إلى أغانيهم التي جعلتني أتخيّل ما هي اليسارية والشيوعية. وحول ذاك الشاب كانت تتحلق مجموعة من التلامذة في بلدتنا، فصرت أشاركهم

لقاءاتهم وأنشطتهم وميولهم بعدما حضرت معهم في قرية مجاورة حفلة غنائية لسامي حواط، تلتها مناقشة بينهم وبين مجموعة من شبان سوريين قوميين.

خالتي الطالبة الجامعية في طرابلس، أتت إلى البلدة سنة 1993، حاملة نسخاً من نشرة كان العونيون يعدّونها ويوزّعونها. وما أن قرأت ثلاثة أعداد من هذه النشرة حتى قلت إني عوني، فاصطحبتني خالتي معها مرة إلى الجامعة اللبنانية في طرابلس، حيث عرّفتني إلى المسؤول عن النشاط الطالبي العوني في الجامعة، كريم أبو كريم. وهو من شكا، وصديق له من البترون، فنشأت بيننا صلة وطلبا مني أن أنشىء خلية عونية في مدرستي في القرية، وأخذا يرسلان لي النشرة العونية، فأوزّعها على بعض تلامذة صفي في السنة الأولى من المرحلة الثانوية، قبل أن أتعرّف على ناشطين عونيين آخرين في قرى عكار وبلداتها، هما أنطوان شليطا وأنطوان حنا من القبيات.

بعد أقل من شهرين حضر إلى مدرستنا رجال من المخابرات السورية واطلعوا الراهبة المسؤولة على نشاطنا، فدعت الراهبة إلى مكتبها ثلاثة من تلامذة السنة الثانوية الأخيرة في المدرسة، وسألتهم عن المنشورات العونية التي توزع على بعض التلامذة، فقالوا لها إنهم يستنسخونها عن الأنترنت، فطلبت منهم الكفّ عن هذا العمل، لكن الخلية العونية سرعان ما توسّعت وصار عدد أعضائها سبعة يلتقون ويوزعون النشرة دوريا في المدرسة. وفي عيد المعلم من تلك السنة الدراسية (1997)، أحيينا احتفالا طالبياً في مدرستنا، أدى فيه طلاب وطالبات أدوار مسرحية «صيف 860» الرحبانية، بعدما ناقشنا مضمونها معتبرين أنه رسالة عونية، ثم وزّعنا في الاحتفال قصاصات ورقية كتبنا عليها تحت علم لبنان المحوّ المعالم، كأنه ينطق قائلا: «بأي حال عدت يا عيدُ/ تعود ألواني عند أداء

التحية». وكتبنا أيضا الكلمات الثلاث: حرية، سيادة، استقلال. ولأن هذا النشاط أطلق حيوية في المدرسة، حضرت إليها في النهار التالي دورية من مخابرات الجيش اللبناني.

كان معظم المستجيبين لنشاطنا العوني من التلامذة المتأثرين بالأجواء الشيوعية الحاضرة في بيئتهم العائلية أو البيتية، لكن نشاطهم يقتصر على الإنجذاب إلى أغاني خليفة والهبر وحواط وتداولها، من دون أي علاقة تنظيمية بالحزب الشيوعي الضعيف في منطقتنا. واحد من هؤلاء التلامذة القدامى يعيش اليوم في كوبا، وآخران هاجرا إلى أوستراليا، ورابع صار ناشطاً في «القوات اللبنانية» في كندا، أما أنا فها أنذا عوني قانط ومطرود من «التيار» بعد نحو عشر سنوات من النضال العوني المحموم.

لحود والتعذيب والحق الإنساني

مخابرات الجيش اللبناني التي حضرت دورية منها إلى مدرستنا يوم احتفالنا بعيد المعلم سنة 1997، اتهمت الراهبة بالتواطؤ معنا وبتركنا نستنسخ منشوراتنا على آلة الإستنساخ المدرسية. وطلب رجال الدورية من الراهبة أن تذهب إلى مقر مخابرات الجيش في حلبا، فذهبنا صبيحة النهار التالي. كانت جلسات التحقيق طويلة، وسئلت فيها عن علاقتي باللواء نديم لطيف وطوني حرب اللذين لم أكن أعرفهما ولا سمعت باسميهما بعد، لكنني حفظتهما وغيرهما من أسماء الناشطين العونيين الذين سألني عنهم رجال المخابرات. فور خروجي من مقرهم رحت أسأل عن أصحاب هذه الأسماء، واتصلت بطوني حرب في طرابلس وتعرفت إليه، ووسّعت صلاتي بالناشطين العونيين، ثم رحت أذهب لملاقاتهم والإجتماع بهم في شكا نهارات السبت من كل أسبوع، إلى جانب توسّع نشاطي الطالبي ليشمل مدرسة المطرانية والثانوية الرسمية في

بلدتي، والثانوية الرسمية في حلبا. وحين لاحظت أمي نشاطي المحموم والمتسارع، شعرت، فيما هي تنهاني عنه وتحذّرني من عواقبه، انها تكتم فرحها بي وتأييدها لي، كسائر أمهات الناشطين العونيين في تلك الحقبة التي تزامنت مع انتخاب العماد إميل لحود رئيسا للجمهورية، فأخذت الناس في شرائح واسعة من المجتمع المسيحي، موجة من الفرح بانتخابه. حتى الذين كانوا يؤيدوننا في البلدة شعرنا أنهم فرحون بالرئيس الجديد القادم من المؤسسة العسكرية مرتديا ثياب العماد ميشال عون الذي أحسسنا أنه صار من الماضي البعيد، فيما راح الرئيس لحود يردد شعاراته نفسها عن دولة القانون والمؤسسات والمحاسبة التي تستهدف الرئيس رفيق الحريري. حتى رفيقي الذي كنا نعمل معاً في محلنا الصغير لتوزيع قارورات الغاز، علّق في المحل صورة للرئيس لحود وكتب عليها: من فرح الناس عرفنا إنك جايي. وهكذا غمرنا شيء من الإحباط، لشعورنا أن الناس جميعاً صاروا من مؤيدي الرئيس لحود. لكن هذا كله لم يستمر أكثر من أشهر قليلة عاد بعدها الناس شيئاً فشيئاً إلى الحال السابقة.

بعد منع بثّ المقابلة التلفزيونية مع الجنرال ميشال عون من محطة MTV سنة 1998، صدر تعميم في «التيار» يطلب نشر صور الجنرال مذيلة بعبارة «عون راجع»، وإلصاقها على الجدران في لبنان كله فقمنا بإلصاق الكثير من الصور في بلدتنا، حيث اعتقلتني دورية للمخابرات السورية في النهار التالي، واقتادتني إلى مقرها في حلبا، فمكثت يومين تحت التعذيب والتحقيق، حتى بحت بإسمين لناشطين في «التيار» في طرابلس، هما كريم أبو كريم وشربل إسبر، ولم يُفرج عني إلّا بعد وصول وفد من أهالي بلدتي إلى مركز المخابرات السورية، للتوسّط لي.

كانت تلك المرّة الأولى التي أتعرض فيها للضرب والتعذيب، فعدت إلى بلدتي محطماً ومصمماً على الإقلاع عن أي نشاط سياسي، لكن طوني

حرب اقترح عليّ، بعد مدة، أن أنشط في جمعية «حقوق الإنسان والحق الإنساني» التي أسسها وائل خير، فاستجبت اقتراحه سنة 1999، وتعرّفت إلى جان عوض الناشط في الجمعية في عكار، وإلى مروان أسمر، وهو من بلدتي ويأتي إليها في زيارات أسبوعية من حيث يقيم في بيروت، فأخذنا ننسّق معاً نشاطنا في الجمعية التي رحت أوزّع منشوراتها في مدرستي، مما حمل مخابرات الجيش اللبناني على الإتصال بالراهبة المسؤولة في المدرسة، فقالوا لها أن تشجّعنا على النشاط في مجال حقوق الإنسان، كي نلتهي به عن سوابقنا العونية. لكنني حين علمت بأنهم يسمحون بهذا النشاط ويشجعونه، شعرت بالفتور حياله، وقرّرت التستّر به واستعماله غطاءً لبعث نشاطي السابق الذي باشرته بأن دعوت نحو 30 طالباً في البلدة للاجتماع في حقل زيتون قريب لمناقشة قضايا حقوق الإنسان. وفي نهاية اللقاء أعلنت للحاضرين إننا سنشكّل نواة مجموعة لـ«التيار الوطني الحرّ» هدفها طرد السوريين من لبنان، فوافق ثمانية من المجتمعين على الفكرة، وأطلقنا مجدداً النشاط العوني في البلدة. وفي 13 تشرين الأول 2000 شاركنا نحن الثمانية في القداس السنوي الذي أقامه «التيار» في كنيسة مار الياس في انطلياس لراحة أنفس الشهداء الذين سقطوا في الهجوم السوري على الجيش اللبناني في 13 تشرين الأول 1990. كان ذلك القداس التذكاري حاشداً، فغمرني للمرة الأولى شعور عارم بالفرح والسرور والقوة وسط الحشد العوني الكبير المجتمع في انطلياس، على خلاف شعوري بالخوف والضآلة طوال نشاطي في بلدتي العكارية.

المخابرات والصحوة العونية الثانية

على الطريق إلى بلدتنا كنت أقود دراجتي النارية وخلفي قارورة غاز، عندما لمحت أمامي سيارة على زجاجها الخلفي لافتة كبيرة في وسطها

خريطة للبنان مكتوب عليها «أكبر من أن يُبلع، أصغر من أن يقسّم».
فرحت فرحاً جنونياً وأطلقت زمور دراجتي النارية، راغبا في التعرّف على من يقود السيارة أمامي. وحين أدركته وأعربت له عن فرحتي به وباللافتة، قال إنه ناشط في «التيار» وأن اسمه طوني عاصي، ودعاني إلى زيارته في بلدته الشيخ محمد القريبة. في الغد ذهبت إلى بيته، فرأيت على جدرانه الداخلية الكثير من صور الجنرال عون. وفيما كنا نتحادث قال لي إنه وغيره من أمثاله في بلدته لا يتستّرون على عونيتهم، بل يعلنونها أينما شاؤوا في عكار التي يحبهم أهلها، غير خائفين من المخابرات ومطاردتها، وإذا اقتضى الإمر والحال، فإنهم يواجهونها غير هيَّابين. كلامه هذا بعث فيّ الشجاعة والحماس، وعرّفني بنوع آخر من العونيين الذين ما كنت التقيت بأحد منهم بعد. أي العونيين من غير التلامذة والطلبة.

كان طوني عاصي رجلاً ضخماً وقوي البنية، غير خائف من عونيته، وعنده معمل رخام في بلدته، ويسكن في بيته مع زوجته وأولاده، وكان من المتطوّعين في الجيش اللبناني نصيرا أيام كان الجنرال عون في قصر بعبدا الجمهوري، وشأنه في هذا كله شأن ابن بلدته سايد حلوي الأضخم منه جسماً، ويعمل في محله لبيع أجهزة التلفزيون.

أعجبت بشجاعة الرجلين وحميّتهما، فرحت أزورهما بين يوم وآخر في الشيخ محمد، وأسهر عندهما، فيرويان لي أخبار التجربة العونية العسكرية في «حرب التحرير» و«حرب الإلغاء»، أيام كان والدي مثلهما متطوعاً في الجيش، وعلمت منهما أن الشيخ محمد يكثر فيها الشيوعيون، لكنهم ينفرون منهم. ثم عرَّفني عاصي على عونيين من امثاله في بلدتي، وعلى آخرين ممن لايزالون في السلك العسكري منذ الحقبة العونية وحروبها، فاكتشفت أن كثيرين من الذين دخلوا السلك ما بعد العام 1983، إي منذ عُيّن الجنرال عون قائداً للجيش، كانوا عونيين في ميولهم. وهذا ما

جعلني أشعر أن نصف سكان بلدتي يؤيدون الجنرال، وخصوصاً الجنود والرتباء، فرحت أوزِّع عليهم المنشورات والبيانات العونية، لأكتشف ان أصحاب المراتب العسكرية العالية يتجنبوننا ويبتعدون عنا، نحن الناشطين من التلامذة والطلبة.

شيئاً فشيئاً رحنا نزور قدامى الكتائبيين الذين يبلغ عددهم ثلاثين شخصاً في بلدتنا، فنوزّع عليهم منشوراتنا، ونحادثهم في الشؤون السياسية، فتقبلوا نشاطنا لشعورهم بأننا نحلّ محل الكتائب ونحيي نشاطها في البلدة، حتى ان كثيرين منهم صاروا يعتبرون أنفسهم عونيين، شأنهم في هذا شأن مجموعة التلامذة من أصحاب الميل الشيوعي المحدث. أما محازبو «القوات اللبنانية» فكانوا قلة قليلة في بلدتنا وفي غيرها من بلدات عكار وقراها. وفي انتخابات 2005 النيابية ارتفع عدد ناخبي «القوات» في ا لبلدة من 5 في المئة إلى 10 في المئة من سكانها، مع العلم أن معظم هؤلاء الناخبين «القواتيين» يقيمون في بيروت، أما نحن التلامذة والطلبة العونيون، فكنا نملأ البلدة بنشاطاتنا، فلا ندع مناسبة وعيداً يمرّان إلّا نستغلهما في توزيع أي شيء يعلن عونيتنا ويظهرها. ففي المباريات الرياضية المدرسية والبلدية غالباً ما يكون الحكم عونياً، وإذا حقق لاعب عوني هدفاً رياضياً ما، كنا نشعل المدرجات بهتافاتنا العونية الحماسية وتصفيقنا. وفي القداديس والمناسبات الدينية، كنا نعلن في الكنائس إننا نصلي رجاء لقيامة لبنان. هذا كله، رغم أن عددنا في البلدة لم يكن يتجاوز الفتيان والشبان السبعة أو الثمانية.

فحين ذهبنا نحن التلامذة والطلبة العونيين وأصدقاءنا في بلدتنا، للمشاركة في استقبال البطريرك مار نصرالله بطرس صفير في بكركي بعد عودته من زيارته أميركا سنة 2001، لم يتجاوز عددنا سِعة سيارات خمس توجهنا بها إلى حريصا، من دون أن نجرؤ على تعليق الصور والشعارات

عليها إلا بعد وصولنا إلى البترون. لكن فرحنا وحماستنا وسط جموع المستقبلين ومواكبهم التي تجمعت في بكركي، حملا سايد حلوي - وهو أحد المتطوعين العكاريين السابقين في الجيش اللبناني أيام «حرب التحرير» العونية - على إبقاء الصور والشعارات على سيارته في طريق عودتنا إلى عكار، فأوقفه رجال المخابرات السورية على حاجز دير عمار، ومزّقوا صور الجنرال عون، وأنزلوه من السيارة ثم صفعه أحدهم وشتمه، فيما نحن نحدّق في المشهد المُذل خائفين واجمين، وفي النهار التالي استُدعينا جميعاً إلى مركز المخابرات السورية.

طوال السنوات الأخيرة من تسعينات القرن الماضي وحتى سنة 2004، كانت المطاردات والإستدعاءات والملاحقات التي تقوم بها مخابرات الجيش اللبناني والمخابرات السورية، ضدنا نحن الناشطين العونيين في عكار، شبه يومية تقريباً، رداً منها على تزايد نشاطنا، وعلى حوادث كثيرة غامضة لم نكن نعلم من يقوم بها. فحين قيل، مثلاً، أن تاجر خضر قام ليلاً برمي تمثال الرئيس حافظ الأسد بالديناميت في حلبا، إنتقاماً من استرسال أحد حواجز المخابرات السورية في ابتزازه كلّما عَبَر الحاجز في شاحنته الصغيرة المحمّلة بالخضر، استُدعينا نحن العونيون إلى مركز المخابرات السورية، وتعرّضنا للتحقيق والإهانة والشتائم والتعذيب.

مع تفاقم ما تعرّضنا له من مطاردات وإهانات ومذلة، لم يعد بعضنا يقوى على كتمان غضبه وابتلاعه في لحظات عبوره قرب حواجز المخابرات السورية. هذا ما حمل منسق «التيار الوطني الحر» في القبيات، جيمي جبور، على شتم رجال المخابرات لحظة مروره مرة في سيارته قرب حاجزهم في دير عمار، وانطلق بها مسرعاً في اتجاه بلدته، فطارده رجال الحاجز في سيارتهم، فراح جيمي يتصل من هاتفه المحمول برفاقه في البلدة، فهبوا لنجدته مع بعض الأهالي وتجمعوا في الساحة، حيث

حصل شجار وتضارب بينهم وبين رجال المخابرات الذين تمكن الرفاق والأهالي من طردهم. لكن هذه الحادثة جرّت على القبيات وعونييها مضايقات ومطاردات واعتقالات لاحقة.

الطلاب قلب الصحوة الثانية

قد تكون القبيات حالة استثنائية بين بلدات عكار وقراها في جرأة أهلها وعونييها على الحراك والنشاط، رغم تشدّد قبضة المخابرات في المنطقة الشمالية الحدودية المتاخمة لسوريا. فالعونيون القبياتيون - وفي طليعتهم جان حنا وأنطوان شليطا وجيمي جبور الناشطون منذ السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي، كانوا في معظمهم من الطلبة الجامعيين في بيروت (جامعة القديس يوسف غالباً)، حيث كانوا ينشطون أيضاً في «التيار» الطالبي الجامعي، وينقلون نشاطهم إلى بلدتهم، ناسجين شبكات التواصل بين الدائرتين، الطالبية والبلدية. واستمر نشاطهم على هذا المنوال، بعد تخرّجهم من الجامعة ودخولهم سوق العمل والمهن. حنا وشليطا وجبور، عملوا في مهنة الهندسة، من دون أن ينقطعوا في نشاطهم التنظيمي والدعوي، لا عن شبكات العمل الطالبي الجامعي، ولا عن متابعة عملهم العوني النشيط في القبيات وفي منطقة عكار كلها، حيث كلّفهم الجنرال ميشال عون مسؤولية إدارة نشاطات «التيار».

والحق أن الصحوة العونية الثانية التي انطلقت وجسّدها ناشطو «التيار» في أواسط تسعينات القرن الماضي - بعد الصحوة الأولى التي انطلقت مع وصول الجنرال ميشال عون إلى قصر بعبدا الجمهوري رئيساً للحكومة الإنتقالية سنة 1988 - إنما قامت (أي الصحوة الثانية) على أكتاف الشبّان من الطلبة الجامعيين والفتيان من التلامذة الثانويين، الذين كانت قد جمعت بعضهم الإعتصامات الحاشدة في باحات قصر

بعبدا الجمهوري تأييداً لحركة الجنرال عون غداة إعلان حربه على الجيش السوري في لبنان، ومنهم من شارك في تلك الحرب متطوّعاً في الجيش اللبناني أثناء الصحوة الأولى التي كان الجيش ركنها وسندها وأداتها العسكرية والحربية الفاعلة، وتحلّقت حوله فئات وقطعات من المجتمع المدني والأهلي المسيحي الواسع، مشكّلة الإطار العام للصحوة العونية الثانية التي كان الطلبة ركنها وعمودها الفقري في أواسط التسعينات المنصرمة.

كان معظم صانعي هذه الصحوة الثانية، إما من المبتدئين في مرحلة تحصيلهم الجامعي، وإما من الذين أنهوا هذا التحصيل حديثاً وانطلقوا يعملون في مهن مختلفة، شأن كوادر «التيار» في القبيات. وهؤلاء ليسوا سوى عيّنة تماثلها عينات كثيرة كانت نوى (جمع نواة) النضال العوني والمدني، وطلائعه ومؤطريه وناسجي شبكاته بين التلامذة وطلبة الجامعات وفي المناطق في آن واحد، وطوال غيبة العماد ميشال عون في فرنسا.

لكن عودة الجنرال سنة 2005 إلى لبنان، سوف تعرّض «التيار» إلى انقلاب تنظيمي وفي توجهاته السياسية، لتفتك فيه صراعات ضارية أدت إلى إزاحة ناشطي الصحوة الثانية وكوادرها الأساسيين، بل إلى شلّ نشاطهم وتحطيمهم ورميهم في هوة من اليأس والقنوط الصامتين أو المكتومين. وهذا ما ستبينه الفصول التالية من هذه الشهادة التي تروي كيف جرى إنهاء «خدمات» مطلقي هذه الصحوة وإيقاف مسارها، لتبدأ مرحلة عونية ثالثة عنوانها الأساسي تجيير الإرث النضالي السابق لبناء بيت سياسي عوني، وزعامة عونية «شعبوية» وانتخابية تقليدية قابلة للتوريث للأقربين والمحاسيب والمطواعين.

الأحرار قناعاً في الجامعة

قبل عودة الجنرال عون سنة 2005، كان الجمع بين النشاط العوني في المدارس والجامعات والمناطق ونقابات المهن الحرة، هو السائد في «التيار». ويتصدّر هذا النشاط طلبة جامعيون ومتخرجون حديثاً من الجامعات إلى مجالات العمل، موزّعين نشاطهم المحموم بين الجامعات وأطر عملهم المهني ومناطقهم. فبعدما صرت سنة 2001 طالباً في احد الفروع الثانية من الجامعة اللبنانية، وزّعت نشاطي بين الجامعة وبلدتي في عكار. وهذا ما فعله أيضا أمثالي من الشبّان العونيين في البلدة. فأحدهم صار مسؤول «التيار» في الجامعة الأميركية في بيروت، وآخر مسؤولا في فرع كلية الفنون الثاني في الجامعة اللبنانية، وثالث مسؤول في الفرع الثاني لكلية الإعلام.

حين شرعت في نشاطي في كليتي، لم أنقطع عن متابعة التواصل مع بلدتي أيام الجمعة والسبت والأحد من كل أسبوع. كليتي كانت خالية تماماً من الطلبة العونيين، ويكثر فيها «القواتيون» الذين كانوا يسيطرون على مقاعد مجلس المندوبين الإثني عشر فيها. لم تكن لديّ أي حساسية مضادة لـ«القوات اللبنانية» آنذاك، إذ لم يحدث أن احتككت بأي من عناصرها في بلدتي التي كان محازبو «القوات» فيها مقيمين في بيروت، وهم قلّة أصلا. أما كراهية أمي لـ«القوات» وقولها إنهم «زعران»، فلم يتركا أثراً واضحاً في نفسي ووعيي، شأن تلك الكراهية المحتقنة والمحمومة التي كان العونيون القدامى والأكبر مني سناً يعلنونها ضد «القوات» - وخصوصاً كنت أرى في بشير الجميّل الذي اغتيل قبل سنة من ولادتي، رمزاً نضالياً مهماً، كمثل داني شمعون الذي اغتيل أيضاً قبل بلوغي السابعة.

المجموعة الطالبية التي أنشأتها في كليتي الجامعية، قلت لأعضائها إنني ناشط في حزب الوطنيين الأحرار، مستجيباً في ذلك رفاقي من

قدامى العونيين في النشاط الطالبي الجامعي في الكليات الأخرى غير كليتي، أولئك الذين قالوا لي إن نشاطي باسم الوطنيين الأحرار يجنّبني مصاعب الملاحقة الأمنية، ويسهّل عملي في كلية خالية من العونيين ولا يحب طلابها، عموماً، الجنرال ميشال عون، ويتعاطفون مع «الشهيد» داني شمعون وحزبه الذي يحوز ترخيصاً رسمياً يجيز لمحازبيه النشاط السياسي، ويقلل من تعرّضهم للتضييق والملاحقة الأمنية المخابراتية.

كان الطلبة الأحرار في بعض الجامعات وفروعها، منقسمين فئتين، فئة متحالفة مع «القوات»، وأخرى تميل إلى «التيار»، فاقترح عليّ من سبقوني إلى النشاط الطالبي الجامعي من رفاقي، أن أعمل على تقوية مجموعة الأحرار التي تميل إلينا، فرحت أوزع في الكلية بيانات باسم الأحرار، تتهم «القوات» باغتيال داني شمعون، مما أغضب مسؤول «القوات» في كليتنا، وهو كان متوتر المزاج مثلي، فدبّت المناقشات والشجارات بين الطلبة. مكثت سنتين دراسيتين على هذه الحال في الكلية، فتوسّع فيها نشاطي العوني المقنّع بقناع الوطنيين الأحرار الذين رحت أجتمع مع ناشطيهم الطلبة في مكتبهم المركزي، فأعطوني بطاقة حزبية، وعينوني مفوضاً لطلابهم في منطقة الشمال التي لم أنقطع عنها قط، نشاطاً وتأطيراً، لكن من دون أن يتجاوز عدد أعضاء النواة الصلبة من الطلبة العونيين، الثمانية في بلدتي التي كنا قادرين على إظهار فاعليتنا فيها أضخم من عددنا في المناسبات، وخصوصاً الطالبية منها.

حال «التيار» قبل عودة الجنرال

في سنة 2000 بدأنا نشعر ونصدّق أن «عون راجع»، على ما كانت تنبّئنا الأوضاع المريحة وقدرة «التيار» على الحركة النشيطة وفي خوض الإنتخابات في النقابات المهنية، تمهيداً لخوض الإنتخابات الفرعية في

المتن وبعبدا-عالية، لاحقاً. لكن توسّع حضور «التيار» ونشاطه، كانا في الحقيقة خلواً من أي نقاش سياسي واضح الملامح، يتعدى الكلمات الثلاث: حرية، سيادة، استقلال. فأنا مثلاً كنت أميل في تفكيري السياسي إلى الشيوعيين، وقارئاً متابعاً لكتابات أنطون سعادة، وأعرف الكثير عن حزب الكتائب اللبنانية. فخوري بلدتي الذي كان يجلسني إلى جانبه في الكنيسة، كان يحدثني عن عظمة بيار الجميل وزوجته. والخوري نفسه يضع اليوم صورة الجنرال عون إلى جانب صورة السيد حسن نصرالله. وسنة 2001 كتب استاذ جامعي كتيباً أجاب فيه عن سؤال العونيين: من نحن؟، وهي العبارة التي جعلها عنواناً للكتيب. أما الجواب فهو: نحن لا يمين ولا يسار، ولسنا مع هذا أو ذاك. وهذا يعني أننا كنا نعلم من ليس نحن، ونحب الجنرال ميشال عون وننتظر عودته.

عشية ترشيح «التيار» الناشط في صفوفه، حكمت ديب، للإنتخابات النيابية الفرعية في بعبدا-عاليه سنة 2002، بدأنا نكتشف طغيان الطلبة على الناشطين في «التيار». والجنرال عون نفسه كان مهتماً بالنشاط الطالبي وكوادره أكثر من اهتمامه بالنشاط السياسي في المناطق، حيث كان الطلبة العونيون أنفسهم يتصدرونه، من دون إنشاء هيئات تنظيمية مناطقية ثابتة وراسخة. وعند بدايات الصحوة العونية الثانية في أواسط تسعينات القرن الماضي حتى سنة 2004، كان الناشطون الفاعلون طلاباً في معظمهم وينسّقون نشاطهم في مكتب «التيار» الرئيسي في انطلياس. وفي سنة 2003 بدأت تظهر بوادر تنظيمية جديدة في «التيار»، بعدما كان الجنرال عون يوزّع المهام التنظيمية بنفسه على الكوادر، ويعيّن بعضهم مسؤولين عن هيئات المناطق التي ينشطون في مجتمعاتها المحلية كطلاب أثناء عوداتهم في عطل نهايات الأسابيع إلى بلداتهم وقراهم. أما في الجامعات فكانت تجري انتخابات ديموقراطية شكلية الطابع، فتنتخب

كل جامعة مندوباً عنها، غالباً ما يكون الأكثر نشاطاً وفاعلية، من دون أن يخلو الأمر من حساسيات شلليّة طفيفة لم تكن تخرج إلى العلن. ولجنة المندوبين العونية الأنجح والأقوى في الجامعات، كانت في قيادة كل من نعيم عون وطوني حرب وطوني نصرالله وسامر مشعلاني ووليد أشقر. لكن الهيئات التنظيمية في المناطق كانت شكلية جداً، ويديرها ناشطون من الطلبة أيضاً.

حين قرّرنا خوض غمار الإنتخابات البلدية العامة في لبنان سنة 2004، لم نجد في عكار كلها شخصاً واحدا يفوق عمره 25 سنة، مستعداً للترشح باسم «التيار»، سوى في القبيات التي أحرزنا فيها بعض النجاح لأن العونيين فيها كانوا متوسطي الأعمار، وتجاوزوا المرحلة الجامعية إلى العمل، ولديهم حضور ما في المجتمع البلدي، على خلاف ما كان عليه عونيو بلدتي الذين كانوا تلامذة وطلاباً كلهم، فاكتشفت مذذاك الفرق بين العمل العام في شعاب المجتمع الأهلي وبين العمل في صفوف الطلبة والتلامذة الذين كنا قادرين على حشدهم وتأطيرهم جميعاً في أي نشاط في الدوائر الطالبية، لكن من دون أن نكون قادرين على ترشيح شخص واحد إلى الانتخابات البلدية. وهذه كانت حال «التيار» في معظم المناطق.

والحال في عكار تختلف عنها في كسروان والمتن وجبيل. فما أن يبلغ كثيرون من الشبان الثامنة عشرة من أعمارهم في عكار، حتى ينخرطوا في السلك العسكري، مما يفرغ المجتمع المحلي في المنطقة من ناشطين سياسيين من أصحاب المهن والأعمال، ليصير الناشطون في معظمهم من الطلبة والتلامذة. وإذا كان الأهالي يحبون الناشطين العونيين ويقدّرون أعمالهم وتضحياتهم، فإنهم غير ملزمين انتخاب العونيين إلى لمجالس البلدية والنيابية. فالأهالي غالباً ما ينتخبون بناء على دوافع محلية وقرابية وعائلية، كما هي الحال في القبيات حيث يعتبرون مخايل الضاهر

مرشحهم ونائبهم في البرلمان. وفي بلدتي توصّلت بشق النفس أن أحصل، من أصل نحو 5 آلاف ناخب، على تأييد 23 شخصاً ينتخبون لحسابنا في الإنتخابات البلدية. وهؤلاء كانوا أمهات الناشطين السبعة أو الثمانية من الطلبة العونيين في بلدتنا، وآبائهم وإخوتهم وأخواتهم. هذا رغم أننا كنا نملأ البلدة نشاطاً وضجيجاً، ويعرفنا الأهالي جميعاً ويحبوننا ويتابعون بياناتنا وتحركاتنا في المناسبات والإحتفالات التي نقيمها، مما حمل بعض المرشحين إلى الإنتخابات البلدية على طلب الاجتماع بنا كي نؤيدهم، ظانين أننا نحظى بتأييد جمع كبير من الإهالي، فرحنا نضع شروطنا على المرشحين، ونعدهم بتأييدنا في حال تبنيهم ترشيح أربعة أشخاص نسميهم نحن العونيين. وهذا ما حصل حين طلبنا من أشخاص أربعة نعرفهم في البلدة، أن يترشحوا باسمنا من دون أن يكون أحد منهم منضوياً في «التيار».

أما في الدورات الانتخابية النيابية السابقة على عودة الجنرال عون في 2005، فكنا نؤيد مرشحين نعتبرهم إصلاحيين ويدعون إلى بناء الدولة وتحرير لبنان من الاحتلال السوري. من هؤلاء أعضاء تجمع قرنة شهوان، من بطرس حرب ونسيب لحود وسمير فرنجيه وغيرهم. رغم أن الجنرال عون لم يكن يتوقف عن شتمهم من منفاه الفرنسي. غير أن قدامى العونيين والأكبر سناً منا، كانوا يقولون إن هؤلاء من جماعة الطائف، ويكنّون لهم كراهية كبيرة، ولا يؤيّدونهم في الإنتخابات النيابية. أما نحن العونيين الجدد والصغار عمراً، فلم نكن ندرك ما هو الطائف، ولا نعادي «القوات اللبنانية» التي كان العونيون القدامى ينفرون منها ويعادونها.

عشية الإنتخابات البلدية عام 2004، راح الجنرال عون يكثر من تواصله الهاتفي بنا، نحن المجموعات الطالبية العونية الناشطة في المناطق،

فنجتمع في القرى والبلدات منتظرين اتصالاته، واضعين على الهاتف في أحد البيوت مكبرات صوت تمكننا من محادثته، فيروح الناشطون يسألونه ويجيبهم هاتفياً، وغالباً ما كان يقول إنه راجع قريباً، والوضع قد تغير وتبدل. أما نحن الذين ننتظر عودة الجنرال فلم نستطع في تلك الانتخابات البلدية أن ننشئ هيئات عونية محلية في أكثر من خمس قرى وبلدات عكارية من أصل نحو مئة قرية وبلدة في المنطقة. وهذه كانت حال الناشطين في المناطق الأخرى. ففي المتن مثلاً، تمكّن العونيون من إنشاء هيئات محلية في سبع أو ثماني قرى وبلدات فقط.

هذا يدفعني اليوم، بعد مضي أربع سنوات على عودة الجنرال عون، إلى القول إن الجنرال العائد ليؤسس زعامة سياسية تقليدية قابلة للتجذّر والتوريث السياسي على الطريقة اللبنانية المعروفة، كانت أهدافه هذه تتعارض مع بنية «التيار» الطالبية ونشاطه السابقين على عودته. لذا اجتاح دبيب الفوضى التنظيمية صفوف «التيار» في عام 2005، تمهيداً لخوض الإنتخابات النيابية التي أذنت بإزاحة معظم كوادر العمل السابق وتهميشهم وتحطيمهم. لكن هذه الفوضى لا تزال على حالها حتى الساعة، من دون أن تبلغ منتهاها ومستقرها.

غنائية الشباب الموقوف

في معركة مرشح «التيار» حكمت ديب للانتخابات النيابية الفرعية في بعبدا - عاليه عام 2002، تجمع الناشطون العونيون في لبنان كله في هذه الدائرة الإنتخابية. كنا آنذاك نحو 5 آلاف ناشط، فرابطنا طوال أسبوعين، واصلين الليل بالنهار في حال من الحراك اليومي والحلقات والمهرجانات المتنقلة والمواكب الصاخبة في السيارات التي يطلق ركابها الشبان والفتيات الهتافات مع الزمامير والأغاني، مرشدين الناس إلى

الأماكن التي نقيم فيها التجمعات والمهرجانات في البلدات والقرى والأحياء في منطقة بعبدا - عاليه. لقد كان هذا الشكل من دبيب النشاط اليومي المنطلق على نحو حيوي، استعادة لمشاهد الصحوة العونية الأولى التي أطلقها وصول العماد ميشال عون إلى القصر الجمهوري في بعبدا عام 1988. أما المشهد العوني الأخير للصحوة الثانية، والذي اتخذ ذلك الشكل المهرجاني والإحتفالي الشبيه بالأعياد، فجسَّده الاستقبال الحاشد الذي حصل في ساحة الشهداء استقبالاً للجنرال عون العائد إلى لبنان في 7 أيار 2005.

في معركة حكمت ديب الإنتخابية، شكلت الحالة العونية استعراضاً لقوة حضورنا، فشعر الناس في بعبدا - عاليه أن «التيار» يهدر في منطقتهم صخّاباً في مهرجان يومي متصل طوال أسبوعين من النشاط في معركة سياسية تتجاوز حدود المنطقة المحلية إلى لبنان كله. كنا نحن العونيون الخمسة آلاف المجتمعين من المناطق كافة، ننبض حيوية ونشاطاً. ورغم أن المعركة كانت ظرفية، حشدنا فيها كل طاقاتنا، فحوّلناها ما يشبه كرمساً أو عيداً شبابياً سياسياً موقتاً، فجاءت نتائجه الإنتخابية مفاجئة لنا وللناس في المنطقة، ووصلت أصداؤها إلى لبنان كله، إذ نال حكمت ديب 37 ألف صوت اقترعوا لـ«التيار» الذي غمره الفرح وانتشى بتأييد الناس مرشحه، فبدأ النقاش في «التيار» بحثاً عن أشكال وأطر تنظيمية تمكنه من استيعاب موجة التأييد التي حظي بها. والحق أننا نحن الخمسة آلاف عوني من الأجيال الشابة والطلبة، المندفعين في نشاط محموم لا يتوقف، كنا ننتقل غالباً مجتمعين بين مناطق لبنان كلها وفي كل مناسبة، فنحيي المهرجانات في الساحات والقداديس في الكنائس... في حال من النشوة والحماسة العارمتين، فتجدنا مرة في الشوف وأخرى في كسروان، وتارة في جبيل وطوراً في جزين أو عكار، كأننا لا نريد لزمن نشاطنا هذا أن يخفت

أو يتوقف. وهذا كله كنا نقوم به من دون أي دعم مالي سوى ما يتجمّع لدينا من أموالنا الخاصة الضئيلة. وهنا أستطيع القول جازماً إن العماد ميشال عون لم يصرف على «التيار» قرشاً واحداً منذ مغادرته لبنان عام 1990 وحتى عودته إليه عام 2005. هذا فيما نحن الناشطين نؤجّل، في كل مناسبة ومنعطف، المناقشة في الشؤون التنظيمية لـ«التيار» منتظرين عودة الجنرال، كأننا، رغم نشاطنا الحيوي المحموم، حالة سياسية موقوفة أو مرصودة في انتظار عودة القائد.

بعد انتخابات بعبدا-عاليه الفرعية، بدأ أهلنا يستمعون إلى كلامنا ويفكّرون أو يتبصّرون في ما نقول، معتبرين أن هنالك حالة عونية أو «تياراً» عنوانه ميشال عون. فصار أهلنا للمرة الأولى يدافعون عنا متحمّسين، قائلين: لماذا نخجل بهم ونعتبرهم أولاداً متهورين؟!

كانت معركة حكمت ديب في بعبدا - عاليه مفصلية في تاريخ «التيار» العوني وفي مسيرة صحوته الثانية، فخرج إلى العلانية العامة في المجتمع المسيحي، بعدما كان حركة شبابية طالبية شبه متنقلة ومغلقة. فها هوذا يخوض انتخابات نيابية ويحيي مهرجانات حاشدة في المناطق والأحياء، رغم القمع المخابراتي والمطاردات الأمنية والإعتقالات التي كان يتعرّض لها في كل مناسبة.

المواكب والمسيرات العونية نفسها تكرّرت في معركة غبريال المرّ الإنتخابية الفرعية في المتن الشمالي عام 2003، لكنها كانت تتمتع بأبعاد وأصداء سياسية أقوى وأوسع في لبنان كله، فحاولت السلطة اللبنانية ومخابرات الجيش اللبناني مع المخابرات السورية الحدّ من نشاطنا في المناطق، كي لا نحشد طاقاتنا في المتن. وكانت القبضة الأمنية أشدّ في عكار منها في غيرها من المناطق الأخرى. لذا إتصل بي عمي الذي على علم مسبقاً بأنني قادم من بيروت إلى عكار، ليقول لي إن مخابرات الجيش إتصلت به طالبة

حضوري إلى مكتبها في حلبا. ولأننا كنا استشعرنا شيئاً من القوة رحنا نقول إن هناك قانوناً يحتّم على الأجهزة الأمنية اصطحاب المختار في حال استدعائنا، فطلبت من عمي أن يقول للمتصلين به إن عليهم اصطحاب مختار البلدة في حال قدومهم إلى بيتنا. وهذا ما حصل بعد دقائق عشر، إذ حضر إلى البيت رجال مخابرات الجيش مع المختار البعثي.

في مركز المخابرات في حلبا تركوني وحيداً في غرفة فارغة طول ثماني ساعات، وأمامي على الجدار صورة للرئيس إميل لحود في ابتسامته الناصعة المضحكة التي استفزتني وسببت لي توتراً. ثماني ساعات من الجلوس على كرسي في غرفة بابها مفتوح، وكلما أطللت منه، يزجرني الجندي ويشتمني، فأعود إلى مكاني قبالة صورة الرئيس وضحكته.

أخيراً أدخلوني إلى مكتب الضابط الذي قال لي إنه صديق لعمي الآخر المسؤول في الحزب السوري القومي. وقال الضابط أيضاً إنه كان عونياً عندما كان الجنرال عون في لبنان، وهو الذي قال للجنود اللبنانيين أن يلتحقوا بقيادة العماد إميل لحود، ثم سألني لماذا أنا عوني، وأخذ يناقشني في هدوء وتهذيب، قبل أن يخلي سبيلي. وحين وصلت إلى بيتنا قال لي عمي إن مخابرات الجيش أتت إلى متجرنا وطلبت إقفاله بحجة أنه بلا ترخيص.

في ذلك النهار اتصل بي هاتفياً الجنرال عون من باريس، مطيباً خاطري، فقال لي: يعطيك العافية، وعليك أن تنشط في هدوء، فأنت في عكار وليس في جبل لبنان. سررت باتصاله، كما كنت قد سررت باتصاله الأول قبل سنوات في بداية صحوتي العونية في المدرسة، بعدما جرى تعذيبي في مركز المخابرات السورية طوال يومين اثنين. آنذاك كان قد قال في اتصاله: يعطيك العافية، والنضال يحتاج إلى جهد كبير. أذكر هذين الإتصالين من الجنرال، لأقول إنه كثيراً ما كان يتصل بالناشطين

الأساسيين ليطلب منهم أموراً وشؤوناً تتعلق بعمل «التيار»، أو ليطيّب خواطرهم في أوقات تعرضهم للإعتقال والتعذيب. كما أنه كان يتصل أيضاً بقدامى العسكرين الذين يحبهم، فيهنئ هذا بزواجه وذاك بمولوده الجديد، ويعزي آخر بوفاة قريبه أو أحد أفراد أسرته.

في معركة غبريال المر الإنتخابية أذكر أننا قمنا بحملة واسعة لتعليق الصور في بلدات عكار. وعلى جدران مركز المخابرات السورية في حلبا ألصقنا ليلاً صور الجنرال، وولينا هاربين على دراجة نارية. وفي صباح النهار التالي كانت الصور كثيفة على الجدران في بلدتنا، فحضرت دوريات مؤللة للجيش السوري وأخذت تنزعها، فيما وقفنا نحن بعيداً ننظر إلى الجنود السوريين متضاحكين، فاقتادونا نحن الشبان العونيين الثمانية إلى مركزهم، حيث نلنا نصيبنا من الإهانات والضرب والشتائم.

من التظاهرات الأخيرة التي شاركت فيها قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري، كانت في مناسبة عيد الإستقلال عام 2004. كان مقرراً أن تسير التظاهرة الطالبية من فرن الشباك إلى المتحف، ويشاركنا فيها طلاب الكتائب و«القوات اللبنانية» الذين رفضوا أن يرفع المتظاهرون لافتات ضد النظام السوري. وبما أننا نحن العونيين كنا مصرّين على رفع مثل هذه اللافتات، سرعان ما انقسمنا في الرأي فئتين، ودارت بيننا مناقشات لم توصلنا إلى رأي موحد، فاتصلنا بالعماد عون هاتفياً نستطلع رأيه في الأمر. وحين علم أن فئة منا تصرّ على حمل اللافتات المندِّدة بالنظام السوري، وفئة أخرى تريد نزعها، حسم الجنرال الأمر بطلبه أن تسير كل فئة عونية في تظاهرة منفصلة. واحدة تسير مع «القوات» والكتائب وتنطلق من فرن الشباك، بلا لافتات، وأخرى تقتصر على العونيين الراغبين في حمل لافتات التنديد بسوريا، وتنطلق من جامعة القديس يوسف، لتلتقي التظاهرتان أمام المتحف، وهذا ما حصل فعلاً.

أيام «التيار» الحريرية

في السابعة من مساء نهار اغتيال الرئيس الحريري اجتمع مسؤولو الهيئات الطالبية في «التيار» في مقر لهم بمنطقة الجديدة، فاتصل العماد عون هاتفياً بالمجتمعين وقال إن «تيار المستقبل» غير قادر على تحمل أعباء ما حصل ولا يملك طاقة للرد عليه. لذا علينا نحن العونيين أن نتصدّر المشهد ونكون في واجهته، من دون أي تفرقة بين عونيين و«قوات لبنانية»، لأن مرحلة جديدة قد بدأت بعد هذا الحدث.

في اليومين التاليين استطلعنا خريطة سير موكب تشييع الحريري من قصره في قريطم إلى ساحة الشهداء، وقررنا المشاركة فيه موزعين على 26 مجموعة تضم الواحدة منها بين 15 و17 شخصاً، على أن تنبثّ مجموعاتنا في موكب المشيعين، فتقودهم هاتفين: سوريا عدو الله. كنا نحسب أن هذا الهتاف الذي لن يتجرأ أحد غيرنا على إطلاقه، سيكون وسيلتنا لتحويل موكب التشييع تظاهرة ضد النظام السوري، معتبرين أن الحدث فرصة مؤاتية لإخراج سوريا من لبنان، وإلا فإن جيشها سوف يبقى في بلدنا لثلاثين سنة مقبلة.

نهار مسيرة التشييع فوجئنا بضخامة الموكب، وبهتاف المشيعين من تلقاء أنفسهم، وعفوياً، ضد سوريا وشتمهم رئيسها، ودعوة جيشها إلى الخروج من لبنان، فأدركنا أن مجموعات الحزب التقدمي الإشتراكي، حزب الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، قد سبقتنا في إطلاق الشعارات ضد سوريا الأسد.

بعد دفن الرئيس الحريري عقدنا اجتماعاً، وقررنا أن نوزّع نشاطنا على الجامعات والمناطق، للقيام بتحركات مزدوجة. في بلدتي العكارية نشرنا على الجدران صور الرئيس الحريري، فقال لي رئيس البلدية، وهو في الحزب السوري القومي: كيف تطوبوّن الآن الحريري بطلاً، أنتم الذين

لم تتوقفوا عن شتمه طوال السنوات السابقة؟ ثم قال الرجل أيضاً إننا سوف نندم في الغد على فعلتنا هذه. والحق أن قوله هذا تحقق غداة عودة الجنرال عون من باريس، بعد أشهر قليلة من اغتيال الحريري الذي لم يتوقف العماد عون عن اتهامه وجماعته بالفساد والإفساد.

في الأيام التالية التي ستسمى لاحقاً «ثورة الأرز»، أخذ أهالي قريتي كلهم ودفعة واحدة يشاركون في النزول إلى ساحة الشهداء، كلما دعونا إلى ذلك، بينما كنا في مناسباتنا السابقة لا نقوى على جمع أكثر من 300 شخص منهم، إلّا بشق النفس. والسيارات السبع أو الثماني التي كنا نسير فيها من بلدتنا للمشاركة في المواكب والمسيرات العونية، غرقت في بحر السيارات والحافلات التي استعملها أهالي بلدتنا للإنتقال إلى ساحة الشهداء في بيروت، طوال أكثر من شهر، بعد اغتيال رفيق الحريري. هكذا شعرنا أن الاهالي كلهم صاروا في صفنا، ولم نعد نحتاج إلى دعوتهم وتنظيمهم والتواصل معهم كي يشاركوا في التظاهر والإعتصام.

حال «التيار» بعد عودة الجنرال

الخطوة التنظيمية الأولى التي أقدم عليها الجنرال ميشال عون بعد عودته إلى لبنان في 7 ايار 2005، هي قيامة بإقصاء ابن أخيه نعيم عون عن موقعه ودوره كمنسق عام في «التيار الوطني الحر»، وتعيين بيار رفول في مكانه، إضافة إلى تعيين زوج ابنته جبران باسيل مسؤولاً للعلاقات السياسية في «التيار». كان رفول يقيم ويعمل في أوستراليا وعاد إلى لبنان مع الجنرال الذي كلّفه إعادة هيكلة البنية التنظيمية لـ«التيار» الذي كان الجنرال، طوال مدة إقامته في فرنسا، يتعمّد تغيير مسؤولي مجموعاته في الجامعات والمناطق وتبديلهم كل سنتين. أما بعد عودته وإقصائه نعيم عون الذي تصدّر المعارضة الداخلية في «التيار» بعد ذلك، فيمكن

تلخيص الحال العامة الجديدة لـ«تيارنا» على الوجه الآتي:

1- وصول فئة جديدة من العونيين الذين كانوا مقيمين في الخارج، وبحثهم عن ادوار ومواقع لهم في «التيار» الذي لم تكن لهم دور وحضور فاعلان في نشأته تياراً أثناء السنوات الـ15 الماضية، أي في حقبة انبعاث الصحوة العونية الثانية التي تصدرها الطلبة في الجامعات والمدارس والمناطق. لكن هذه الفئة العائدة مع الجنرال إلى لبنان، كانت حاضرة ومؤثّرة في الصحوة العونية الأولى التي انبعثت مع وصول العماد عون إلى القصر الجمهوري في بعبدا سنة 1988، واستمرت حتى مغادرته لبنان سنة 1990.

2- انبعاث قدامى العسكريين الذين كانوا عونيين في حقبة الصحوة الأولى، بعد انكفائهم وتشتتهم وغيابهم عن الصحوة الثانية. وهؤلاء مع الضباط منهم ومن العائدين مع الجنرال، راحوا يبحثون أيضاً عن أدوار ومواقع لهم في «التيار».

3- مجموعات صحوة «التيار» الثانية التي كانت ناشطة في الجامعات والمناطق طوال غيبة الجنرال عون عن لبنان. وهذه بدأت تشعر بالحصار والإختناق.

كان على المنسّق العام الجديد لـ«التيار» أن يعمل على إدارة هذه الروافد الثلاثة وغير المتجانسة، وعلى تنظيم تنافرها وأهوائها. فهي كانت تحمل تجارب وميولاً سابقة ومتباينة، مصدرها «القوات اللبنانية» والكتائب، ومناخات تيارات يسارية، اضافة إلى المنبت السوري القومي الإجتماعي لبعضها. وبما أن انتخابات سنة 2005 النيابية كانت على الأبواب، كان على بيار رفول أيضاً أن ينشىء آلة أو ماكينة تنظيمية مختلطة بين هذه الروافد الثلاثة، لإدارة معركة «التيار» الإنتخابية.

في زحمة هذه العوامل والمهام الكثيرة والمستجدات، دبّت فوضى

عارمة في صفوف «التيار» الذي كان عليه استيعاب الفورة العامة الناجمة عن «ثورة الأرز» وجلاء الإحتلال السوري عن لبنان، وتوظيف هذين العاملين في المعركة الإنتخابية التي شرّعت في «التيار» أبواب التنافس على الترشيح بين قيادييه ووجهاء العائلات في المناطق. وبعد حصده نجاحاً باهراً في الإنتخابات النيابية، وتشكل «تكتل التغيير والإصلاح» النيابي بزعامة الجنرال عون، كان على «التيار» الذي كان جسمه السابق يتكون من نحو 5 آلاف ناشط، أن يستوعب نحو 500 ألف شخص انتخبوا لمرشحي العماد عون و«تياره» في الإنتخابات النيابية، فاستفحل دبيب الفوضى والتنافس التنظيميين أشد مما كانا عليه قبل الإنتخابات.

في بلدتي العكارية، مثلاً، انتخب نحو 85 في المئة من أهلها لمرشحي الجنرال عون، من دون أن نقوم بجهد كبير، ومن دون أن ننشئ ماكينة انتخابية محلية. ولاستيعاب النجاح الشعبي الإنتخابي نشأت لـ«التيار» هيئات محلية في 70 بلدة وقرية، ضمت كل منها بين 7 و8 أعضاء راحوا يتنافسوا على الأدوار القيادية المحلية فيها. فراح هذا يغادر «التيار» وذاك يوقف نشاطه فيه، لأن تعيينات المنسقين لا تعجب هذا وذاك. ثم اتسعت الخلافات والإنشقاقات وتواصلت لتشمل مجموعات كثيرة، من دون أن تكون لخروجها من «التيار» أسباب واضحة تتجاوز المنافسة التنظيمية. وربما وحده عبدالله خوري في المتن، الذي خرج من «التيار» مع جماعة من رفاقه، قبل نحو سنتين من عودة الجنرال عون، كان لديه سبب واضح لخروجه يتجاوز المنافسة التنظيمية.

أما الجنرال عون فكان أسلوبه المعتاد في معالجة الأمور، هو تشويه صورة الخارجين باعتبارهم من المارقين. وهذه كانت عادته الدائمة التي قد يكون بيار رفول اكتسبها منه واعتمدها أسلوبا دائما في معالجة الخلافات في صفوف «التيار». ففي انتخابات سنة 2005 النيابية إختار المرشحين من

دون استشارة أي ناشط عوني. و«التيار» الذي كان ينتظر عودة الجنرال لبناء نفسه تنظيمياً وإنشاء مؤسسة حزبية فاعلة ومنظمة، راح رفول يقصي تباعاً معظم ناشطيه السابقين في الجامعات والمناطق، تنفيذاً لرغبة الجنرال وسياسته التنظيمية. وبعد الإنتخابات النيابية أخذت مجموعات من هؤلاء الناشطين تزور الجنرال عون في الرابية، وتقدم له مشاريع لبناء تنظيمي متماسك، ومن هؤلاء فادي بركات (محام من كسروان)، نعيم عون، أدونيس العكرة، وبسام الهاشم، وهذان الأخيران أستاذان في الجامعة اللبنانية.

البعض من هؤلاء وغيرهم حملوا إلى الجنرال مشروع بنية تنظيمية مستقاة من بنية «حزب الله» التنظيمية التي تقوم على توزيع عريض جداً للمهام والملفات، فلا يشعر أحد في الحزب أنه مهمّش أو مستبعد. كانت هذه البنية المقترحة تعتبر ضمناً ان الهيئة القيادية في «حزب الله» المؤلفة من 260 شخصا يتولون إدارة 360 ملفاً حزبياً، بينما يتولى صهر الجنرال عون، جبران باسيل مع بيار رفول وحدهما، مسؤولية الـ360 ملفاً عالقاً في «التيار الوطني الحر». والمشاريع التنظيمية التي قدمت أحالها الجنرال على فادي الجميل العائد معه من فرنسا، للقيام بدراستها، فسافر الجميل إلى بلدان أوروبية وأميركية كثيرة للإطلاع على أنظمة الأحزاب فيها، ثم عاد بعد ستة أشهر وانكب على وضع نظام داخلي لحزب «التيار» إستوحى عناصره الغريبة والعجيبة من خليط متنافر لا صلة له بالبيئة والمجتمع اللبنانيين. أما «الهيئة التأسيسية» التي أنشأها الجنرال عون نفسه فور عودته، والمؤلفة من 122 كادراً من قياديي الصحوة العونية الثانية في «التيار» لتقوم بتدارس الأشكال التنظيمية المقترحة والتصويت عليها، فقد اجتمعت، أخيراً للتصويت على النظام الداخلي التنظيمي الذي أعده فادي الجميل. وفي هذا الإجتماع الذي حضره الجنرال عون – رغم وعده

السابق بأنه لن يحضره – انقسمت «الهيئة التأسيسية» بين وجهتي نظر، الأولى تقرّ صلاحيات مطلقة لرئيس الحزب، أيا يكن (وهذه هي الوجهة التي تبناها ضمنا الجنرال عون)، والثانية تقرّ للرئيس بصلاحيات مطلقة، شرط أن يكون عون نفسه هو الرئيس. وهذه كانت وجهة نظر كثيرين من أعضاء «الهيئة التأسيسية» أولئك المعارضين والمعترضين على سعي الجنرال إلى توريث «التيار» لصهره جبران باسيل، والخائفين من هذا التوريث.

بناء على هاتين الوجهتين، انقسمت «الهيئة التأسيسية» فئتين ونشأ في «التيار» الفريق المعارض والخائف من توريث جبران باسيل قيادة «التيار» الذي أمسك بيار رفول إدارة شؤونه التنظيمية التي جعل يمهدها لتوريث باسيل. والحق ـن الشخصين هذين لا يتوقف كل منهما عن استغابة الآخر وشتمه في غيابه، أما في لقاءاتهما معاً فلا يتوقفان عن استغابة الجنرال عون نفسه، كلما تحادثا في شؤون «التيار» ومشكلاته التنظيمية، فيعتبرانه المسؤول عنها.

إلى هذين الشخصين الذين أمسكا زمام الأمور في «التيار»، هنالك شخص ثالث نافذ اسمه توفيق، وهو من العسكريين السابقين في الجيش، وكلّفه الجنرال إدارة التشريفات والمواعيد في دارته في الرابية. لكن الثنائي رفول – باسيل إستطاع السيطرة على توفيق وإدارته وتوجيهه حسب أهوائه، فلم تعد تصل من أخبار «التيار» إلى جنرال الرابية، سوى ما يطلبه الثنائي ويريده.

من الروايات المتداولة في «التيار» أن سيدة كانت تزور مرة الجنرال عون في الرابية، – وهي تكثر من زياراتها إلى الصرح البطريركي في بكركي – فدعاها الجنرال إلى الغداء إلى مائدته. وفي أثناء تناولهما الطعام سألها أن تخبره عما سماه «اللص الصغير» الذي ينظّم مواعيد البطريرك في

الصرح، فقالت المرأة للجنرال، بالفرنسية: إنه هو نفسه توفيق، سيدي الجنرال. وحين سألها الجنرال أيضاً أن تخبره عن «فساد» سكان الصرح البطريركي، قالت له المرأة: إذا لم يعد معي 3 آلاف دولار ثمناً لربطات العنق التي اشتريتها لتوزيعها على محاسيبك، هل يعود في إمكاني أن أراك سيدي الجنرال؟!

مدمنو الانتظار

منذ عودة الجنرال إلى لبنان وتعيينه كل من بيار رفول لإدارة «التيار» تنظيمياً، وجبران باسيل لإدارته سياسياً، ظلّ الجناح العوني المعارض على حاله، وهو يتألف من قدامى الكوادر العونيين الذين كانوا يتصدّرون نشاط «التيار» في الجامعات والمناطق طوال غيبة الجنرال عن لبنان. وهؤلاء لا يتجاوز عددهم العشرات (122 شخصا)، منهم من تخلّى وابتعد نهائياً (أنطوان شليطا، مثلاً) ومنهم من لا يزال في حال من التهميش والإقصاء، محاولاً البحث عن دور ما، لكن من دون جدوى، فيقنط تارة مستنكفاً من دون أن يقطع صلاته التنظيمية بـ«التيار» ويبتعد. لكن هؤلاء جميعاً، رغم التهميش والإقصاء والقنوط، يراودهم الأمل في أن يستطيعوا تشكيل حالة اعتراضية داخل «التيار» يمكن أن توصلهم إلى ما يصبون إليه.

أما الجنرال عون فيعلم علم اليقين أن هؤلاء جميعاً لا يمكنهم التخلّي عنه وغير قادرين على ذلك قط، مهما بلغ اعتراضهم ومهما أخذتهم حالات الغضب والقنوط منه ومن ثنائية رفول – باسيل. ذلك أن السنين الـ15 التي أدمنوا خلالها العمل والنشاط المتصلين في «التيار» كفيلة بإبقائهم، هكذا منتظرين دوراً ما يمنحهم إياه الجنرال، بعدما انتظروا طويلاً عودته مسلّمين له إدارة نشاطهم من فرنسا. كأن الجنرال أدرك إنهم أدمنوا

الإنتظار، وغير قادرين على الخروج منه لأن هذا الخروج يقعدهم في بيوتهم، لأنهم غير قادرين على العمل علنا ضد القائد المنتظر - العائد، وخلافاً لإرادته.

الثنائي رفول - باسيل

كان بيار رفول من قدامى الناشطين في «التنظيم»، وشارك في الصحوة العونية الأولى عضواً في «المكتب المركزي للتنسيق الوطني». ورغم إن تجربته في «التنظيم» جعلته مطبوعا بأن يكون دائماً الشخصية الثانية المتوارية خلف القائد أو المجموعة القيادية المتصدرة، كما هي حال معظم رفاقه، فإنه يتميز، من وجه آخر، بانشداده إلى بريق الوجهاء والنافذين والأثرياء المحليين. وهو يرى أن السبل الفضلى والأسهل والأنجع لبناء «التيار» وإدارته، هي توكيل أشخاص من أبناء العائلات والوجهاء في المناطق، وتوليتهم إدارة شؤونه، بدل العمل على بناء كوادر حزبية وسياسية تتولّى هذه المهمة. فما دام الوكلاء جاهزين ولديهم الحيثيّة والنفوذ والوجاهة المحلية الجاهزة، والرغبة في أن يكونوا وكلاء لـ«التيار» وطوع بنانه، فما الداعي إلى عدم توليتهم وتوكيلهم والإمساك بزمام أمرهم، بدل الإنشغال وإضاعة الوقت في بناء كوادر وهيئات حزبية جديدة ومستقلة؟

والحق أن بيار رفول في توجهه هذا، ينفذ سياسة الجنرال عون بحذافيرها، وهو مرآة الجنرال وذراعه الضاربة، والتي يجب استعمالها والإختباء خلفها، ليظلّ نظيف اليدين، والمستمع إلى شكوى كوادر «التيار» المتذمرين من سلوك رفول وأفعاله، كي يطيّب خواطرهم، ويتلو عليهم من آياته البيّنات ما يهدّئ روعهم في أن يسمعهم ما يطلبه المستمعون. وهذا ما يفعله الجنرال كلما فاتحه بالشكوى أيٌّ من المعترضين الذين ينفرون من الوجهاء المحليين وأبناء العائلات الذين يولّيهم رفول

شؤون «التيار» في المناطق.

فطانيوس حبيقة مثلاً - وهو من الناشطين الأساسيين القدامى في «التيار» في المتن - لا يتوقف عن التذمّر من تدخل نائب «الإصلاح والتغيير» في المتن، إبراهيم كنعان، في شؤون «التيار» التنظيمية، ويقول له أن ينصرف إلى شؤون العمل النيابي. لكن بيار رفول لا يكترث لتذمّر حبيقة، ويفضّل عليه إبراهيم كنعان صاحب المال والوجاهة المحلية. وهذه حال من عشرات غيرها تماثلها في «التيار». كادر أساسي وناشط قديم في «التيار»، هو زياد أسود المؤثّر بقوة في منطقة جزين، فجأة اخترع بيار رفول شخصاً من جزين وعينه منسقاً فيها في مواجهة أسود. الجنرال عون بارك هذا التعيين، وسرعان ما صار ذلك المنسق الجديد المختَلَق فجأة، رمزاً عونياً ومن المرشحين إلى النيابة في المنطقة. لكن قوة زيادة أسود وتراثه النضالي وثباته في الإمساك بدوائر من النسيج الإجتماعي المحلي، حالت دون نفاذ خطة رفول وإيجاد حيثية متماسكة للمنسق الجديد، مما أدى إلى عزوفه وتقديمه إستقالته من منصبه التنظيمي. وحين سئل الجنرال عون عن أسباب إستقالة المنسق الذي كان قد بارك تعيينه، قال إن الرجل لم يكن مرة في «التيار»، وهو انتسب إليه عن مصلحة، وخرج، فالله معه. أما جبران باسيل، طفل الجنرال المدلل، فلم يكن قط غائباً عن المشهد، ولا عن المشاركة في محاولة إزاحة زياد أسود.

طوني حرب - وهو من المتطوعين في أنصار الجيش حين كان في مطلع شبابه أيام الصحوة العونية الأولى، ومن أركان الصحوة العونية الثانية وباعثيها الأساسيين في الجامعة وفي منطقة البترون - لم يفوت الجنرال عون، بعد عودته، وسيلة لإزاحته من منطقة البترون، كي يمهّد الطريق لصهره ويجعله نائباً عن البترون في انتخابات 2009 المرتقبة. أما طوني حرب المتجذّر في «التيار» في منطقته، فلا يكفّ عن التذمّر والشكوى من

سلوك العماد عون ومن إرادته في إلغائه، لكنه في المقابل لا يزال يعمل كثور في صفوف «التيار» وجناحه المعارض، من دون جدوى، فيما لسان حاله يقول: ماذا أفعل؟ مهما بلغت مآخذي حيال حاشية الجنرال، أي رفول – باسيل، ليس في مستطاعي العمل لصالح أي مرشح للإنتخابات غير مرشح «التيار»، ومن المستحيل أن أميل إلى «القوات اللبنانية» أو الكتائب، إذ كيف يمكنني أن أقول لمجتمعي وأهلي أن يكونوا ضد الجنرال عون بعد السنين الطويلة التي أمضيتها في «التيار» نصيراً لقائد المسيرة والمشقّات التي تحملتها في هذه المسيرة؟!

واحد من أبناء الصحوة الثانية لـ«التيار» ومن المعترضين الناقمين، ويعمل صحافياً، استُدعي إلى التحقيق في ما يشبه محكمة داخلية في هيئات «التيار» بعدما ضيّق عليه بيار رفول ودفعه إلى القنوط من مناكفته ومن العمل والنشاط في صفوف «التيار»، فخيّرته المحكمة التي استدعته للمحاكمة بين العمل الحزبي والعمل الصحافي، فأختار الثاني، وصدر تعميم حزبي بطرده من «عديد التيار». فالجنرال ينفر من العاملين في قطاع الصحافة والإعلام، حتى لو كانوا من المكتب الإعلامي في «التيار». وهؤلاء كانوا من المعترضين، وفي مقدمهم أنطوان نصرالله وشادي أبو جودة وألسي مفرج، الذين أقصوا تماماً عن مواقعهم الإعلامية في «التيار». ونصرالله اليوم أنشأ مكتباً للمحاماة في قطر.

وهذا نعيم عون المنسق العام السابق في «التيار»، والذي كان والده، شقيق الجنرال، يعمل سائق سيارة أجرة حتى عام 1999، ويؤوي في بيته الصغير بجل الديب، مناضلي صحوة «التيار» الثانية – ها هوذا نعيم مستنكف عن النشاط الحزبي ومنصرف إلى عمله في شركة للمعلوماتية يملكها، وحتى والده توقف عن زيارة أخيه الجنرال.

أما ألان عون، إبن شقيقة الجنرال، فقد طرده خاله من بيته شر طردة

مذلة. وهو يطمح إلى مقعد نيابي في بعبدا، لكن الأكيد أن الجنرال سيبقيه في البيت منصرفاً إلى تسجية وقته في التسلية بشبكة الفايس بوك على الإنترنت. وبعد الجلسة الشهيرة بين معترضي «التيار» والعماد عون في دارته بالرابية في 25 آذار 2008، اتهم الجنرال المعترض سيمون أبي رميا بالعمالة للمخابرات الفرنسية، لكن الرجلين إستعادا التواصل في ما بينهما بعد قطيعة موقّتة، ليَعِد أبي رميا نفسه بالترشح إلى النيابة في جبيل. وأبي رميا هو الذي أنشأ موقع «التيار» الإلكتروني عام 1999، وصرف عليه من أمواله الخاصة من عمله صاحب شركة هندسية ناشطة في أعمال البناء في فرنسا، حيث أمضى مدة طويلة من حياته.

حتى زياد عبس، مهندس «ورقة التفاهم» بين «التيار» و«حزب الله»، يقف في صف المعترضين المتذمرين. ومن موقعه منسقاً لـ«التيار» في الأشرفية، يسعى عبثاً ليكون مرشحاً عونياً للانتخابات النيابية في منطقته، لأن جبران باسيل يكرهه ما دام يستحيل عليه حيازة رضى «حزب الله» بديلاً من عبس مهندس «التفاهم»، بعدما كان مسؤول «التيار» في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث أقام الجسور الأولى للعلاقة بـ«حزب الله»، لصدوره عن ميل يساري سابق في حركة «بلا حدود»، وتحالفه مع «حركة الشعب» لصاحبها النائب السابق نجاح واكيم. فزياد عبس من عائلة أرثوذكسية في المصيطبة، ويعمل اليوم صاحب شركة للهندسة الكهربائية والإضاءة، تتوزع أعمالها بين قطر ونيجيريا.

وهذا ميشال دو شاديفيان عيّنه الجنرال مسؤولاً عن العلاقات الديبلوماسية في «التيار»، كي يزيحه عن العمل التنظيمي المعارض، ويكتفي بدعوته إلى دارته في الرابية كلما يستقبل سفيري اليونان وقبرص، بعدما تحدى ميشال طائفته كلها وعاكسها ليسير في ركاب الصحوة العونية الثانية مع شاب آخر هو جورج طاشجيان.

ومن الأسماء التي أحالها المثلث العوني الجديد (الجنرال – باسيل – رفول) على التقاعد بعد قنوط، هناك بشير حداد، رولان خوري، جورج سرّوع، وليد الأشقر، إيلي غاريوس وأدونيس العكرة.

هذه هي حال المعترضين في «التيار» اليوم. أما الثنائي الذهبي رفول– باسيل، فحلمه إخراج هؤلاء نهائياً من صفوفه وإبعادهم إبعاداً تاماً من دون أن يظلوا متقاعدين فيه ولديهم صلة ما به تمكّنهم، ولو من بعيد وبشق النفس، تعكير صفوا إدارة هذا الثنائي شؤون «التيار». فهما يفضلان أن يكون إقصاء المعترضين المتقاعدين من طريق تلطيخ سمعتهم وطردهم شر طردة.

بيت الغضب المقدس

في طفولتي كنت شغوفاً بانشاء بيار رفول الخطابي في وقفته على منابر ساحات القصر الجمهوري أيام الصحوة العونية الأولى. وفي بدايات الصحوة الثانية كنا نحن الفتيان والشبان العونيين نتداول بعض شعارات الجنرال عون وخطبه وخطب غيره المسجلة على أشرطة كاسيت. كانت تلك الشعارات والخطب تلهب مشاعرنا فيما كنا نستمع إلى رفول يقول مخاطباً جموع الصحوة العونية الأولى: جزمتكم بتسوى الدني. جزمتكم عز. أنتم البطولة والشهادة والكرامة. أنتم مجد لبنان. حبة الغبرة (الغبار) اللي عَ (التي على) سرمايتكن (أحذيتكم) أهم من كل مسؤول، ومن مال الدني، وأشرف من كل الناس.

كان الخطيب يقصد بكلامه هذا جنود الجيش اللبناني وأنصاره الذين كانوا يخوضون «حرب التحرير» ضد الجيش السوري سنة 1989. والسيد حسن نصرالله ردد عبارات كثيرة شبيهة بهذه العبارات، لشعبه ومقاتليه، بعد حرب تموز 2006 في مواجهة الجيش الإسرائيلي. اليوم صرت أنفر

من مثل هذه الخطابة المثيرة للغرائز، والتي كان رفول وأمثاله في «التنظيم» قد استمدوها من تأثرهم بالشاعر سعيد عقل في بدايات الحرب الأهلية (1975)، واستعادوها حينما انخرطوا في نشاطات «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» أيام الصحوة العونية الأولى.

لكن رفول، صاحب اللسان الذرب والمطواع في هذه الخطابة المتنفخة على المنابر، يجب أن يبقى ظلاً لشخص آخر، ليعمل في الستر والخفاء. والشخص الأول الذي يستظله ويختفي وراءه، هو جبران باسيل الذي يهندس له «التيار» ليرث الجنرال وزعامته. لذا نفهم لماذا يكرر الرجلان، كلما شوهدا معاً، المشهد الآتي وصفه: جبران باسيل يوقف سيارته ليترجل منها، وبيار رفول يركض مستبقاً ثنائيّه ليفتح باب السيارة له، فيخرج منها باسيل في إهاب صاحب السلطان المرتقب.

جبران باسيل بدوره لا يكذّب هذه الصورة. فهو ذهب بعيداً في تلبُّس سلوك المقبل على وراثة «التيار» وزعامته. ففي مقابلة تلفزيونية له مع جورج صليبا في 29 آذار 2009، أخذ ينفعل غاضباً، ويرفع صوته صارخاً، مقلداً الجنرال عون كلما سأله صحافي سؤالاً ما. ومثل الجنرال تماماً قال باسيل لصليبا: ليس هكذا يسأل الصحافي، بل هكذا، كأن الوزير دُعي إلى مقابلة تلفزيونية كي يقوم بدورة تدريبية للصحافيين.

ومن غريب المصادفات أن الجنرال عون تكلم مع أطفال من التلامذة بالأسلوب نفسه الذي اتبعه باسيل في مقابلته التلفزيونية، وفي النهار نفسه (29 آذار 2009) حينما جلس الجنرال على منصة في فندق لورويال – الضبيه، محادثاً أطفال بعض المدارس. فمنذ عودة الجنرال إلى لبنان إنكفأ النشاط العوني في المدارس والجامعات، ولم يعد من وجود لقطاع طالبي في «التيار»، مما أفسح المجال واسعاً لنشاط «القوات اللبنانية»، فصارت حاضرة حضوراً كاسحاً في المدارس والجامعات. فهي ناشطة في إحياء

مخيمات كشفية للتلامذة، توزّع عليهم فيها الخناجر، فيما يجيد الدكتور سمير جعجع التحدث إلى التلامذة والأطفال.

تداركاً للإنكفاء العوني عن المدارس، نُظّم للجنرال اللقاء مع مجموعات من تلامذتها في لورويال – ضبيه، فنقلت إذاعة «صوت الغد» وقائع اللقاء الذي ما أن دخل الجنرال القاعة المخصصة له، حتى رفع يديه بشارة النصر المعهودة، فتدافع التلامذة الأطفال للوصول إليه على المنصة، لالتقاط صور إلى جانبه، لكن رجال أمن الجنرال تراكضوا سريعاً إلى المنصة ودفعوا الأطفال من حوله. وبعدما حاضر الجنرال طوال 25 دقيقة متحدثاً عن ضرورة طاعة الوالدين والوصايا العشر، والإبتعاد عن الشر، واحترام الأكبر سناً، والإصغاء إلى نصائح المدرسات والمدرسين لأن التلميذ العوني يجب أن يكون الأول في صفه المدرسي. هذا قبل ان ينهي كلامه بفتح باب الأسئلة للتلامذة، لكن بعد سؤال أو إثنين توقف التلامذة عن الأسئلة، وصمتوا تماماً كأنما على رؤوسهم الطير، وذلك بعدما أجاب الجنرال أحدهم على سؤاله، قائلاً له: هذا سؤال هذا؟! هذا فرضية!

أما حين يقف الجنرال عون على منابره وأمام عدسات الكاميرات التلفزيونية، ويروح يصب غضبه على ما يسميه الطبقة السياسية اللبنانية الفاسدة، قائلاً: بدي (أريد أن) قص لساناتهم (ألسنتهم)، بدي كسّر إيديهم (أياديهم)، فإنه يكون يطلق موجة مما يسميه «الغضب المقدس» الذي يعيش تحت سطوته، ويقول إنه يستمده من واحدة من القصص الإنجيلي تروي أن يسوع المسيح – حين دخل الهيكل مرة ورأى أن الذين يؤمونه حوّلوه مكاناً للتجارة واللصوصية – أطلق عليهم غضبه المقدس قائلاً إنه سيحطم عرباتهم وتجاراتهم ويطردهم من الهيكل. ويرى الجنرال أن غضبه «الإنجيلي» أو «اليسوعي» الذي يطلقه ضد الطبقة السياسية

اللبنانية، طالع من غضب الناس وقرفهم اليوم من هذه الطبقة التي عاثت في البلاد فساداً. وهو منذ أيام الصحوة العونية الثانية، كان من منفاه الفرنسي يقول لطلبة هذه الصحوة في لبنان أن يقفوا في الجامعات ويصرخوا غضبهم المقدس، ويتقدموا في تظاهراتهم من حواجز الجيش السوري ويحملوا جنوده على التصدي لهم وضربهم، كي يغضب الناس الذين يرونهم يُضرَبون ذلك الغضب المقدس من الجيش السوري المحتل.

حين عدت إلى البيت، بعدما سمعت الجنرال عون يقول إنه سوف يقصّ الألسنة ويقطع الأيدي، كانت أمي لا تزال ساهرة حتى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف اللّيل، منتظرة عودتي لتقول لي: هل سمعت الجنرال اليوم، هل رأيت كيف سيقص السنتهم ويقطع أيديهم؟ كأنما ظلت ساهرة بقوة ذلك الغضب المقدس الذي بعثته فيها كلمات الجنرال عون.

أظن أن غضب الجنرال المقدس هذا، طالع من غضب المجتمع المسيحي عموماً، وغضب طبقته المتوسطة خصوصاً، من النظام السياسي اللبناني الذي أرساه اتفاق الطائف عام 1990، فهمّش المسيحيين، وسلّط الزعيم الدرزي وليد جنبلاط والزعيم الشيعي نبيه بري والزعيم السني رفيق الحريري على الدولة والبلاد. فالمسيحيون ما بعد الطائف رأوا في الأول (جنبلاط) مهجّرهم من بيوتهم وقراهم وبلداتهم في الجبل، ورأوا في الحريري الذي أغدق على اللبنانيين الوعود بالإزدهار، محطّم آمالهم في الصعود الإجتماعي والإقتصادي، وخصوصاً آمال الطبقة المتوسطة المسيحية التي أقصيت من مؤسسات الدولة والحكم، بعدما ظنّت في بدايات عهد الحريري أنه قد يجدّد صعودها، فعاد بعض أبنائها المهاجرين إلى لبنان على أمل عيش كريم وأعمال مزدهرة، لكن هؤلاء العائدين ما

لبثوا أن عادوا إلى مهاجرهم خائبين. أما سمير جعجع و«القوات اللبنانية» – وهما الضلع الثالث في مثلث غضب الجنرال عون المقدس – فهيهات أن يستسيغهما أبناء الطبقة المتوسطة المسيحية، إذ لكل شخص منهم تقريباً قصة مؤلمة مع «القوات اللبنانية» التي حكمت بقوة الميليشيا وسلطانها الغليظين المجتمع المسيحي ما بين 1979 و1990، ووعدهم الجنرال عون بالخلاص منها وحاربها في الصحوة العونية الأولى. وبعد عودته إلى لبنان استأنف الجنرال سورات غضبه ضد «القوات» وقائدها الأخير.

وفي انتخابات 2005 النيابية أقام جنبلاط والحريري الإبن والثنائي الشيعي، «أمل» و«حزب الله» حلفاً انتخابياً اعتبره الجنرال عون موجهاً ضد المسيحيين الذين انتخبوا مرشحيه بقوة، ضد هذا الحلف الذي لم يدخله إلى الحكومة اللبنانية الأولى بعد جلاء الجيش السوري عن لبنان، مما أشعل غضب المسيحيين الذي يعيش عليه الجنرال عون حتى الساعة. أما بعد تحالفه مع «حزب الله»، فراح يقول للمسيحيين: لماذا ممنوع عليّ وحدي التحالف مع هذا الحزب الذي تحالفوا كلهم معه؟! ثم ان «حزب الله» وحده هو الذي يدافع عنكم ويحميكم بسلاحه وجمهوره الشيعي اللجب، وهو وحده الحزب الذي لم يطلق النار على المسيحيين. فالمسيحي في جبل لبنان لا يتذكر أن «حزب الله» أساء إليه، بل يرى ان المسيئين إليه هم جنبلاط والحريري و«القوات اللبنانية». ذلك أنه ليس هناك من تاريخ دموي بين «حزب الله» والمسيحيين، على غرار تاريخهم مع حزب وليد جنبلاط، و«جيش السنة»، أي المنظمات الفلسطينية المسلحة، أيام الحرب الأهلية (1975–1982).

أظن أن الثقافة السياسية وغير السياسية العونية، هي منزلة الصفر. فما من شخص يقرأ كتاباً أو كتابين يظل عونياً أو على ولائه للجنرال عون. فسياسة الجنرال عون قوامها ذاك الغضب المقدس الذي يطلقه ويشحذه

في جمهوره و«تياره».

وأي بيت هذا الذي سيعمّره بغضبه هذا، على ما يقول مردّداً للمعترضين على إقصائهم من «التيار»؟ فمنذ ذهب المعترضون للقائه في الرابية، مجتمعين، في 25 آذار 2008، وهو يقول لهم مردّداً المعزوفة الآتية: «التيار» بيت في جدرانه مواضع كثيرة شاغرة من الحجارة التي يتوجب عليكم إحضارها متنوعة مختلفة من كل حدب وصوب. وليأتِ الجميع إلى «التيار»، وليتناقش الجميع لملء المواضع الشاغرة من الأحجار في جدرانه. والذي يثبت قدرته وجدارته في قريته أو بلدته أو حيّه، يأخذ مكانه كحجر من الموضع الشاغر، فيكون له دوره في تنظيم شؤون البيت وإدارتها.

أما في مواسم الإنتخابات النيابية، فيقول لكل راغب في خطوته للترشيح إلى النيابة، أن عليه أن يثبت نفسه بنفسه في مجتمعه وبين أهله وفي منطقته. وهكذا يروح المرشحون يتنافسون، كي يختار الجنرال منهم الأنشط والأفعل. أما الذين لا يقع عليهم اختياره، فيعلم علم اليقين أنهم لن ييمموا بأنظارهم وولائهم شطر «القوات اللبنانية» أو شطر غيرها من القوى السياسية المحلية، بل سيظلون على ولائهم للجنرال، ولو ضد قناعاتهم.

4

مقامر الحرب والسياسة

شهادة **عبدالله قيصر الخوري**، وهو عضو سابق في «الهيئة التأسيسية» لـ«التيار» وفي «المكتب المركزي للتنسيق المركزي».

عذرية المسيحيين الكيانية

أنا المسيحي اللبناني المؤمن تاريخياً بأن لبنان المعاصر وُجد لطمأنة المسيحيين إلى مصيرهم، استجابة لتوقهم إلى قيم الإستقلال والحرية، رأيت أن الحالة السياسية الوطنية التي أطلقها العماد ميشال عون سنة 1988، لم تولد من فراغ، بل هي متصلة بجذور تاريخية تعود إلى مرحلة الأمير فخر الدين الثاني الكبير التي تمثّل المرحلة الكيانية اللبنانية الأولى. مروراً بمرحلة المتصرفية التي تمثّل الحالة الكيانية الثانية والدستورية الأولى المتمايزة في ظل الدولة العثمانية، أجد أن مرحلة الرئيس إميل إده الذي كان توّاقاً إلى إرساء ضوابط تثبّت الحضور المسيحي الحر في لبنان، هي الحلقة الثالثة في السلسلة الكيانية هذه. فإميل إده كان يمتلك نظرة استشرافية إلى ما قد يصيب المسيحيين في ظل غياب هذه الضوابط التي فقدوها في

* سُجلت هذه الشهادة في تشرين الأول 2007.

المرحلة الراهنة، ليعيشوا حالاً من الضعف والخوف على مصيرهم.

وإذا كانت مرحلة الإستقلال هي الحلقة الرابعة في السلسلة الكيانية اللبنانية، فإن الرئيس كميل شمعون استطاع أن يكرّس نفسه بطريركاً سياسياً للمسيحيين في تلك المرحلة. وفي سياق هذا السرد التاريخي الموجز، بزغ في زمن الخوف المسيحي على الكيان، حضور الشيخ بشير الجميّل الخاطف مجسِّداً الحالة الكيانية التي تهاوت بعد اغتياله سنة 1982، كأنه كان مكتوباً على المسيحيين أن يعيشوا وضعاً مأسوياً أقوى من قدرتهم على الإحتمال. وفي خضم هذا الوضع المأسوي بين 1982 و1988، كان المخاض العسير الذي ولّد بارقة أمل مع العماد ميشال عون، فرفض المسيحيون، والموارنة تحديداً، القبول برئيس للجمهورية اللبنانية من خارج مفهومهم لما أسمّيه العذرية السياسية المؤمنين بها. وأعني بمفهوم العذرية السياسية هذا جملة من الأمور والصفات التي يجب أن يتميز بها الشخص الذي يتبوأ سدة رئاسة الجمهورية اللبنانية. من هذه الصفات: قوة الشخصية والشكيمة، التعامل الندّي مع المحيط الإسلامي الكبير، حفاظاً على كرامة الإنسان وحريته، وعلى مفهوم الوطن والمواطن والمواطنية.

اليوم، بعد مسيرتي الطويلة في خضم الحركة العونية منذ 1988 حتى 2003، أرى أن شخصيتين سياسيتين مسيحيتين فرّطتا بهذه العذرية السياسية الكيانية والوطنية: إيلي حبيقة حين كان رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» وابرم «الاتفاق الثلاثي» في دمشق سنة 1985، والعماد ميشال عون الذي تحالف مع «حزب الله» بعد عودته من منفاه في باريس سنة 2005. وقد يكون من غرائب أحوال العماد عون السياسية والشخصية أنه ساهم في التدمير الذاتي للمسيحيين بحربه ضد «القوات اللبنانية» تحت شعار الحفاظ على هيبة الدولة وحصرية إمتلاكها السلاح الشرعي، ليعطي سلاح «حزب الله»، لاحقاً صفة الألوهة والديمومة الأبدية.

النفور من الميليشيا وضرورتها

منذ صباي المبكر - أنا الذي ولدت سنة 1975، ونشأت في قريتي قرنة الحمرا في المتن الشمالي من جبل لبنان - كنت على نفور من فكرة العسكريتاريا السياسية المعروفة والشائعة في العالم الثالث، والبعيدة كلياً عن تكويني النفسي والإجتماعي، والسياسي تالياً. ففي الرابعة عشرة من عمري تأثرت بأطروحات عميد الكتلة الوطنية ريمون إده، وبغيره من السياسيين الذين يجسّدون مفهوم العذرية السياسية في معناه المسيحي والوطني اللبناني. وحين كان عمري 17 سنة في بداية الحرب (1975)، كنت على خصومة سياسية مباشرة مع حزب الكتائب اللبنانية، معترضاً على النهج الميليشيوي لهذا الحزب. لكنني اليوم، وبعد كل ما جرى، أرى أن حزب الكتائب حمل على أكتافه مسألة كيانية لبنانية لو شاءت الظروف والأقدار أن ينجح في الوصول بها إلى الغاية المرجوة، لتجنّب المسيحيون ولبنان الكثير من الويلات والمآسي. فالقوى المسيحية اللبنانية، وفي مقدمها حزب الكتائب، وجدت نفسها منذ 1969 في مواجهة التمدد والسيطرة العسكرية الفلسطينية، فأقبلت، مرغمة لا مختارة، على جبه هذه السيطرة بالعمل الميليشيوي المسلح الذي لا طاقة لي، أنا شخصياً، على الانخراط فيه.

هكذا وجدت نفسي ومجموعة كبيرة من مجايليّ ورفاقي في الكتلة الوطنية في المتن الشمالي، منجذبين إلى شعار العماد ميشال عون: «سيادة، حرية، إستقلال»، الذي أطلقه من قصر بعبدا الرئاسي سنة 1988، معتبرين أننا نستطيع استكمال مسيرتنا ورسالتنا السياسيتين، تحت لواء مثلث القيم هذا، فأسّسنا ما سمّيناه «تجمّع المتن الشمالي الحر»، وزرنا العماد عون في القصر الجمهوري. الإنطباع الخاطف الذي حصلته عن الرجل في تلك الآونة، أنا الآتي من تجربة تنفر من العسكريتاريا السياسية،

أنه شخص يربض على كينونة عسكرية، ويمتلك من الفكر السياسي ما يدعوني ورفاقي إلى الإنخراط معه في مشروع ومسيرة سياسيين، فانضوينا، كغيرنا من المجموعات الكثيرة المتباينة، في «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» الذي جمع أنصار الحالة العونية، أو جماعة العماد عون، كما كنا نسمّي أنفسنا في تلك الفترة. والحالة هذه التي أطلقها عون في المجتمع المسيحي وقواه الإجتماعية الحية وفي قواه وأحزابه السياسية، كانت، آنذاك، جواباً مطلوباً وشافياً عن حال الإرهاق والإختناق والترهّل التي أصابت هذا المجتمع المنهك والمتذمر من السيطرة الميليشيوية العسكريتارية، المتصارعة والخانقة، لـ«القوات اللبنانية» في الثمانينات من القرن الماضي.

أما وظيفة «المكتب المركزي للتنسيق الوطني»، فكانت إيجاد إطار يلمّ شمل المجموعات الكثيرة، المختلفة والمتباينة، التي استقطبها الخطاب العوني، ويطلق نشاطها، ويؤطر إرادة الفئات الشعبية الواسعة التي استجابت للحركة العونية، فاحتشدت بمئات الألوف من الناس أمام قصر بعبدا الرئاسي في تلك الأيام. والحق أننا نحن الشبان الناشطين القادمين، مجموعات وأفراداً، من كل حدب وصوب وجهة ومنطقة وميل وهوى سياسي، لم نكن متجانسين ولا متشابهين، ولا تجمعنا رابطة سياسية تنظيمية واضحة، سوى تلك المساحة الإنسانية والفكرية التي أتاحها نداء العماد ميشال عون في كلماته الثلاث المعروفة التي وقعت علينا وقع الحقيقة السحرية الناصعة، كأننا كنا، نحن المتذمرين مما وصل إليه مجتمعنا ووصلت أليه بلادنا، في حال انتظار لمن يخرجها (الكلمات) من نفوسنا وجوارحنا ويطلقها في العلنية العامة، ويجعلها مداراً للنشاط والفعل السياسي.

تواصل حتى... الخديعة

كان توجهنا، نحن كوادر الحركة العونية، يقوم على التواصل الفكري والسياسي مع غيرنا من القوى والجماعات السياسية في المناطق اللبنانية كلها. فتولى رفاق لنا في «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» التواصل مع الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وحزبه، وتولى آخرون نسج علاقة مع «حزب الله»، وتوليت أنا في المتن الشمالي الإتصال بقيادة الحزب السوري القومي الإجتماعي في ضهور الشوير وبولونيا. وكانت لنا منذ بداية 1990 لقاءات متكررة مع القيادة والمسؤولين في الحزب السوري القومي الاجتماعي، غالباً ما كان يستضيفها ويرعاها، آنذاك، السيد أسعد حردان عميد الدفاع في الحزب. وقد أدت اللقاءات في 15 حزيران 1990 إلى فتح طريق الدوار – ضهور الشويرأمام المرور الطبيعي، بعدما كانت مقفلة سنوات طويلة. وفي 11 تشرين الاول 1990 اتصل بي السيد حردان وطلب مني الحضور إليه، فقمت مع المسؤول العسكري لحزبه في المتن الأعلى، بجولة على طول الطريق التي تربط ضهور الشوير ببلدة عينطورة المتنية، حيث شاهدت بأم العين أرتال الدبابات وحاملات الجند والشاحنات العسكرية في صفوف طويلة لا تنتهي، فأيقنت أن القيادة السورية أصبحت جاهزة للإنقضاض على المنطقة الحرة التي كان العماد عون يصونها، ولإقصاء الحكومة اللبنانية الشرعية والدستورية. بعد الجولة عدنا إلى الإجتماع بالسيد حردان حتى ساعة متأخرة من تلك الليلة في 11 تشرين الأول 1990، فاقترح علينا الإتصال بالعماد عون والتمني عليه الموافقة على اتفاق الطائف لتأمين المخرج الهادئ وتوفير ما قد ينجم عن عدم الموافقة عليه. بعدها علمت من السيد حردان أن هنالك فكرة نضجت لتقوم بموجبها كادرات تمثّل العماد عون بزيارة شتورا للإجتماع مع العميد غازي كنعان في السابعة والنصف من صباح 13 تشرين 1990.

لكن الإنقضاض العسكري السوري على المنطقة الحرة، متزامناً مع هذا الموعد، كان أكثر إنباءً من كل اجتماع.

حيوية الحالة العونية... وخيبتها

منذ بدايات انطلاقته سنة 1988 حتى مطالع الألفية الثانية، استطاع التيار العوني أن ينمو ويتسع في المجتمع المسيحي اللبناني، ويخاطب بيئات أخرى كثيرة في الجماعات والتيارات السياسية غير المسيحية في لبنان. فالخطاب السياسي العوني جذب إليه مجموعات شبابية واسعة من التيارات السياسية التاريخية الفاعلة في المجتمع المسيحي، وحظي بتأييد واسع في البيئات والقواعد الشعبية لهذه التيارات. ويمكن القول إن الحالة العونية استطاعت أن تفرغ الكثير من الأحزاب والقوى السياسية المسيحية من مضمونها ومحتواها على صعيد الحجم الشعبي والأطر والفاعلية التنظيمية. ذلك أن مجموعات كثيرة من مناصري هذه الأحزاب والتيارات وكوادرها الفاعلين، إلتحقوا بالحالة العونية التي لم تكن مجموعاتها متجانسة ولا متشابهة في مصادرها السياسية والإجتماعية، ولا في توجهاتها الفكرية، ولا في أطرها التنظيمية الفضفاضة. وهذا ما كان يشكّل عامل قوة وحيوية في نشاطاتها المختلفة والمتنوعة. والرابط الذي كان يجمع بين مجموعات الحركة العونية، كان أقوى بكثير من الروابط السياسية -الأهلية التقليدية، ومن السجالات والعلاقات القائمة في المجتمع المسيحي وغير المسيحي أيضا. فالمبادرات العفوية والموضعية النابعة من خيارات المجموعات والأفراد واختباراتها، والتفاعل في ما بينها، وابتكار أشكال التحرك والتنظيم، شكّلت خروجاً على مألوف الحركات السياسية اللبنانية المعروفة. وهذا ما جعل هذه الحركة السياسية بعيدة عن الدوغمائية والعقائدية والبراغماتية

والمحسوبية والإستزلام والنفعية السائدة في العمل السياسي، وأدى إلى مدّها بالزخم في مجتمع مسيحي مكبوت ومقموع وخائف في حقبة الإحتلال السوري الطويلة.

ومما جعل هذه الحركة السياسية غير مسبوقة أيضا، هو نشاطها وحيويتها في إطار المبادىء الأساسية لمفهوم الوطن والمواطن وحريتهما، وتحت عنوان عام وإساسي قوامه مفهوم الحق الطبيعي في النشاط السياسي الذي لا يخضع للترخيص والمراقبة في الدول التي تطبّق شرعة حقوق الإنسان ومبادئها. وقد يكون هذا كله ما حمل الأستاذ منح الصلح على القول مرة عن الحركة العونية، ان «هؤلاء القوم أعطوا أفضل ما عندهم وفي نفوسهم».

لكن المفجع ان عودة العماد ميشال عون من منفاه الفرنسي إلى لبنان في 7 ايار 2005، ذهبت بتجربة «التيار الوطني الحر» في أثناء غيابه، أدراج الرياح والأهواء الشخصية لملهم هذه الحركة. فالكثير من المجموعات والكوادر الناشطة والتي تكوكبت وصنعت تجاربها في هذا التيار العريض، قامت بحركة عكسية أو معاكسة للحركة التي استمرت طوال عقد ونصف العقد من السنوات في غياب العماد ميشال عون، فراحت تنفضُّ عن التيار وتخرج من صفوفه حائرة خائبة، لتعود إلى الجماعات والتيارات السياسية التي كانت قد خرجت منها في الوسط المسيحي اللبناني.

«التيار» في المجتمع المدني

بين 1991 و2000 عاشت الحركة العونية منعطفات وتحولات كثيرة، يمكن اليوم اختصارها في العناوين أو المحطات الرئيسية الآتية:

- 1991 - 1992 كانت مرحلة توزيع البيانات وكتابة الشعارات على الجدران، في خفاء الليالي والخوف، فيما كان الإحتلال السوري، عبر وزير

إعلامه اللبناني ميشال سماحة، يمنع إذاعة أغنية لفيروز، لأنها ترمز إلى مرحلة العماد عون.

– في 1992 قمنا بأوسع مقاطعة للإنتخابات النيابية، فبلغت نسبة المقاطعة 87 في المئة.

– شهد عام 1993 بدايات النشاط الطالبي العوني الواسع في الجامعات والمدارس الثانوية، فأصبحت هذه البؤرة الأساسية للاحتجاج السياسي على الاحتلال السوري.

– بين 1993 و1995 توسّع النشاط العوني إلى النقابات المهنية، فخضنا المعركة النقابية الأولى الناجحة في نقابة الأطباء، وفزنا برئاستها في شخص الطبيب فائق يونس. أما في نقابة المهندسين فترسّخ حضورنا، وأوصلنا الأستاذين حكمت ديب وسليم الشمالي إلى عضوية مجلس النقابة. وفي هذه المرحلة أسّسنا أيضا «المنبر الوطني» الذي أعد ونشر الكثير من الأبحاث والتقارير والمذكرات التي تشرح توجهاتنا ومواقفنا، وأرسلها إلى منظمات وهيئات سياسية محلية ودولية. وعلى الصعيد التنظيمي أوجدنا ما سمّي «المنسقية العامة» لـ«التيار» برئاسة اللواء نديم لطيف. أما الإطار العام الواسع الذي ضم القوى السياسية المعارضة للاحتلال السوري، فكان «المؤتمر الوطني اللبناني» الذي شاركنا فيه إلى جانب «المعارضة الكتائبية» وروجيه إده، حزب الوطنيين الأحرار، ومجموعات الكتلة الوطنية. وقد عقد هذا المؤتمر خلوات في باريس في حضور العماد عون.

– في 1996 خضنا معركة مقاطعة الإنتخابات النيابية في لبنان.

– سنة 1998 عشنا منعطفا سياسياً أساسياً تجلى في مشاركتنا في الإنتخابات البلدية، وكانت هذه مشاركتنا الأولى في ما يسمّى الأجسام التمثيلية الوسيطة. وقد كلّفت مع نبيل لحود والياس أبو غصن الإدارة الميدانية لمشاركتنا في الإنتخابات البلدية. وأذكر انني وضعت تقريراً عن

هذه التجربة خلاصته اقتراح بعدم إقحام «التيار» في زواريب المناطق والعائلات، وقد كرّرت هذا الرأي في مناسبات لاحقة مماثلة.

– في 6 شباط 1999، كانت الإطلالة العلنية والتنظيمية الأولى لـ«التيار الوطني الحر» من فندق الكسندر في الأشرفية، حيث أعلن عن مسؤولي المناطق والأقضية والقطاعات، وأعلنا رسميا عن التنظيم الذي ضم 22 هيئة نقابية ومهنية وطالبية ومناطقية، ليشكل رؤساء هذه الهيئات الجمعية العامة أو الهيئة العامة التي كانت برئاسة اللواء نديم لطيف. وإلى جانب هذه الهيئة تشكلت هيئة سياسية من 12 عضواً برئاسة الأستاذ يوسف سعدالله الخوري، وكان دورها متابعة الشؤون السياسية والرقابة على عمل الهيئة العامة. وكانت الهيئتان تجتمعان دورياً بالتنسيق الكامل مع العماد ميشال عون.

– في 7 آب 2001 دُهم المقر الرئيسي لـ«التيار الوطني الحر» واعتقل معظم كادراته على أيدي أجهزة سلطة الوصاية السورية. فأعقب ذلك إعادة «كودرة» سريعة للجسم التنظيمي لـ«التيار».

– في 2002 و2003 خاض «التيار» معركة الإنتخابات في المتن الشمالي بحضور لافت وأساسي داعماً السيد غبريال المر. ثم خاض «التيار» أيضاً المعركة النيابية في قضاءي بعبدا وعاليه عبر مرشحه الاستاذ حكمت ديب، بكثافة عددية لمناصريه، وتنظيم قلّ نظيره.

الاعتقالات والانقلاب التنظيمي

طوال هذه الحقبة من النشاط والمنعطفات والتحولات، لم يكن عدد كوادر «التيار» الأساسيين والفاعلين والمنظمين يتجاوز الـ300 ناشط، يمكن تسميتهم النواة الصلبة الأساسية في الجسم العام لحركتنا السياسية النضالية.

جمع «التيار الوطني الحر» في صفوفه ناشطين وناشطات من فئات متوسطة وما دون المتوسطة والشعبية. والجهد المضيء الذي بُذل كان كثيفا ومضنياً في ظروف صعبة من المطاردات والملاحقات والإعتقالات اليومية للناشطين الذين كان عليهم متابعة نشاطات وشؤون كثيرة: التأطير والتنظيم و«الكودرة» وصوغ البيانات والمواقف السياسية والإعلامية وتوزيعها، إحياء ندوات ومحاضرات وإقامة اجتماعات أسبوعية وإطلاق نشاطات مختلفة منها التظاهرات في مناخ من القمع والمطاردة اليوميين، ومتابعة شؤون المعتقلين والسجناء من «التيار» مع محامين ومع الأهل. وفوق هذا كله كان على الناشطين تأمين معيشة عائلاتهم ورعايتها في جو من الخوف الدائم والدهم والإعتقال.

في أثناء حملة الدهم والإعتقالات الجماعية الواسعة التي تعرض لها «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» في 7 و9 آب 2001 (أسفرت العملية عن اعتقال نحو 120 كادراً من قيادة «التيار» العليا والوسطى، ونحو 80 آخرين من «القوات»)، أقفلت القوى الأمنية المسيطرة مقرّنا، فاجتمع في منزلي في قرنة الحمرا، ليلة 9 آب، نحو 200 ناشط من «التيار» للتداول في ما جرى ويجري. أذكر هذه الواقعة - المنعطف المشهودة في تاريخ حركتنا ونشاطنا السياسي، لأشير إلى الشجاعة والجرأة اللتين حملتا محطة M.T.V التلفزيونية ومديرها غبريال المر على فتح المحطة لبث يومي مباشر دفاعاً عن المعتقلين وقضيتهم، مما حمل السلطة، لاحقاً، على الانتقام من الـM.T.V باقفالها واسكاتها.

بعد حملة الدهم والإعتقالات هذه، ونتيجة المشاورات مع العماد ميشال عون في فرنسا، قرّ الرأي في «التيار» على أن يعيّن عون قيادة ظرفية وموقّتة، باسم «الهيئة التنفيذية»، مهمتها لملمة صفوف «التيار» وسوس شؤونه في ظل الأوضاع التي نجمت عن حملة الإعتقالات. واذا

كان هذا الإجراء قد أغضب بعض الناشطين الأساسيين الذين قدّرتُ موقفهم وملتُ إلى رأيهم، فان الظروف العامة في «التيار» لم تكن تسمح، آنذاك، باجراء انتخابات تمثيلية فعلية. لذا عيّن الجنرال عون اللجنة التنفيذية الموقتة على النحو الآتي: إلياس الزغبي للتوعية، حكمت ديب للنشاطات، عبدالله خوري للتعبئة والتنظيم، ميشال شدرليان للعلاقات العامة، جورج حداد للإعلام، جبران باسيل للشؤون الإدارية، وفادي بركات لشؤون حقوق الإنسان ونقابة المحامين.

إستمر الوضع التنظيمي لـ«التيار الوطني الحر» على هذه الحال حتى الإنتخابات النيابية الفرعية في بعبدا - عاليه في أيلول 2003، والتي سبقتها انتخابات المتن الشمالي الفرعية في العام 2002. وفي هذه الأخيرة جسّدت الإنتخابات معركة وطنية شاملة في مواجهة الإحتلال السوري ورموزه المحلية، وعلى رأسها ميشال المر صاحب الحجم الأكبر في المتن الشمالي، إضافة إلى الحزب السوري القومي الإجتماعي وحزب البعث العربي الإشتراكي، وسائر المنظومة التي ما أن عاد الجنرال عون من منفاه الفرنسي في 2005، حتى تحالف معها مجسداً دور ذئبة روما المرضعة لهؤلاء جميعاً.

أما بعد انتخابات بعبدا - عاليه، فقد انتبهنا في «التيار» إلى أن هاتين المعركتين الإنتخابيتين أكسبتانا استقطابا واسعا وكثيفا، يستدعي إعادة الهيكلة التنظيمية لصفوفنا، كي تتمكن من استيعاب الطاقات الجديدة وتنظيمها وتنشيطها وتركيز حضورها، وصولاً إلى إطلاق الحيوية النضالية والسياسية والخروج من التعب التنظيمي. وبصفتي مسؤول التعبئة العامة في «التيار» نقلت إلى الجنرال عون هذه المسألة. وفي أثناء التواصل معه قال إن التشاور جارٍ لوضع ترتيبات جديدة تؤدي إلى إعادة هيكلة «التيار» وإطلاق نشاطه، واتفقنا على تشكيل مجموعات مهمتها

طرح الأفكار والإقتراحات حول الإطار التنظيمي، وجمعها وتحليلها وتنسيقها وتبويبها وبلورتها. وبناء على هذا الإتفاق تشكلت، بالتشاور مع الجنرال، نحو 18 مجموعة باسم «مجموعات الإستشعار» (نحو 300 شخص) التي راحت تجمع الأفكار والإقتراحات والتجارب وتصوغها كتابة، لإرسالها إلى العماد عون لدراستها. لكن قبل إرسال عصارة هذا العمل إليه في باريس، فاجأنا العماد بإرساله إلينا قراراً بمشروع تنظيمي كامل وجاهز، يعيّن بموجبه 220 كادراً في مواقع «التيار» التنظيمية كافة، من مسؤولي المناطق والهيئات النقابية المهنية والعمالية والطالبية والإدارية كلها، مع مساعديهم.

كان القرار غريباً ومفاجئاً، وضارباً عرض الحائط بكل ما اتفقنا عليه، وكذلك بنشاطنا وجهدنا التنظيمي اللذين بذلا في «التيار» كله وفي «مجموعات الإستشعار»، لنكتشف أن غاية إعداد الإقتراحات والمناقشات لم تكن سوى لإلهائنا وصرف انتباهنا عما كان العماد عون يطبخه في باريس مع أقاربه من أمثال آلان ونعيم عون وجبران باسيل، لتعيين الهيئات التنظيمية في «التيار» كأننا لم نكن سوى مطية لإيصال حاشيته التي أطبقت على مفاصل «التيار الوطني الحر» تحضيراً للمرحلة المقبلة، ولما سوف نشهده من التفاف على الغاية النبيلة التي تأسس «التيار» لأجلها.

تململ صامت وبازار نيابي

حصل تململ في صفوف «التيار» آنذاك. أنا ومعظم ناشطي «التيار» في منطقة المتن الشمالي، سجلنا اعتراضنا على القرار التنظيمي الجديد، فجمعنا تواقيع أكثر من 30 كادراً في المنطقة وأرسلناها إلى العماد عون، ثم اتصلنا به وقلنا له ان المشروع لن يمرّ. لكن الإعتراضات كانت كثيرة ومتباينة بين

ناشطي «التيار» في الكثير من المناطق. وهي ترجحت بين الإعتراض من دون الجهر به علنا وبالأسماء، وبين التململ الحائر والصامت. وهؤلاء المعترضون سرعان ما تبينوا أن خطوتنا العلنية في الإعتراض كانت صائبة، لذا راحوا يغادرون صفوف «التيار» في مراحل متلاحقة، فشكّل خروجهم نزيفاً مستمراً منذ ذلك الحين حتى الساعة، مروراً بمرحلة عودة العماد عون من المنفى سنة 2005. وهكذا صار الهيكل التنظيمي لـ«التيار الوطني الحر» كناية عن جماعة عصبوية تأتمر بأوامر عمادها، وقوامها إطار ديكتاتوري ركيزته إطلاق الأوامر والأحكام وتنفيذها، واحتكار الإطلالات الإعلامية المحصورة بالحاشية الضيّقة.

عشية انتخابات بعبدا-عاليه الفرعية، بدأ ظهور السيد إبراهيم كنعان في خضم التحضير للمعركة الإنتخابية. وجاء حضوره هذا بمعية الأستاذ حكمت ديب، وقد فوجئ ناشطو «التيار» بظهور كنعان غير المعروف من قبل بحضوره في حركتنا ونشاطاتنا، بينما كان الرجل يتردد على البيوتات السياسية كلها في المتن الشمالي، طامحاً في ولوج باب النيابة. وحين لم يحالفه الحظ مع أي من تلك القوى، انتقل بعدّته المادية إلى كنف «التيار الوطني الحر». لذا قمت بمعارضة قوية داخل «التيار» لسلوك ابراهيم كنعان وحضوره وسخائه المالي داخل «التيار» حيث أراد أن يفتح بازاراً سياسياً. وهذا ما حاولت إفهامه له شخصياً، قائلاً إن «التيار» غير مدرج في لوائح البورصة التي يحاول مع بعض أقارب العماد عون أدراجه فيها، عبر السخاء المالي. فنحن قيمة إنسانية ونضالية وتاريخية لا تعرض في البورصات. وهكذا راحوا يهددوننا بأنهم سوف يصلونه إلى النيابة، قائلين إن سبب رفضي سلوكهم هو عدم اختياري أنا شخصياً للترشيح إلى المقعد النيابي. لكن الذي يحلم بمقعد نيابي عبر تزكية العماد ميشال عون ورغبته، حيث تلعب الولاءات والإستزلام في هذه الدائرة، لا يقوم بمعارضة تنظيمية

في داخل «التيار» منذ ما قبل الإنتخابات، بل يسكت ويستكين ويوالي ويستجيب وينتظر متحيناً الفرص. هذا مع العلم ان العماد عون نفسه كان يقول ويردّد إن اللجنة التي عيّنها وضمّتني آنذاك في أواخر العام 2003، كانت تضم أبرز مرشحي «التيار» لانتخابات الـ2005.

ظاهرة ابراهيم كنعان في 2003، صارت هي السائدة بين مرشحي جماعة عون في انتخابات 2005 النيابية العامة، بعد عودة الجنرال إلى لبنان. فأثناء التحضير لهذه الانتخابات أقيم في الرابية بازار نيابي، ضرب عرض الحائط بديهيات ما ترقى إليه القوى المقاومة سلمياً للإحتلال السوري.

في وداع الصنم

أنا الذي كنت أحاول المشاركة في صوغ أطر تنظيمية تتناسب مع مرونة النضال والنشاط السياسي لـ«التيار الوطني الحر»، اكتشفت في أواخر العام 2003 النازع الديكتاتوري في سلوك العماد عون وتصرفاته. ومع رفاقي في المتن الشمالي سجلنا اعتراضنا العلني في نهايات ذلك العام نفسه. أذكر من وقائع الإتصالات الهاتفية مع العماد عون آنذاك، أنه قال لي ولرفاقي المعترضين، حرفياً: «أنتم لا تمتلكون ثقافة متمكنة في الديموقراطية. فالرئيس الأميركي في أفضل الديموقراطيات، يتبع مبدأ تعيين إدارته الجديدة». وعلى ما أذكر كان جوابي له هو الآتي: «الرئيس الاميركي يعيّن مستشاريه فقط، حضرة الجنرال، وبعد أن تحصل مشاورات بينه وبين الكونغرس الذي يوافق على التعيين. لكن الرئيس الأميركي لا يعيّن الكونغرس. أما أنت فقد عيّنت الكونغرس والمستشارين والوزراء، جنرال، من دون الرجوع إلى أية هيئة أو الإستناد إلى أي ضوابط. لذا نحن لن ننفذ، جنرال». وفي نهاية الإتصال قال: «مرّقلي هـَ الموضوع، وبعدين منعمل اللازم»، فجاوبته بأنني أعتذر، لأنني لست

من المساومين.

ربما عليّ أن أذكر أنني كنت قد علمت مسبقاً أن الرجل كان يمهد السبل لعودته إلى لبنان، ضارباً عرض الحائط بالأسباب كلها التي أوصلته إلى التوهج، كأنه لم يكن يرى في الجمهور العريض الذي استجاب نداءه وحمل لواء قضيته الوطنية، أكثر من مطية للوصول. أقول هذا لأنه تبيّن لي من خلال معلومات وصلتني آنذاك من العاصمة الفرنسية في العام 2004، تفيد أنه كان يستقبل مسؤولين في النظام السوري، لتكون عودته على حساب القيم التي ناضلنا من أجلها وحساب المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. وفي هذا المجال لم يعد سراً ما أكده مراراً السيد فائز القزي عن الكثير من تبادل الإتصالات والتحيّات التي قام بها بين القيادة السورية والعماد ميشال عون تأميناً لعودته إلى لبنان، وكيف أن الرئيس إميل لحود دخل على الخط عبر مبعوثين إلى باريس، أتموا صفقة العودة.

في الإتصال الأخير بيننا أذكر أنني قلت للجنرال عون إننا كلانا «نتساوى في الكرامة، رغم تفاوت المسؤوليات بيننا، لكنني أستطيع القول إنك حوّلت شخصك إلى صنم، ودخلت إطار الصنمية، بدل أن تتفاعل. ورغم قوة نبضك التاريخي ونبض حركتك السياسية (وكان الجنرال يستمع من دون تعليق)، دعني أقول لك إن عبادة الناس لشخصك بدأت تحملهم على أن يُسمعوك ما تحب أن تسمعه من الكلام، لكنني أؤكد لك أن العبادة والتسليم الكامل لشخص واحد يعطلان دور العقل والمنطق والتفاعل الحرّ بين البشر، فكيف في حركة سياسية؟!»

حدث ذلك في أيلول 2004 وكنت منذ أواخر العام 2003 قد جمدت نشاطي في «التيار» الذي رأيت أنه لم يعد سوى جماعة الجنرال عون أو التيار العوني بامتياز.

كنا نحو 30 من رؤساء الهيئات في المتن الشمالي، حين جمدنا نشاطنا في

«التيار الوطني الحر» في أواخر ذلك العام. أما إطار تفاعلنا فكان يشمل نحو 500 شخص على الأقل في هذه المنطقة. وهؤلاء خرجوا في معظمهم من صفوف «التيار» الذي تنكّر لهم من دون أن يرف جفن لأحد. وهذا دليل على القدر الكبير من قلة المسؤولية السياسية والوطنية والتضحية بكل شيء على مذبح الأنانيات والوصولية والمصالح الشخصية وتعظيم النفس.

أنا أو لا أحد

إذا نظرنا اليوم إلى سلوك العماد ميشال عون السياسي ومواقفه العامة والشخصية كلها مقارنة مع بداية حركته سنة 1989، في ضوء المنعطف الكبير والخطير الذي أصاب «التيار الوطني الحر» منذ عودته إلى لبنان سنة 2005، نستطيع أن نربط ذلك بتأزيمه الوضع اللبناني الراهن منذ نهايات سنة 2006. والرابط العميق بين هذين الوضعين المتباعدين زمناً هو شخص العماد عون الكريم الذي يقوم على معادلة: أنا أو لا أحد.

فالرجل الذي تصرّف ويتصرّف بتيار شعبي، سياسي وتاريخي عريض في المجتمع المسيحي، على النحو الذي انتهجه العماد عون في تصرفه بهذا التيار العريض الذي يجسّد قلقاً على المصير وتوقاً إلى خلاص دستوري يضمن حق المسيحيين في الحرية والإستقلال والكرامة، ليس برجل سياسة ومسؤولية، بل هو رجل مقامرة. وفي هذا المنظور أجد أن لا «حرب التحرير» ولا «حرب الإلغاء» كانتا خطأ، أو ناجمتين عن سوء التقدير – مع تأكيدي المطلق للدور السوري المعتدي في تلك الحقبة – بل تجسدان حادثتين كبيرتين في سياق مقامرة متصلة يقوم بها رجل يقول اليوم في نفسه: أنا آخر ما يهمني أن يرضى المسيحيون عني أو يغضبون مني، ما دام مليون شيعي يأتمرون بأوامري. ومن يسترسل على هذا النحو

مع أوهامه وصورته العظامية عن نفسه، وجب عليه أن يفقه أن لا دور له في ولاية الفقيه سوى أنه يلي القرار ولا يصنعه.

الجمهور البريء والحاشية

منذ سنة 1990 كان لـ«التيار الوطني الحر» رأي واضح وصارخ في سياسات «حزب الله». وهو كان ينفرد بهذا الرأي الواضح بناءً على منطلقات الفكر الكياني اللبناني لـ«التيار» منذ انطلاقه في مواجهة الاحتلال السوري. وطوال حقبة هذا الاحتلال كانت لـ«التيار» مواقف واضحة وصريحة من مسألة الفساد الذي كان مستشرياً في الطبقة السياسية الحاكمة والموالية للنظام السوري.

أما الإنعطافة التي انعطفها «التيار» منذ عودة الجنرال عون سنة 2005، وتحالفه مع «حزب الله»، فجعلاه حكماً متحالفاً مع النظام السوري. وحين يُسأل العونيون اليوم عن هذا الأمر، وعن منحهم البراءة للنظام السوري مما حدث ويحدث في لبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، يروحون يتحدثون عن الفساد والتخريب اللذين حصلا في البلاد إبان الإحتلال السوري، محمّلين مسؤوليتها للرئيس رفيق الحريري والفريق السني في لبنان. وإذا كانت هذه الوجهة قائمة في التسعينات، فإنها أصبحت أكثر من واهية منذ سنة 2005، وهدفها الوحيد تبرير التحالف بين العونيين و«حزب الله»، ومنح البراءة لنظام دمشق.

لقد هيمن اليوم العامل الشخصاني والإطار الشخصاني على توجه جماعة العماد عون. والشخصانية هذه بدأت في البروز منذ سنة 2003، وتضخمت منذ ذلك الحين، حتى جرى اختزال «التيار» بأشخاص، منهم ابن أخت العماد عون آلان عون وصهره جبران باسيل. فمنذ سنتين صرّح عون في صحيفة «السفير»، 12 نيسان 2006، قائلاً: لو كان في «التيار»

خمسة أشخاص مثل جبران باسيل، لكنت استغنيت عنه. وهذا يشكل إهانة صارخة على مساحة «التيار الوطني الحر» من لبنان إلى أصقاع المغتربات.

منذ سنة 2005 جذبت أضواء العمل العام والسلطة، الجماعة العونية، من دون أن تدخل إلى السلطة أو تتمثل فيها. والنجاح الباهر التي تحقّق لهذه الجماعة في انتخابات 2005 النيابية، جعل البعض منها يعيش في حال انتظار ولوجه باب النيابة والوزارة والوظائف الحكومية الأخرى، معتبراً أن دخول العماد عون الوزارة، من دون وصوله إلى الرئاسة الأولى، سوف يمنحه عدداً من الوزراء والمديرين العامين في الدولة، ولا بد أن تكون هذه المناصب من نصيب المحظيين.

لكن علينا ألا ننسى أن شريحة كبرى من العونيين الذين أوكلوا مصيرهم وتطلعاتهم وآمالهم إلى العماد ميشال عون، تتمتع بنيات حسنة وطيبة. أما المستمرون اليوم في الدائرة المقربة من العماد عون، قرروا تجيير ذواتهم وقناعاتهم ومصائرهم وضمائرهم كلها للعماد عون، من دون رأي ولا مساءلة، معتبرين أن الرجل ألمع وأذكى من الجميع، ويستطيع وحده التفكير عن الجميع واتخاذ القرارات عنهم وباسمهم.

أخيراً يمكن تقسيم الجماعات المستمرة في ولائها للعماد عون اليوم، ثلاث فئات:

– فئة الوطنيين اللبنانيين المسلّمين ببراءة وعلى السجية زمام أمرهم وولائهم لشخص العماد عون، لأنه حمل لواء القضية منذ سنة 1989.

– فئة أصحاب المصالح والمآرب من المتسلّقين والوصوليين الموعودين بالنيابة والوزارة والوظائف الحكومية في الفئة الأولى.

– فئة كانت تسبح داخل إطار التضامن والتكامل بين العماد عون والرئيس إميل لحود، مشكّلةً خيوط الربط بين الرجلين منذ سنة 2003.

والفئة هذه هي من المتسللين بين الجماعات والمجموعات السياسية، وتحترف الخِدع والألاعيب مدعومة من أجهزة مخابراتية وأمنية ومالية.

5

قاتل الأحلام

شهادة عضو سابق في «الهيئة التأسيسية» لـ «التيار».

لهاث خارج الزمن

أنا المولود سنة 1959 في بلدة مارونية في عكار، بدأت سنة 1993 أشارك غيري من ناشطي «الحركة العونية» المشتّتين منذ 13 تشرين الثاني 1989، في إحياء الحركة وبعثها من جديد، بل من الصفر تقريباً. كان نشاطنا متواصلاً ومحموماً: صلات واتصالات واجتماعات، شعارات على الجدران ومناشير... فيما الخوف والحصار يزيدان حميّتنا وحماستنا، كأننا نعيش الزمن مضاعفاً أو نلهث خارج الزمن العادي، وفي حال من سكر الفتوة والشباب نطلق العنان لحلمنا الكبير: إزالة الإحتلال السوري وتحرير لبنان. كانت المرحلة شديدة الصعوبة، لكننا لم نكترث بالصعاب. ضباط الجيش الذين كانوا ركيزة أساسية في «الحركة العونية» قبل 13 تشرين الأول 1990، انكفأوا وتفرّقوا وابتعدوا، فلم نعد نتصل بهم، ولا هم بادروا إلى الإتصال.

* سُجلت هذه الشهادة في كانون الثاني 2008، واشترط صاحبها عدم الإفصاح عن إسمه لأسباب مهنية وشخصية.

لا الخوف كان يلجم عزيمتنا، ولا المطاردات والإعتقالات الإعتباطية والتحقيقات وعذاباتها الجسدية والمعنوية. أما التهديدات المستمرة التي كانت تلاحقنا عبر الإتصالات الهاتفية المفاجئة، فقد تعوّدنا عليها، فلم نعد نأبه لها. في البداية كنا نخاف الضباط ورجال الأمن الذين يطاردوننا باتصالاتهم، فيسألوننا أين كنا أمس وقبل الأمس، وماذا فعلنا ولماذا ذهبنا إلى هنا أو هناك؟ قبل أن يطلعونا هم على تحركاتنا ليعلمونا أننا مراقبون دائماً وملاحقون وتحت رحمتهم، علّنا نخاف ونمتنع عن نشاطنا.

حين كان أحدهم يطلب مني أن أوافيه إلى لقاء على فنجان قهوة، أو آتي في موعد محدد إلى مركز المخابرات، كنت ألبي في البداية. وكثيرة هي مرات بقائي ساعات منقوعاً في الشمس أو البرد على باب المركز، منتظراً وصول ضابط المخابرات الذي طلب مني المجيء، فلا يأتي أحياناً، وإن أتى يروح يسخر مني بأسئلته. وفي الحالتين كانت غايته إشعاري بالهوان والإهانة، بعد الساعات الطويلة من ضجر الإنتظار وقنوطه ومذلته، حيث أمكث، هكذا، بلا هدف ولا معنى، يتأكلني غضب كضيم، وتعب معنوي كالخواء ينهشني ويتركني مخدّراً، كأنني شيء مهمل وفائض عن الحاجة في مكان زريّ يبعث على الغثيان. لكنني شيئاً فشيئاً تجرأت على ألّا ألبّي مثل هذه المواعيد، وصرت أقول لرجل المخابرات الذي يتصل بي هاتفياً، إنني لن أوافيه، وليفعل ما يشاء، فلا يفعل شيئاً. وهذا كان يزيدنا جرأة واندفاعاً وينزع الخوف من صدورنا. أما في حملات المطاردة والإعتقالات الدورية، فكغيريَ من الشبان «العونيين»، ذقت نصيبي في التوقيفات الإعتباطية والمهانات. وكثيرة هي الأيام التي تغيّبت فيها عن بيتي وأسرتي الخائفة، هارباً من احتمال إعتقالي، لأنام ليالي في الأحراج.

حصاد الشباب المر

اليوم، بعد 15 سنة من ذلك النشاط المحموم، والظلم الذي عرّضت له أهلي وزوجتي التي أمضت أوقاتاً طويلة في الجزع، لا أستطيع تفسير قدرتنا على تحمل تلك الضغوط. لكنني أستطيع القول إنني حزين حزناً قاسياً على تلك السنوات الجميلة والمريرة من شبابنا الذي لم نحصد منه، نحن قدامى ناشطي «التيار الوطني الحر»، سوى المرارة والقنوط واليأس، بعيد عودة العماد ميشال عون إلى لبنان المحرّر من الإحتلال السوري سنة 2005.

لا أعلم إن كنت نادماً على ما فعلنا في تلك السنوات، لكنني أجزم ان للأسى مكاناً كبيراً في قلبي وعقلي، من دون أن أقوى على رمي ما آلت إليه أحوال «التيار» والبلاد في وجه أحد. فأنا لا أحمّل العماد عون وحده مسؤولية ما حصل، لأن الرجل أقل من أن يتحملها، ولأن مجتمعنا كله، وخصوصاً المسيحي، ضالع في هذه المأساة التي أشعر أحياناً انها تبعث على الملل واليأس.

عروبة والمخابرات

قاسياً وصعباً كان عملنا ونشاطنا في منطقة عكار التي، كلما عدت إليها من بيروت، أشعر أنني خرجت من لبنان ما أن كنت أصل إلى مدينة طرابلس، واتجه شمالاً. فقبضة الجيش السوري ومخابراته كانت أقوى في طرابلس وعكار مما في غيرهما من المناطق اللبنانية. والأهالي هناك كانوا أكثر إنصياعاً لسلطة الإحتلال العرفية، وربما أكثر تخاذلاً حيالها، من دون فرق بين المسلمين والمسيحيين الذين كان وجهاؤهم والنافذون منهم يتبارون في التقرب من ضباط المخابرات متزلّفين في تكريمهم، فيذبحون الخراف على شرفهم جرياً على عادة بدوية وعشائرية في الكرم والتكريم

وتقديم الولاء والطاعة. الذبائح هذه، غالباً ما كانت تُنحر في العراء على الطرق والشوارع تحت لافتات كُتبت عليها عبارات تبجّل المحتل وتمجّده. حتى إن رؤساء بلديات بعض القرى والبلدات المسيحية كانوا ينشدون أشعاراً زجلية في مديح ضباط مخابرات الإحتلال وجيشه، في الحفلات التي يحيونها على شرفهم في المناسبات السياسية للنظام السوري، كذكرى حرب تشرين (1973)، وذكرى «الحركة التصحيحية». وكان أولئك الضباط يسترسلون في جبروتهم وتشاوفهم ممتلئين اعتزازاً بأنفسهم، على خلاف أحوالهم في بلدهم وديارهم، حيث يعيشون في قلة ومهانة أين منهما الوفرة والتسلّط اللذان يحظون بهما في الديار اللبنانية؟!

لكن ابتزاز ضباط المخابرات والجيش السوريين وتسلّطهم، كانا أشد وطأة ومضاضة على المسلمين السنّة منهما على المسيحيين، في حال إظهارهم شيئاً من التململ وقلة الرضى والولاء والطاعة حيال تسلط الضباط وابتزازهم. ربما لأن ذوي القربى الذين يمتون بنسبهم إلى أمة العروبة والأسلام، مطالبون أكثر من المسيحيين «الإنعزاليين» بتقديم آيات الطاعة والولاء لـ«شقيقتهم الكبرى»، سوريا، التي سلّموا لها بتنصيبها نفسها رائدة العروبة و«قلبها النابض». لذا كان على مزارعي عكار، ما إن يقطفوا القطفة الأولى من بساتين الفريز، أو يحلبوا الحلبة الأولى من ضروع ماشيتهم، حتى يقدموا أجزاء منها عربون وفاء وولاء منهم للعروبة، أي لضابطي المخابرات السورية محمد مفلح ونبيل الحشيمي.

براءة مريدي الغائب

حتى سنة 1998 ظل نشاط «التيار العوني» يقوم على مبادرات مجموعات موزعة في المناطق والجامعات والهيئات النقابية، بأقل قدر

ممكن من التنسيق والتنظيم والتواصل. وحين اتسعت دوائر هذا النشاط وبدأت تتصل وتتقاطع وتتفاعل في ما بينها بعدما تصاعدت وتائر عملها وحضورها، برزت فكرة وضع هيكلية تنظيمية ما لـ«التيار». لكن الجنرال ميشال عون المقيم في منفاه الفرنسي، كان منذ البداية ينفر من فكرة التنظيم والتأطير، ومن فكرة وضع برنامج عمل واضح ومحدد، مصرّاً على الإكتفاء بتواصله اليومي، الهاتفي أو بالفاكس، بكل من كوادر «التيار» على انفراد، منقِّلا اتصالاته هذه بينهم، ومن واحد إلى آخر، من دون تنسيق، ومن دون أن يطلع هذا أو ذاك على مضامين اتصالاته بهؤلاء أو أولئك. كأنه في هذا أراد أن يبقي الخيوط التنظيمية والمواقف كلها مربوطة بشخصه وحده لا غير، ليوجهها حسب مشيئته وإرادته الشخصية.

أذكر أنني كثيراً ما كنت أنزعج من طريقته هذه في توزيع اتصالاته بيننا على النحو المتضارب الذي يريد. لكننا جميعاً ما كنا نعير انزعاجاتنا هذه انتباهاً كبيراً في غمرة نشاطنا المتصل والمحموم. ومعظمنا كان يبرر له أفاعيله هذه باعتباره القائد الملهم والعليم بخفايا الأمور وبواطنها التي يستحيل علينا التبحّر فيها، حتى اننا اقتنعنا بقوله الدائم انه لا يجوز إنشاء هيكلية تنظيمية لـ«التيار» إلّا بعد زوال الإحتلال السوري.

حين كنا ننتبه إلى أنه يقرّب هذا الكادر ويستبعد ذاك في اتصالاته، وهذا ما كان يفعله منذ بدايات تجديد نشاطنا، لم نكن نعير هذا السلوك انتباهاً كبيراً ولا تستوقفنا دلالاته، حتى حين كانت اتصالاته تنصبّ على أقاربه ويمنحهم الحظوة والسلطة على حساب غيرهم من الكوادر الفاعلين.

من أساليبه في اتصالاته وتوجيهاته، على سبيل المثال، أننا حين كنا

نتخذ قراراً في المساء بعدم تعرّضنا في تظاهرة الغد لحاجز أمني ما، ونطلعه على قرارنا ويوافق عليه، نُفاجأ في أثناء التظاهرة بأنه يكون قد إتصل سراً بأحدنا ليقول له أن يقتحم الحاجز الأمني. غالباً ما كنا نردّ سلوكه هذا، آنذاك، إلى حسابات محددة هو الأقدر على التضلع بها، معتبرين أنها من أمور السياسة ومقتضياتها الخفية التي لا نفقه فيها نحن الغارقين في العمل اليومي على الأرض.

حين برز نشاط «التيار» في صفوف الطلبة في الجامعات، وخصوصاً في الفروع الثانية من الجامعة اللبنانية وفي جامعة القديس يوسف، وأصبح الطلبة خميرة التحرك ضد الإحتلال السوري، مال الجنرال إلى حصر اتصالاته بكوادر الطلبة الذين راح، كعادته، يقرّب منهم هذا ويستبعد ذاك، من دون المرور بنا نحن الكوادر الميدانيين في «التيار».

في غمرة تلك المرحلة أذكر أنني حضرت خلوتين لكوادر «التيار» مع العماد عون في باريس، فتكوَّن لديّ انطباع عنه بأن خلوّه إلى نفسه في منفاه، أتاح له ما يكفي من الوقت للقراءة والإطلاع والتأمل والتبصّر في الأمور. ذلك أنه في كلامه معنا في تلك الخلوتين، كثيراً ما كان يبهرنا في استعماله حِكماً وعبارات وأمثالاً من اللاهوت والفلسفة والتاريخ وأقوال القادة التاريخيين. وهو كان يستعملها ويؤديها في نبرة حكميّة أخلاقية تأخذ بشغاف قلوبنا وجوارحنا وتؤكد لنا أنه بعيد النظر وواثق من صوابية القضية التي نناضل من أجلها. هذا من دون أن أنتبه آنذاك كم كانت تلك الحِكم والأمثال التي يتلوها علينا، منقطعة من سياقاتها وأوقاتها والمناسبات والأطر التي قيلت فيها، كأن الهدف الفعلي من إسماعنا إياها، لم يكن ليتجاوز تعبئتنا الأخلاقية وشحذ حماستنا وإبهارنا بكاريزما القائد العظيم الذي بكلمة منه أو عبارة أو شعار يستطيع أن يلهب عواطف جمهوره ومريديه وشعبه.

الآن وقت الزعران

... وعاد القائد إلى لبنان و«تياره» ومريديه وشعبه في 7 أيار 2005. وحين تشكّلت «الهيئة التأسيسية» لوضع نظام داخلي وهيكلية تنظيمية لـ«حزب التيار الوطني الحر»، كنت في عدادها إلى جانب نحو 110 من قدامى الكوادر والناشطين. وسرعان ما تكشف لكثيرين في هذه الهيئة ان العماد عون لا يرغب في إنشاء تنظيم، بل في إبقاء «التيار» على حاله، اي «حالة عونية» يتصدرها القائد الملهم الذي يظل شعبه طوع إشارته وكلامه ومواقفه. لكنه استمر في إلهائنا بمناقشات واجتماعات لا تنتهي، تتشكّل فيها لجان وهيئات، ثم يحلّها ويُنشىء غيرها، علّنا نيأس ونترك الأمور تسير على ما يرغب ويريد، أو نترك له «التيار» ونذهب في حال سبيلنا. وهذا ما بدأ يحصل فعلاً بعد كل اجتماع كنا نناقش فيه الكثير من أنظمة أحزاب أوروبية ولبنانية لكي نخلص إلى نظام تأسيسي لـ«حزب التيار». لكن مناقشاتنا هذه ذهبت عبثاً ومن دون جدوى. وحين أزف موعد الدعوة إلى انتخابات عامة للهيئات القيادية، في 18 آب 2005، أصر على أن يحتفظ لنفسه بتعيين الهيئات القيادية كلها في «التيار». وما إن حاولنا إقناعه بانتخاب ثلثي أعضاء المكتب السياسي فقط، على أن يعيّن هو ثلثه الثالث، حتى جُنّ جنونه وهبّ صارخاً في غضب: أنتم تريدون أن تخصوني، رافعاً يده عالياً مؤدياً بها الحركة التي تمثّل فعل الإخصاء.

في المناقشات المبتسرة التي حصلت في الأجتماع - الخلوة تلك، أذكر أيضاً أنه وقف قائلاً: الآن يا شباب بدّنا نشتغل سياسة، وقت النضال والمقاومة خلص، بدّنا ندخل إلى الحياة السياسية، والسياسة كلها كذب وخداع وخبث. وحين انتبه أن كلامه هذا وقع علينا وقوع المفاجأة، وإلى أننا نستمع إليه واجمين مستغربين، استدرك قائلاً في محاولة لإرضائنا

ومؤاساتنا: اليوم لم يعد الوقت وقتكم، أنتم شباب أوادم، وأنا صار بدّي زعران.

أنا الذي كنت بين الحاضرين في تلك الخلوة في فندق «وست هاوس» لم أصدق ما سمعته، وتساءلت إن كان هذا الرجل هو نفسه الذي كنت قد سمعته مع كثيرين غيري في الأوقات الأولى التي تلت عودته مباشرة إلى لبنان، يقول لنا: خلص، أنا حققت طموحاتي وأحلامي كلها، وعملت رئيس جمهورية، ما بقى بدّي شي، معتبراً إن عودته بعد الذي حصل، تكفيه مجداً عن الوصول إلى أي منصب، حتى ولو كان رئاسة الجمهورية؟!

قائد أبناء المذلّة

على الرغم من هذا كله بقيت ناشطاً في صفوف «التيار» حتى ما بعد انتخابات 2005 النيابية العامة في لبنان، وكنت في عداد الذين أعدّوا لوائح الراغبين في الإنتساب إلى «التيار» وقبول طلباتهم. فمن أصل 5-6 آلاف شخص قدّموا طلبات انتساب في عكار، لم يتقدم بعد أشهر قليلة سوى 500 شخص فقط للحصول على بطاقات الإنتساب إلى «التيار» الذي كان قائده العائد قد قال لنا في الإجتماعات، إن زمن نخبوية النضال قد انتهى وانطوى، وحان وقت الشعبوية وجمع أعداد كبيرة من المناصرين والمؤيدين.

أنا من الذين سمّانا نخبويين، ظللت ناشطاً في «التيار» مستجيباً لاهوت القائد الشعبوي الملهم. وكغيري من أمثالي، نشطت في معركة انتخابات 2005 النيابية - كحالنا في ما سبق من نشاطات «التيار» قبل عودة قائده من منفاه - ورحت أصل الليل بالنهار وأصرف من مالي الخاص، لإنجاح مرشحينا وإيصالهم إلى البرلمان. وفيما كنت أتنقل في

سيارتي القديمة نفسها على الطرق نفسها أيام النضال المحموم، متحملاً نفقات المحروقات، كنت أتذكر كيف أن الجنرال، أيام كان في باريس، رفض أن ينجدنا بقسط ضئيل من أموال «الشعب العظيم» التي أخذها معه إلى باريس بعدما جمعناها لـ«التيار» من تبرعات أيام «قصر الشعب» في بعبدا. نعم لم ينجدنا لندفع بدل إيجار مكتب «التيار» المركزي في أنطلياس، لأننا كنا ندفع بدل إيجاره من أموالنا الخاصة ووقعنا في ضائقة مادية، فأنذرنا ملّاك المكتب بإخلائه، فاضطررنا إلى طلب بعض المال من الجنرال الذي قال لنا: ما معي مصاري، دبّروا حالكم.

طبعاً دبّرنا حالنا، آنذاك، والجنرال راح يدبّر أحواله بعد عودته، فتحالف مع من تحالف من الذين أمعنوا في إهانتنا وترويعنا وكتم أنفاسنا في غيابه، فإذا ببقايا حزب البعث السوري والحزب السوري القومي الإجتماعي وأجهزة مخبريهما، هم جزء من «شعبه العظيم»، وإذا بصهره مع زياد عبس وحدهما ينجزان، من وراء ظهورنا جميعاً، ورقة «التفاهم» العظيمة مع «حزب الله» وجهازه أو جيشه السري المسلّح، وإذا بنا نحن «الأوادم»، بحسبه - وكان الأحرى به أن يقول السذّج والمخدوعون - نُطرد من الهيكل، أي دارته في الرابية التي صار يتعذّر علينا دخولها إلّا بعد مراجعات مذلة.

لذا كان على كثيرين منا الإبتعاد بكرامتنا والخروج من «التيار»، وكنت من هؤلاء الذين ابتعدوا. أما أولئك الذين استمروا، فمعظمهم يقول: إلى أين أذهب؟! وماذا أفعل بكل تلك السنوات الطويلة التي أهدرتها من شبابي وعمري في «التيار»؟! وإلى من يمكنني أن ألجأ؟! إنني مرغم على البقاء، فقد يكون الجنرال على حق في ما يفعل، وربما يصل يوماً إلى رئاسة الجمهورية، فأكون من المحظيين بعد هذا اليتم الطويل.

لوثة الجنرال

يتهيأ لي أن السنوات الـ15 التي أمضاها العماد ميشال عون منفياً في باريس، جعلته يعيش السنوات الأخيرة منها في حال من القلق والتطيّر، مسابقاً الزمن، أي ما تبقى من سنوات عمره، للوصول إلى سدة رئاسة الجمهورية، وهي حلمه المديد الذي جرى تحطيمه حين أقصي من قصر بعبدا الرئاسي سنة 1990. وأظن أنه ما كان ليتصرّف على هذا النحو مسابقاً عمره، لو كان أصغر سناً، كأنما تقدمه في السن لم يترك له من طاقة على الصبر والتمهّل مع أحلامه ورغباته وطموحاته المحمومة. فهو لا وقت لديه ليهدره في العمل على تأسيس حزب، وفي الإجتماعات والمناقشات مع الكوادر والناشطين وهيئاتهم. وهكذا يجد نفسه في حال من حرق المراحل والزمن، كأنه يقول في سره: أنا لا أملك سوى سنوات قليلة كي أنجز كل شيء وصولاً إلى الرئاسة الأولى في لبنان، والتي لا يستحقها أحد غيري.

أنا بدوري لا أحمّله وحده مسؤولية ما حصل ويحصل. فمجتمعنا كله، بفئاته المختلفة وأفراده على وجه الإجمال، مصاب بلوثة الجنرال التي ليست سوى من لوثات المجتمع اللبناني، وخصوصاً المسيحي، وتجلّت على نحو فاقع في الجنرال. فالمجتمع المسيحي، في نخبه وعامته، أصيب بعارض اجتماعي وسياسي وثقافي، قاسٍ وصعب، طوال زمن الحرب، وخصوصاً بعد انهيار أحلامه المحمومة التي كادت أن تتحقق مع انتخاب الشيخ بشير الجميّل رئيساً للجمهورية، واغتياله المروع وهو على قاب قوسين من تحقيق الحلم الذي انهار كله، لتتبعه حقبة مديدة من التمزّق والتشرذّم والإقتتال المدمّر طوال الثمانينات من القرن الماضي. وهي الحقبة التي قام من بين أنقاضها العماد ميشال عون، وأطلق صرخته الخلاصية المدوية من قصر بعبدا الرئاسي، فالتفّت حولها وحوله فئات

واسعة من المتذمرين توقاً إلى خلاص، عبر قيام الدولة ومؤسساتها وقرارها المستقل.

عقم انتظار قائدين

لكن تلك الصرخة الخلاصية سرعان ما انطوت على نحو دموي ساحق، ودخل المجتمع المسيحي في حال من سبات وقنوط عميقين طوال 15 سنة، حاولنا فيها، نحن قدامى العونيين، تجديد الصرخة وإحيائها، لئلا تموت. لكن ما فعلناه لم يولّد وعياً سياسياً فعلياً، بل حميّة نضالية إرادوية وصورة موهومة عن أنفسنا ونشاطاتنا التي كنا نضخّمها في مخيلاتنا، فنتصوّر أن توزيع منشور وكتابة شعار على جدار في الليل، وإطلاق أبواق سياراتنا على الطرق وفي الأنفاق، والسير مئات في تظاهرات، تصنع ثورة شاملة وتضعنا على مقربة من تحرير لبنان من الإحتلال السوري.

في سنوات أحلامنا ونشاطنا النضالي المحموم، كان الناس من حولنا، ومنهم أهلنا، ينظرون إلينا نظرتهم إلى شبان حالمين ومغامرين، فيشفقون علينا، موقنين أننا نغامر بمستقبلنا ونهدر حياتنا، ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نحقّق ما نصبو إليه. وهم حين كانوا يؤيدوننا ويتضامنون معنا خائفين، كانوا يعتبروننا سذجاً وساهين عما يدور حولنا، وإلا لكنا إنصرفنا إلى تدبير شؤون عيشنا وأعمالنا، لأن القضية التي نناضل من أجلها «لا تطعم خبزاً».

علّمتني تجربتي في هذه السنوات الطويلة وما آلت إليه أحوال البلاد وأحوالنا في نهايتها، أن النخب المسيحية مصابة بعجز كبير عن القيام بدورها. فهي عجزت عن إنتاج فكر سياسي جديد أو متجدد، وانصرفت إلى تدبير شؤون حياتها ومعيشتها ومستقبلها على نحو أناني ووصولي. فالمسيحي على وجه الإجمال والعموم، ينجح في تدبير شؤونه الشخصية

العملية، من الدراسة إلى تحصيل الشهادات الجامعية إلى العمل، لكنه لا يمتلك ثقافة سياسية ووعياً سياسياً. كما أنه لا يتعلّم من تجاربه، كأنه في مواقفه وآرائه في الشؤون العامة، متقلّب تقلب الطقس، ويتلقّى معظم أفكاره ومعلوماته عن شؤون مجتمعه من التلفزيون. لذا تجده يتقلّب مع مواقف السياسيين اليومية، فيقول إن هذا «معه حق» وذاك «عكروت»، وذلك «قبضاي»... إلى آخر ما يمكن توزيعه من صفات آنية عابرة لا تثبت على حال، ولا تبني سياقاً متماسكاً في النظر إلى الأمور. كأنما السياسة والمواقف ليست أكثر من غريزة يومية متقلّبة تتناهبها المشاعر التلقائية والمصالح الشخصية والعصبيات والأنانيات.

والمتأمل في أحوال المجتمع المسيحي في السنوات الـ15 الأخيرة، لا بد أن يتساءل لماذا انتظر المسيحيون طوال هذه السنوات قائدين، أحدهما في السجن والآخر في المنفى، كي يعيداهما إلى سدة الزعامة، من دون أن يبادروا إلى إنتاج زعامات جديدة في إطار تجاربهم الحية؟! ألا تحمل هذه الواقعة الكبرى على القول إن هذا المجتمع قد أصيب بشيء من العقم، كي يعيش في انتظار زعيمين أو قائدين دمرت الحروب بينهما المجتمع المسيحي؟

عون رئيساً أو اغتيال الحريري

طبعاً علينا ألا ننسى الحروب الملبننة ودورها الكبير والأساسي في مأساة المسيحيين الطويلة التي قد تكون «المأساة العونية»، والأصح «الملهاة العونية»، من نتائجها. فتجربتي في «التيار» الذي خرجت منه، تحملني اليوم على عدم استبعاد الإحتمال الذي يعتبر أن العماد ميشال عون قد باشر اتصالات مع السوريين قبل مدة ليست قصيرة من اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تمهيداً لعودته إلى لبنان. وربما تعود هذه الإتصالات إلى

الفترة السابقة بقليل لحوادث 7 و9 آب 2001 التي استُعملت لنفخ شعبية العماد عون وتكبيرها في المجتمع المسيحي، كي يصير جاهزاً للعودة إلى لبنان وسط تأييد عارم، لينصّب رئيساً للجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود الدستورية.

في ظنّي أن القيادة الأمنية والسياسية السورية كانت تعمل على خطين متوازيين: إما إيصال ميشال عون إلى الرئاسة كي يستكمل السياسات السورية في لبنان في وجه ميل رفيق الحريري إلى الخروج من القبضة السورية، وإما اغتيال رفيق الحريري. وأرجّح ان العماد عون يطيب له الجلوس في سدة الرئاسة الجمهورية ليكون ندّاً لرفيق الحريري ومناوئاً له، مستكملاً ما فعله الرئيس إميل لحود. وفي غمرة تسابق هذين الإحتمالين، قد تكون رجحت كفّة التجديد للرئيس لحود واغتيال الحريري، ربما لأن القيادة السورية لا تأمن للعماد عون بناء على تجاربها السابقة معه، واستنتاجها بأنه شخص متقلّب ليس من السهل ضبطه.

وفي ظنّي أيضاً ان اغتيال رفيق الحريري أزعج العماد عون، لأنه كان يحلم برئاسة الجمهورية في حضور الحريري كي يقلّم أظفاره ويقوّض زعامته وجهاً لوجه في رئاسة مجلس الوزراء، مستنداً إلى تأييد وولاء مسيحيين كاسحين و«وصاية» سورية مستمرة على لبنان. وفي هذا السياق الإحتمالي يمكن فهم التحريض العوني المستطير ضد الحريري و«تيار المستقبل» ومعزوفة كلامه المتواصل عن الفساد. كأن كوكبة السياسيين وبقايا التركة السورية من «حزب الله» إلى سليمان فرنجيه وعمر كرامي ووئام وهاب وناصر قنديل وطلال أرسلان وغيرهم من الذين حالفهم بعد عودته، من الأطهار وبناة العلمانية والمستقبل في لبنان الحر والمستقل، وكأن الحريري وإرثه وحدهما الشرّ كله.

وبعد الذي حدث وما آلت اليه الأمور بعد اغتيال رفيق الحريري،

لا بد للمتبصّر في الأمور من أن يعيد الإعتبار إلى تجربة الحريري. ففي حياته أنجز في مجتمعه على نحو تجريبي بطيء وهادئ، ما قصّر عنه أمثاله من النخب في المجتمع المسيحي، وبنى للبنان علاقات وصورة في المجتمع الدولي، كان في حاجة ماسّة إليها ما بعد الحرب. أما في اغتياله وغيابه، فقد وضع خاتمة مأسوية، لكن مضيئة لهذه التجربة، فإذا باغتياله يوقظ الشعب اللبناني في معظم فئاته من الغفلة والسبات اللذين كنا، نحن شباب «التيار»، نحاول تداركهما في القيام على قبضة الأحتلال السوري.

6

الأب-القائد يأكل أبناءه

شهادة عضو مؤسس في «الهيئة السياسية» لـ«التيار»*.

بعد عودة العماد ميشال عون من منفاه الفرنسي في 7 أيار 2005، عقدت «الهيئة العامة» لـ«التيار الوطني الحر» خلوتها الأولى في لبنان في حضور العماد العائد. في 18 آب من العام نفسه عُقدت الخلوة بفندق رست هاوس - الرابية. تضم «الهيئة العامة» تضم مجموعة الكوادر المسؤولين أو القياديين في المناطق والقطاعات كلها، النقابية والطالبية والشبابية. وكان على جدول أعمال الخلوة مناقشة النظام الداخلي لـ«حزب التيار» المزمع إنشاؤه.

صعقة الجنرال

في الخلوة جلس العماد على منصّة أُفردت له قبالة نحو مئتين من الكوادر القياديين في «التيار»، فأخذ يشرح وجهة نظره ونهجه الجديدين في عمل «التيار» السياسي والتنظيمي، فقال ما يمكنني تلخيصه في العناوين الآتية:

* سُجلت هذه الشهادة في شباط 2008، واشترط صاحبها عدم الإفصاح عن إسمه لأنه يصرّ مع أمثاله من المعترضين على إبقاء معارضتهم داخل صفوف «التيار».

1. المناضلون الجيدون ليسوا في الضرورة قادة جيدين.
2. من شارك في نضالات الأمس وتظاهراته، لا يحق له بالضرورة أن يشارك اليوم في قرارات «التيار» السياسية والتنظيمية.
3. لا يظننّ أحد من قدامى ناشطي «التيار»، أن العائدين إلى لبنان سوف يكونون خدماً لديهم، وهو أعلن أنه في قوله هذا، يسترشد مستنيراً بقول لزعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة، حين عودته إلى لبنان من مهجره في أميركا الجنوبية.
4. المجموعات التي كانت ناشطة بين 1990 و2005، وتضم نحو ألفي ناشط، صارت تشكل اليوم سداً في وجه عشرات الألوف من الراغبين في الإنتساب إلى «التيار».
5. أنا لا أؤمن بالديموقراطية، بل بالرؤيا القيادية.
6. هناك هوة سحيقة بيني وبين «التيار» الذي عليه أن يلحقني، لأنه مقصّر وفقدت ثقتي به.

نحن، قدامى «الكوادر» ومسؤولي الهيئات القطاعية والمناطقية المختلفة في «الهيئة العامة»، صعقنا كلام الجنرال القائد الذي كنا ننتظر عودته، آملين أنه سوف يقوّم الخلل التنظيمي الذي أصاب «التيار» منذ العام 2003، حين ألغى العماد نفسه مبدأ الإنتخابات التنظيمية في الهيئات كلها، واعتمد مبدأ التعيين. وذلك عندما تولّت مجموعة من عائلته ومقربيه الكثيري الأسفار والإجتماع به في باريس، طبخ التعيينات القيادية وتعليبها، بعد التداول معه بأسمائها التي أرسلها مرفقة بقرار مبرم لتنفيذها في لبنان، مما حمل بعض قدامى الناشطين على الإعتراض وتجميد نشاطهم مستائين من مبدأ التعيينات. كان معظمنا يدرك آنذاك أن ما حمل تلك المجموعة من أقارب الجنرال ومقربيه على إقناعه بما أقدم عليه، هو شعورهم بأنه حان وقت قطاف ثمار النشاط والحضور

الواسعين لـ«التيار» وتمدد قاعدته الشعبية على نحو غير مسبوق، نتيجة تراكم نضالاته والتعاطف الكبير الذي حظي به بعد اعتقالات 7 و9 آب 2001، وفي المعركتين الإنتخابيتين النيابيتين الفرعيتين في المتن وفي بعبدا-عاليه، في 2002 و2003. أما ما حملنا على الصمت آنذاك، نحن الذين كتمنا استياءنا من التعيينات، فهو حرصنا على تماسك صفوفنا ونضالنا، وإرادتنا في عدم تضييع انتصاراتنا وقضيتنا في خلافات تنظيمية داخلية ينذر ظهورها وتداولها في العلانية العامة الشعبية والإعلامية باهتزاز صورة «التيار» وسمعته وقوته.

كان من بواعث صمتنا ايضاً أننا كنا نعتبر أن عودة الجنرال – القائد والأب، سوف تؤدي إلى تصحيح الوضع التنظيمي برمته، بعد تعرضه للاضطراب والترهل والفوضى بين 2003 و2005. لكن ما حدث هو العكس تماماً، فأطلقت عودة الجنرال العنان على الغارب لتهميشنا، وعن سابق تصور وتصميم، استكمالاً للحركة الإنقلابية على التاريخ النضالي لـ«التيار» ومواقفه وتوجهاته منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي. الدليل الساطع على هذا، كلمة الجنرال نفسه في الخلوة الأولى بعد عودته، والتي ما كانت تعني شيئاً آخر سوى تكريس إزاحتنا واستبعادنا من التدخل في القرارات السياسية والتنظيمية، لتنصيب مجموعة قيادية لـ«التيار» عادت معه من الخارج، ولم تكن بارزة وناشطة، ومعظمها كان يدور في فلك «التيار» على نحو متفاوت، وبعضها كان خارج الأطر التنظيمية والنضال اليومي.

أما العامل الأساسي في تصدّر هذه المجموعة الهيئات القيادية النافذة، فكان القرابة التي تشد بعضهم إلى الجنرال، إضافة إلى المحسوبية والإستزلام. والدور الأبرز في عملية التقريب والتنصيب والإستبعاد والتهميش، لعبه كل من جبران باسيل صهر الجنرال، وبيار رفول الذي

كان يتولى تأمين لوازم التظاهرات الشعبية تأييداً للجنرال أيام كان رئيساً للحكومة الإنتقالية في القصر الجمهوري. وهو غادر لبنان قبل حرب 13 تشرين الثاني 1989، وهاجر إلى أوستراليا، وعاد منها إلى لبنان في أوقات متقطعة، قبل عودته الأخيرة مع الجنرال سنة 2005.

غضب الجنرال في خلوة 18 آب 2005 كان من المفترض أن نناقش مسوّدتين للنظام الداخلي لحزب «التيار» المزمع إنشاؤه. لكن الجنرال، بعد كلمته الإفتتاحية الصاعقة، إعترض على فكرة وجود مسوّدتين، وأعلن إرادته إقرار إحداهما، من دون مناقشة، فحصل سجال مبتسر لم يفضِ إلى أي نتيجة، سوى الإستمرار على تثبيت بيار رفول وفادي الجميّل مسؤولين عن العمل التنظيمي، من دون أي حساب لاعتراضنا قبل ارفضاض الخلوة.

داومنا على تسجيل اعتراضنا في لقاءات وجلسات تالية متلاحقة، قبل أن تُدعى «الهيئة العامة» في شتاء 2006، إلى جلسة التصويت على مسوّدة النظام الداخلي الواحدة، وتعيين الهيئات القيادية كلها، من المكتب السياسي إلى الأمانة العامة والهيئة التنفيذية، التي احتفظ الجنرال لنفسه مع نائب الرئيس بتعيينها كلها، لاغياً مسوّدتنا للنظام الداخلي، والتي تنصّ على أن تقوم الهيئة العامة بانتخاب ثلثي أعضاء المكتب السياسي الذي يشكّل دائرة صنع القرار في الحزب، على أن يعيّن الجنرال الثلث الباقي من أعضائه.

قبل جلسة التصويت هذه، كان الجنرال قد وعدنا بأنه لن يحضرها، وإذا حضر، فلن يتدخّل ولن يتكلم، لكنه حضر وتدخل ولم يترك الكلام لأحد سواه. وحين استمرت المناقشة على غير ما يرغب، أخذته سورة من الانفعال والغضب الشديدين، حتى أنه خرج تماماً على طوره، وأخذ يصرخ متوعداً. ومما قاله في غمرة غضبه وصراخه: أنتم لا تفكرون في

غير مرحلة ما بعد عون، لأنكم تريدون حزباً يدوم ويبقى وقابلاً للحياة من بعدي. أنا أعرف شو بدكن، بدكن تعملوني رئيس حزب وتخصوني. وبين فترة وأخرى، كلما سمع أحداً منا يتكلم، كانت تشتد نوبات غضبه فجأة، حتى أنه هجم مرات متتالية على المتكلمين وانتزع الميكروفون من أيديهم.

أخيراً جرى التصويت على مسوّدة النظام الداخلي الوحيدة، فنالت 60 صوتاً من المؤيدين، مقابل 57 صوتاً معترضاً معظمهم من قدامى الكوادر في الهيئة التأسيسية لـ«التيار» منذ مطالع التسعينات.

بعض الذين صوّتوا مؤيدين، فعلوا ذلك تداركاً لشجار قد يحصل. وهنالك فتيات صوّتن مؤيدات حياء من الجنرال أو خوفاً عليه من شدّة الإنفعال والغضب.

الصيد بالمفرّق

بعد انتخابات المتن الشمالي النيابية الفرعية صيف 2007، طلبنا اللقاء بالعماد عون، نحن الذين يسمّوننا «مؤسسي التيار» الذين يبلغ عددنا نحو 160 ناشطاً من قدامى الكوادر ومسؤولي القطاعات على اختلافها. كان داعينا إلى طلب اللقاء، إطلاع الجنرال على رأينا في أسباب فوز مرشح «التيار»، كميل خوري، في انتخابات المتن الفرعية في 2007، بأصوات لا تزيد سوى زيادة ضئيلة على الأصوات التي نالها المرشح المنافس، أي الرئيس أمين الجميّل، معتبرين ان مرشحنا ما كان ليفوز في الانتخابات لولا الأصوات التي منحه إياها الشيعة من آل زعيتر في المتن الشمالي، وأن أسباب تدني شعبية «التيار» في الوسط المسيحي ليست سياسية فقط، على ما بيّنت نتائج الإنتخابات المتنية، بل هي تنظيمية أيضاً. فـ«التيار» في رأينا يعاني من فشل واهتراء تنظيميين كبيرين منذ عودة الجنرال عون الى لبنان،

ودخولنا معترك العمل السياسي الشعبي المباشر.

رفض الجنرال طلبنا الإجتماع به على نحو جماعي، واقترح أن يستقبل كل واحد منا على انفراد ليطلعه على رأيه، فأدركنا أنه يريد اصطيادنا بالمفرّق، وإسماعنا ما يصلبه المستمعون، جرياً على عادته في اتصالاته بنا حين كان في باريس، وفي لقاءاته الإنفرادية بنا، بعد عودته، كلما زاره أحدنا واجتمع به ليطلعه على أمر ما يتعلق بأحوال «التيار» وشؤونه. ففي مثل هذه الجلسات، غالباً ما يقول الجنرال لمحدثه: «معك حق، وهذه المسألة سوف نعالجها، وتلك سوف نحلها. نعم معك حق. كل هذه الأمور سوف تعالج قريباً». ولكثرة ما تكررت مثل هذه اللقاءات التي ما من مرة أفضت إلى شيء، صرنا نعلم أن ما يُقال فيها يُنسى تماماً ما أن يغادر واحدنا دارة الجنرال في الرابية، كأن شيئا لم يكن، وما من شيء قيل في هذه اللقاءات.

لذا رفضنا اللقاءات الإنفرادية، وطلبنا لقاء جامعاً كي نطلعه على الحقيقة ونواجهه بها. أي حقيقة التركيبة العائلية وعلاقات المحسوبية والإستزلام والفوضى التنظيمية السائدة في «التيار». ومن ذلك حصر التصرف بالأموال التي تجمّعت في صندوق «التيار» من التبرعات وغيرها منذ سنة 1988 وحتى اليوم، بأشخاص من عائلته، وحصر العلاقات والقيادة السياسية به وبصهره جبران باسيل فقط لا غير، وحصر العلاقات التنظيمية ببيار رفول. هذا مع العلم أننا أكدنا له ان خلافنا معه ليس سياسياً، وحصرنا اعتراضنا في مسألة الإدارة السياسية والتنظيمية التي نعتبرها إقطاعية عائلية محصورة بميشال عون وعائلته ومحاسيبه فقط.

أخيراً وافق على استقبال وفد مصغّر منا ضم نحو 10 كوادر. وما أن اجتمع بهم في الرابية حتى أضاف إليهم كمال اليازجي وجبران باسيل وبيار

رفّول وعيّن الجميع في لجنة سمّاها «الهيئة المركزية» مراهنا على تقويضها من الداخل وتفشيلها. ثم ما لبث أن غيّر إسم هذه الهيئة فسمّاها «هيئة تقييمية» مهمتها إعداد تقرير حول العمل التنظيمي في «التيار» للنظر فيه ومناقشته لاحقاً. قدمت هذه الهيئة تقريرها للجنرال ثم حلّت نفسها، على أمل أن يناقش التقرير ويعاد النظر في الهيكلية القيادية والتنظيمية. لكن أي شيء من هذا لم يحصل وذهبت الجهود كلها أدراج الرياح، ورأينا أننا مقبلون على انتخابات حزبية في «التيار» في نيسان 2008، وعلى انتخابات نيابية عامة في 2009، بينما الأمور كلها تسير من سيئ الى اسوأ، لتلقي بنا في الهاوية.

مجدداً طلبنا أن نجتمع به جماعيا، فرفض كالعادة. وهكذا وجدنا أنفسنا مضطرين للدعوة إلى عقد اجتماع عام في «التيار». حددنا نهار الإثنين الأخير من شهر آذار 2008، موعداً للإجتماع في سانشوري بارك أوتيل في الكسليك. وذلك للتداول في الحال التي وصلنا إليها، ورفع تقرير مفصل للعماد عون عن مداولاتنا. عشية موعد الإجتماع صدر عن قيادة «التيار» تعميم وزّع عبر البريد الإلكتروني، محذراً الأعضاء من عقد اجتماعات عامة ومناقشة مسائل عمومية تتعلق بشؤون «التيار». لقد أُسقط في يدنا، وخشينا من خروج أخبار وشائعات إلى العلن عن خلافات وانشقاقات في صفوف «التيار» في حال عقدنا اجتماعنا المرتقب الذي استبدلناه بوفد منا قام بزيارة العماد عون وأطلعه على غايتنا من الإجتماع. كان جوابه للوفد ان صورة مختلفة تماما قُدِّمت له عن نياتنا، وهي إقدامنا على إعلان انشقاق في «التيار».

لذا إقترح أن ينعقد الإجتماع العام في حضوره في الرابية غداً الثلاثاء، كي نناقش الأمور كلها وصولاً الى إقرار خطوات تنفيذية لما يُتفق عليه في الإجتماع.

حوار مع القائد - الأب

بعد وقت قصير من خروج الوفد من دارة الجنرال في الرابية، بدأت شائعات تصلنا من هنا وهناك، وتقول ان العماد عون يعتبرنا مجموعة انقلابيين لا تمثل شيئا في «التيار» وسوف يعلن غداً طردنا والخلاص منا. وصبيحة الثلثاء راح ضابطان من حرسه يتصلان هاتفياً بعدد منا مهدّدين متوعّدين، لحملنا على عدم حضور الإجتماع المقرر، فيما ركّزت اتصالات الضابطين الهاتفية بآخرين على الطلب منهم عدم التعاطي معنا. كان الهدف من هذه الإتصالات الضغط علينا وضعضعة صفوفنا وتخويفنا وبذر الشقاق بيننا، كي لا يتجرأ على الإستجابة للإجتماع سوى عدد ضئيل منا. لكن على الرغم من هذا كله وصل نحو 80 كادراً إلى الخيمة المخصصة للإجتماعات في دارة الجنرال عون في الرابية.

حين دخل إلى الخيمة - القاعة، بادرنا قائلاً: شو شباب عم بيجمعكم فيلتمان من شان ياخدكم عند الحريري؟! وسرعان ما صعد إلى المنصّة، فيما تحلق حولنا عناصر من أمنه الخاص. وفي هذا الجو المتوتر والمشحون بدأ اللقاء، فعرض بعضنا وجهة نظره في حال «التيار» الراهنة. ويمكن تلخيص ما ورد في المداخلات على النحو الآتي:

بعد عودة الجنرال تحوّل «التيار الوطني الحر» مجموعة سياسية مسيحية غايتها وهدفها الوحيدان إيصال العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية أو إلى السلطة فقط لا غير. لذا فَقَد «التيار» معظم كادراته النشيطة والمؤسِّسة. وبعدما كان يضم في صفوفه اشخاصاً وطاقات لم تتوافر لأي حزب سياسي لبناني من قبل، دخل في حال من الإهتراء والتآكل، نتيجة هدره رصيده وطاقته، بعدما استرسلت قيادته الراهنة في ممارسة العمل السياسي بناء على الحضور الشخصي والمصالح الشخصية. وهناك من انتقد الجنرال عون نفسه على تفضيله فكرة «الحالة العونية» على «التيار الوطني الحر». وكان المنتقدون يرون أن فكرة الحالة العونية ليست سوى تكريس لتلك الأجواء القروية والشعبية التي تؤيد ميشال عون وتمنحه الولاء، وتريده رئيساً للجمهورية، أو قائداً شعبياً إستنفد، بعد عودته، حاجته إلينا، نحن الكوادر المؤسسين لـ«التيار»، بعدما قام تاريخه النضالي على أكتافنا في أزمنة الخوف والقمع والإعتقال. وكان يحزُّ في نفوسنا ويؤلمنا أن ينظر إلينا القائد على هذا النحو، فيلغي دورنا، نحن الذين كنا نتعرض لشماتة مجتمعنا وأهلنا بنا، حين يقولون لنا إننا لسنا سوى خدم لميشال عون وصهره جبران باسيل الذي خصص له «التيار» موازنة ماليّة شهرية تبلغ 16 الف دولار ليصرفها على ولائمه وعزائمه وشراء الأكاليل للأعراس والمآتم. فأين هي إذاً، أطروحات «التيار» عن الإقطاع السياسي العائلي، ما دام متجهاً نحو تأسيس إقطاعية سياسية عائلية. فها هو بيت عون السياسي يهمّش المناضلين، ويمنح الحظوة والمال والمناصب والوجاهة للأقارب والمحاسيب والحاشية. وفوق هذا كله ممنوع علينا محاسبة أحد، أكان وصولياً أم انتهازياً واستعمل «التيار» لمنافعه الشخصية وبروزه الشخصي.

ووسط هذه المداخلات المثيرة والمشحونة في اللقاء، كان الجنرال عون يستمع صامتاً ومربدّاً، وينشغل أحياناً في تدوين ملاحظات على أوراق أمامه. وفيما كان ابن أخيه نعيم عون يقدم مداخلته التي لم تكن مختلفة عما ورد في غيرها، إنفجر غضب الجنرال عنيفا كما لم نعهده من قبل. كأن كلام قريبه مسّه وأغضبه أكثر من كلام الآخرين الأبعدين، فوقف على المنصة صارخاً في وجه ابن أخيه معتبراً انه رأس الحربة في الهجوم، وظل يصرخ مهدّداً متوعّداً حتى طرده من القاعة، ثم قال لنا: على من لا يعجبه أن يلحقه. وسط هذين الغضب والصراخ وخروج نعيم عون من القاعة، ساد ذهول بيننا، وراح بعضنا يغادر القاعة تباعاً وفي صمت تضامناً مع

نعيم، بينما حاول حرس الجنرال الخاص تهدئة ثورة غضبه وسخطه. أما مساعده توفيق وهبه فقد خرج محاولاً إسترضاء نعيم وإعادته إلى القاعة فيما كان ثلاثة أرباع الحاضرين قد تبعوه في المغادرة.

بعد وقت عاد الهدوء ألى القاعة التي لم يبق فيها سوى 20 أو 30 من الذين قرّروا متابعة الجلسة بعدما رضي الجنرال بذلك وتمالك غضبه المحموم وجلس مجدّداً إلى المنصّة. وحين بدأ أحدنا بالكلام على المساوىء التنظيمية التي شابت معركة المتن الإنتخابية التي نعتبرها فاشلة، جنّ جنون الجنرال وأطلق مجدداً العنان لغضبه وصراخه، قائلاً: معركة المتن هي الإنتصار الأكبر الذي حققته في حياتي السياسية. أنتم وحدكم الفاشلون والسلبيون وغير البنّائين. لو لم تكونوا كذلك لكنتم ساهمتم في محطة «التيار» التلفزيونية التي ليس من سهم لأحد منكم فيها والتي أسّستها من أموالي الخاصة. أما عودتي من المنفى، فلا فضل لأيٍّ منكم فيها، أنتم الذين احترفتم الجهاد وصرتم مجاهدين وأبطالا على حساب ما أطلقته وأسّسته قبل رحيلي من لبنان. وها أنتم اليوم عديمو الفائدة. فلو كنتم نافعين في شيء لاشتغلتم وامتهنتم مهنة ما غير الجهاد تدرّ عليكم أموالا وتؤمّن لكم مستقبلاً، بدل أن تظلّوا عالة على «التيار» ومعدمين مادياً.

ولا ندري إن كان انتبه إلى أنه في قوله هذا أفصح بعظمة لسانه عن أن عودته من منفاه، لم تكن تتويجاً لنضالنا الطويل، بل لاتصالاته الباريسية الخفية بأركان النظام السوري وأتباعه من اللبنانيين، على ما اعترف كثيرون وشهدوا.

جواباً على ما قاله الجنرال، وقف أحدنا قائلاً في سخرية مرّة، بل مأسوية: والله ما كنا عارفين هيك، لا يؤاخذنا الجنرال لأننا التهينا في النضال ولم نحصّل ثروة، بل بقينا فقراء وصرفنا ما كنا نحصّله على

أنشطة «التيار». فاذا كانت هذه هي جريمتنا، فلا يؤاخذنا الجنرال الذي لا نصلح أن نكون خدماً في بيته.

زادت هذه الكلمات من غضب الجنرال، فصرخ مجدداً: لا فضل لأي منكم في شيء. لستم سوى عالة على «التيار»، ومجموعة انقلابيين. هيا انصرفوا من هنا، لا حاجة بي لأحد منكم. بل سأعيّن لجنة للتحقيق في الشائعات التي أطلقتموها ضد قيادة «التيار».

أبناء العقوق والضلال

صامتين واجمين رحنا نخرج من القاعة. بعضنا، بعد تجاوزه بابها، أمسك بطاقة انتسابه إلى «التيار» ورماها عالياً في الهواء تعبيراً عن يأس وقنوط مريرين، فيما كان صوت الجنرال من الداخل يصلنا مهدّداً متوعّداً: كلكم محالون للمثول أمام لجنة التحكيم، ومن لن يمثل أمامها، سوف أطرده.

هكذا غادرنا منزل القائد الذي لم نكن نعتبره قائداً فحسب، بل اباً لنا ومثالاً وموجِّهاً وهادياً، نحن قدامى كوادر «التيار» الذين طردنا من بيته كأبناء العقوق والضلال.

بعد هذا الإجتماع راح الجنرال عون يسمّينا الإنقلابيين ويقول لكل الذين يزورونه انه سوف يحاكمنا ويطردنا. ثم أطل علينا من شاشة تلفزيون «الجديد» لينعتنا بالمدسوسين والمزروعين والانتهازيين والفوضويين الذين يقفون ضد التفاهمات الوطنية ويجب تشحيلهم من شجرة «التيار» التي كبرت كثيراً بعد عودته، ولم تعد في حاجة إلى هذه الأغصان اليابسة.

لماذا؟ لأن القائد الملهم لم يعد بعد عودته من المنفى يحتاج إلينا، ما دام صار في وسعه مخاطبة الشعب العظيم مباشرة من دون وسائط. فكيف

للذي جعل المطالبة بمشاركة المسيحيين في السلطة مطلبه الاساسي، أن يمنع المشاركين في تأسيس «التيار» وفي نضالاته كلها، من مشاركته في شيء، ومن إبداء الرأي في شيء، هو المنادي في كل يوم وساعة باحترام آراء الآخرين والإعتراف بهم؟! بلى انه يسمح في أمر واحد: تبجيل كل كلمة يقولها وتقديسها في الصباح والعشية وفي كل وقت. أما إذا لم نبجّل القائد وكلامه، فتكون مدة استعمالنا قد انتهت، نحن من كان يقول قبل عودته من المنفى، إننا بناة المستقبل، وقادة الغد، وأبطال لبنان، وضمير الوطن. فبعد عودته أراد «تياراً» غير الذي عرفناه طوال 15 سنة من النضال ضد الإحتلال السوري والنظام اللبناني التابع له، حين كنا في نضالنا نجدّد صرخة القائد - الأب الذي لم يجد ما يقوله لنا بعد عودته سوى عبارة: أنا وحدي «التيار»، ومن يريدني فليتبع حاشيتي، وإلا فإنكم تنكدون مستقبلي.

هل الجنرال العائد هو المستقبل، والأجيال التي وهبت شبابها لـ«التيار» هي الماضي؟

فبأي مستقبل، إذاً، يعد قائد-أب يعود من المنفى ليلتهم أبناءه؟! معتمداً سياسة استهلاك الناشطين جيلاً بعد جيل، ثم يخلعهم ويرميهم، ليأتي بغيرهم من المطيعين والمطواعين، ما دام زمن حاجة الحركة العونية إلى مناضلين قد ولّى وانطوى، وهي اليوم في حاجة إلى متمولين وممولين، لإقامة إقطاعية سياسية عائلية يرثها عنه صهره وحاشيته من المقربين.

شتان ما بين قائد - أب يخلع أبناءه ويأكلهم جيلاً بعد جيل، وبين السيد حسن نصرالله الذي يقول لأبناء حزبه: أقبّل أياديكم وجباهكم، أنتم يا أشرف الناس وأحب الناس.

العصامي-الضحية وبطولته الملحمية

تنطوي شخصية العماد ميشال عون على غضب، بل على سخط كامن وعميق الغور، قد يكون مصدرهما شعوره الملحمي بعصاميته وصعوده وجوعه إلى السلطة. وهذا في أصل شكوكه وريبته المستفحلة والمستطيرة. فهو لا ثقة له بالناس والمجتمع الذي يعتبره فاسداً وموبوءاً، شأن العمل السياسي فيما يرى في نفسه هادياً ومخلّصاً. وما نظرته هذه إلى نفسه سوى نتيجة مركّب جنون العظمة الذي يصيب غالباً العصاميين الذين يبنون أنفسهم بأنفسهم، ويعيشون حياتهم بوصفهم أبطالاً ملحميين تنطوي بطولتهم على شعورهم بنقائهم وعظمتهم، وبأنهم ضحايا في الوقت نفسه.

فالرجل الذي أراد تخليص لبنان من مأساته سنة 1989، معتبراً ان الطبقة السياسية كلها فاسدة، سرعان ما انهار حلمه، ليعتبر أنه مثل لبنان، ضحية الجميع الذين تركوه ولم يسيروا معه في حلمه الخلاصي الذي لو ماشوه فيه لما وصلنا إلى ما وصلنا اليه. وهو لديه يقين بأنه الوحيد الذي أدرك ان لا خلاص للبنان إلا بتحريره من الإحتلال السوري، والوحيد الذي ناضل في سبيل ذلك ودفع ثمناً لنضاله بالإبعاد والنفي.

مَن هذه حاله، وهذه صورته عن نفسه وأفعاله، لا بد أن يتملكه شعور عارم بأنه فوق الجميع وأكبر من الجميع. أي القائد الملهم، وسواه لا شيء ولا أحد! وقد يكون هذا ما حوّله من قائد وطني إلى حاقد سياسي على الجميع.

هذه المشاعر المتدافعة جعلته، ربما منذ دخوله قصر بعبدا سنة 1988، صاحب طموح جامح في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. لكن هذا الطموح العاري من أي مشروع سياسي، لا يتكشف عن غير نزوة شخصية لا يخمد أوارها، ويهون كل شيء في سبيل تحقيقها. فمنذ عودته

من المنفى لم يضع نصب عينيه وقلبه وجوارحه سوى القصر الرئاسي الذي أُخرج منه وأُقصي عنه مرغماً، ليعيش تلك السنوات الطويلة على رغبة العودة إليه نكاية بالجميع وانتقاماً من الجميع.

وهو في هذا كله يخلط بين ما تعرض له وما أصاب المسيحيين من تهميش وإقصاء، مختصراً مصيرهم بمصيره، فيرى أنه وحده مرجعيتهم ووارث أبوّتهم السياسية، وهو قائدهم الملهم في وجه طغيان زعامة وليد جنبلاط وزعامة الحريري الأب والإبن من بعده.

المسيحيون بدورهم وفي وجه عام، وجدوا في العماد ميشال عون زعيماً وقائداً وأباً، بعدما عاشوا طويلاً عتباً، بل غضباً على المسلمين، وخصوصاً السنّة الذين استعملوا القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ضد النظام اللبناني وضد المسيحيين، ولم يحركوا ساكناً في وجه الإحتلال السوري الذي همشهم واستبعدهم وحطم زعماءهم التاريخيين.

أما بعد جلاء الجيش السوري عن لبنان، فقد رأى العماد عون ان الشيعة الذين فقدوا حليفهم السوري، صاروا مثل المسيحيين بلا حليف. وهذا ما حمله على التفاهم والتحالف مع «حزب الله». وهو كان في وقت سابق قد اتخذ قراراً استراتيجياً بالتحالف مع الأقلية الشيعية ضد الأكثرية السنية على مستوى الشرق الأوسط كله، بحسب ما سمعه كثيرون من كوادر «التيار»، يرد في مجالسه، شارحاً رؤاه الإستراتيجية.

7

لَبْنَنَة «حزب الله» ومقاومة الاضطهاد الدولي

شهادة جبران باسيل، مسؤول العلاقات السياسية في «التيار».*

صفاء النضال ولوثة السياسة

كان بديهياً أن تختلف طبيعة عملنا في «التيار الوطني الحر» ما بعد العام 2005 عما كانت عليه من قبل. فعلى رغم صعوبة الأيام التي عشناها وتعرضنا فيها لاضطهاد مشدّد طوال 15 سنة، فإن لتلك الأيام الصعبة واضطهادها نكهة نشعر بطعمها ونتحسّسه في ما نحن عليه اليوم. أنا يتملكني حنين إلى أيام النضال تلك. النضال الذي يمنح الإنسان الصفاء، ويجعله أكثر تجرّداً وتعالياً وصراحة في فكره وتفكيره وسلوكه وإبداء رأيه.

فبعد 2005 دخلنا معترك العمل السياسي الذي، رغم إنطوائه على المقاومة والنضال والممانعة السياسية، يتمتع بظروف أمنية مريحة أين منها تلك الأيام الصعبة. لقد صار عندنا نواب في البرلمان، وأبواب السلطة لم تعد مقفلة في وجهنا، بل صارت مشرّعة لنا. وهذا ما يستدعي بالضرورة انخراطنا في دائرة تعاطي السياسة التي تستوجب مراعاة بعض المفاهيم

* سُجلت هذه الشهادة في أيار 2008.

والأعراف اللبنانية التي، رغم دعوتنا إلى تغييرها، صار علينا أن نجامل في احترامها.

إضطهادنا دولياً

الإضطهاد المالي والإعلامي والسياسي والأمني الذي نتعرّض له اليوم من دول كثيرة، أسهل وأخف وطأة علينا من ذاك الذي كنا في الأمس نتعرض له من سوريا. فبعد إزاحتنا بعملية عسكرية سنة 1990، ظل مشروعنا قائماً كفكرة تنقصها الوسائل والأدوات لتنفيذها، ما دمنا رفضنا العمل العسكري والعمل السياسي عبر مقاطعتنا الإنتخابات بعد إزاحتنا عسكرياً. أما اليوم فاكتسب مشروعنا أدوات سياسية متعددة تمكّننا من مجابهة المخطط الدولي الذي يحضّر للبنان ويدفع ثمنه المسيحيون. لذا يتركّز علينا الاضطهاد الدولي اليوم، لكنه أخفّ بكثير مما تعرضنا له في الماضي، حين كان الاضطهاد يطاول حياتنا وأجسامنا ورأينا، وكان علينا مواجهته وحدنا من دون أي سند داخلي ولا خارجي. فحتى البيئة التي ننتمي إليها وتحتضننا عاطفياً، لم تكن قادرة على احتضاننا سياسياً ومادياً. أما اليوم فاننا لسنا وحدنا، كشبان وكفريق سياسي، بل لدينا حليف سياسي داخلي اساسي هو «حزب الله»، ونحظى بتفهّم بعض الدول، وبرغبة في مساعدتنا. وهذا ما يجعلنا الأقوى في المعادلة السياسية وفي ميزان القوى الشعبي، بعدما كنا في الماضي الأقوى في الحق، من دون أن تكون لدينا الوسائل التي تمكّننا من إحقاق هذا الحق عبر ميزان القوى الذي لم يكن لصالحنا. في تلك الأيام كنا محاصرين وممنوعين من الظهور الإعلامي، فلا نستطيع التعبير عن أنفسنا إلّا في السرّ والخفاء بالمناشير والكتابة على الحيطان وإطلاق زمامير السيارات، قبل أن ننتقل في مرحلة لاحقة إلى الإطلالة في التظاهرات المفاجئة والمتنقلة، ثم العلنية. لكن حركتنا

السياسية ظلّت مطاردة وملاحقة وخفيّة أو تحت الأرض. اليوم انتقلنا إلى التعبير الإعلامي الصريح، بالمنشورات والتظاهر واللقاءات العلنية، وصار عندنا فريق سياسي كامل، ونعيش حالة من النضال السياسي فوق الأرض.

واضطهادنا محلياً

الجماعة السياسية التي كانت تمارس علينا الاضطهاد في الأمس، مستمرة هي نفسها في اضطهادنا اليوم. فالفريق السياسي الذي شكل جنبلاط والحريري ركيزته الأساسية ما بعد 2005، وكان الركيزة الداخلية في اضطهادنا في الأمس، مع بعض الأدوات المسيحية، لا يزال على حاله في موقفه منا. أما «حزب الله» فلم يكن يتحرك ضدنا في تلك الأيام، ولم يكن ممثلاً في الحكومة، بل كان يشكّل غطاءً شيعياً صامتاً وموافقاً على اضطهادنا، كي يغطّي مقاومته إسرائيل في الجنوب. وهذا لا يبرّئه ولا يعفيه مما جرى آنذاك. وحتى في حال خجله من نفسه اليوم على سكوته في الأمس، فان هذا لن يجلب له البراءة، من دون رمي اللوم عليه أقل من غيره من الأطراف، رغم أنه لم يكن يمتلك الأجهزة الأمنية التي يمتلكها غيره اليوم ويسلّطها علينا قمعاً واضطهاداً.

ما يقوم به حلف جنبلاط-الحريري اليوم ضدنا، يشكل عملية اضطهاد كبرى. فالحلف هذا يضطهدنا في سمعتنا وفي أغلى ما عندنا، أي كرامتنا وتاريخنا السيادي والإستقلالي. وذلك باتهامنا بأننا سوريون وإيرانيون. وهذا اضطهاد معنوي كبير لنا، نحن من نتمتع بنظافة مالية عالية لا يرقى إليها الشكّ، ويريدون تدفيعنا ثمنها في إطلاقهم الشائعات عن فسادنا المالي. ثم أنهم يضاعفون اضطهادهم هذا بتسليط الأجهزة الأمنية الرسمية علينا. وهي أجهزة، ندفع كلفتها من أموالنا بصفتنا

مواطنين في بلدنا. فهم يرفضون تقديم الحماية الأمنية لنا، فأنا شخصياً ليس عندي حماية أمنية. ورغم طلبي لها، رفضوا حمايتي، بينما من هم أقل مني شأناً سياسياً لديهم عشرات المرافقين الأمنيين الرسميين.

فأحد أبناء المسؤولين في «تيار المستقبل»، يتمتع بحماية رسمية من دون أن يكون ذا صفة رسمية. وهناك شخص إعلامي لا أدري ما هي أهميته، لديه 17 مرافقاً رسمياً، بينما أنا، الشخصية السياسية، ليس عندي أي مرافق. فالأمن حين يوزّع على نحو استنسابي وغير متساوٍ بين الناس، يصير اضطهاداً.

سياسة التجويع والإفلاس

القضاء بدوره يستعملونه في تهديدنا، كما في الأمس. انهم يستبيحون حرمات الناس ويجوّعونهم. والتجويع هو أيضاً إضطهاد تمارسه حكومة رسمية تتبع سياسة الافلاس المالي في البلاد. أليس مقصوداً ألا يدفعوا الأموال للقطاعين الصناعي والزراعي؟! فهم حين يوقعون الناس جميعاً في حال من العوز المالي، يقومون باضطهاد البلد كله، فيما هم يوزّعون المساعدات المالية استنسابياً، وعلى أساس الولاء السياسي. ويتجلّى الإضطهاد في توزيع المازوت والبطاقة الصحية وتوزيع المساعدات المالية الخاصة. يقولون لك لن نعطيك لأنك تنتمي إلى التيار الفلاني، واذا أردت أن نعطيك عليك أن تنتقل إلى فريقنا السياسي. أليس هذا اضطهاداً للناس في حقوقها؟

نحن نسعى إلى بناء دولة يتساوى الناس فيها في الحصول على الحقوق والوظائف، وليس إلى دولة تتنصّت علينا، وتراقبنا أجهزتها الأمنية. دولة من هذا النوع لن تكون الدولة الراعية للناس، بل دولة التنصت والاستخبار التي تضع جهدها في الملاحقة الأمنية. وعلى هذا الصعيد لا

يزال الأمر على حاله في تعامل الدولة معنا. فهي تمنع الحماية الأمنية عني وتوظف مخبرين لمراقبتي، فهل أنا الذي يشكّل خطراً على أمن الدولة؟! وبصرف النظر عن ان الإعتداءات تأتي من الخارج، فان الدولة تتبع سياسة أمنية مجزأة ولا تساوي بين الناس، بدل أن تمنح الأمن للجميع. فهي تحمي فريقاً سياسياً وتغطيه وتكشف فريقاً آخر وتلاحقه.

السياسة نفسها يتبعونها على صعيد القضاء المسيّس والاستنسابي من قمته حتى قاعدته. طبعا هنالك قضاة مستقيمون، لكن هناك أيضاً استعمال للقضاء للضغط على بعض الناس معنوياً ومادياً، وهذا إرهاب وترهيب فكريان. والحملات الإعلامية التي كنا نتعرّض لها قبل الإنسحاب السوري، لا نزال نتعرّض لها اليوم، وهي تتخذ طابع التشويه لصورتنا المعنوية.

فمنذ سنتين تقدمت بدعوى قضائية ضد كاتب في صحيفة «المستقبل» يدعى نصير الأسعد الذي كتب عني أكاذيب لا يمكن احتمالها راغباً في تشويه سمعتي، فقال انني ذهبت إلى سوريا في سيارة داكنة اللون. لكنني حتى الساعة لم أستطع إحضار الأسعد إلى المحكمة، أو الحصول على حكم قضائي في حقه. حتى انهم لم يمنعوه من الكتابة، فعاد قبل 3 أشهر إلى التشهير بي، لأن ليس من قضاء يحاسبه. ومجلة «الشراع» بدورها كتبت أخباراً عن أموال وصفقات وأجهزة مخابرات ولقاءات لي بآصف شوكت، فتقدمت بدعوى قضائية ضدها، لكنني منذ سنتين لم أنل حكماً في الدعوى. هل هذه دولة حامية؟ هل هذا قضاءٌ يحمي؟!

هكذا تصبح مكشوفاً أمنياً وقضائياً وإعلامياً، فيما الحكومة تحاربك بتجويع الناس عبر مراكمتها 45 ملياراً من الدولارات ديناً على اللبنانيين، في سياسة هادفة ومقصودة.

براءة «التيار» وخبثهم

«التيار» طيب القلب ولديه عاطفة كبيرة، مثل الجنرال ميشال عون. لذا جرفتنا العاطفة وطيبة القلب في لحظة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فنسينا كل ما كان قد فعله وانزله بنا، فاعتبرنا حادثة اغتياله لحظة للاجماع الوطني علينا أن نتشارك فيها لتحقيق أحلامنا الوطنية: السيادة والإستقلال والوحدة الوطنية. فهل من لحظة أجمل من تحقيق السيادة والإستقلال من طريق الوحدة الوطنية؟ لقد كانت لحظة تحقيق الحلم، لكن أسوأ ما فيها أنها تبدّدت سريعاً.

فمقابل براءتنا في «التيار»، جرت معاملتنا بخبث، وجرى طعننا في الظهر. حتى ان لحظة الحلم لم تستمر سوى أقل من شهر بين 14 شباط و14 آذار 2005. ففي 14 آذار منعوا إذاعة كلمة العماد ميشال عون من على منصة ساحة الشهداء، ومنعونا من الكلام عن 14 آذار 1989، أي عن إعلان «حرب التحرير» التي أطلقها العماد عون آنذاك ضد سوريا.

لقد أنكروا على أحد كوادر «التيار»، وهو نقيب الأطباء ماريو عون، أن يجمع بين لحظة الحقيقة ولحظة التحرير، فأرادوا قطع كلمته. لذا لن أنسى هجومهم عليه فيما هو يقف على المنصة يلقي كلمة «التيار» الذي يعتبر أن 14 آذار 2005 لا تنفصل عن 14 آذار 1989. وفي هذا المعنى نحن 14 آذار الاصلية، ليس من الناحية السياسية فحسب، بل من الناحية التاريخية أيضاً.

أيقظت حادثة اغتيال رفيق الحريري شعوراً وطنياً لبنانياً كان هاجعاً ومخدراً لدى الطائفة السنية، بسبب التفاهم السوري – السعودي على لبنان، وبسبب السياسة الحريرية التي خدّرت الشعب بالمال. لكن المطلوب من السنّة اليوم الحفاظ على الحالة الوطنية اللبنانية، وعدم تدفيع الطوائف اللبنانية الأخرى ثمن صحوتهم هذه، تهميشاً لغيرهم في المشاركة

الداخلية. فالحريرية تتبع اليوم سياسة فئوية ومذهبية في تصريف شؤون الدولة، اقتصادياً وأمنياً، وفي الوظائف العامة. وهي تحاول إعطاء لون واحد للدولة، واستبعاد مكوّناتها المتعدّدة. وهذا لا يمارس على المسيحيين وحدهم، بل على السنّة غير الحريريين أيضاً. والسياسة الفئوية هذه لن تستمر. فحين حاول المسيحيون أن يحكموا البلد وحدهم بين 1943 و1975، لم يستطيعوا، وحمّلوا البلد كله ثمن محاولتهم في زمن المارونية السياسية. والسنّة يحاولون منذ 1990 حكم البلد منفردين، فدفعوا ثمن محاولتهم باغتيال الحريري سنة 2005، بعدما وسّعوا طموحهم إلى خارج لبنان. واليوم يتهم البعض الشيعة برغبتهم في الإستيلاء على لبنان، رغم استبعادهم من المشاركة في الحكم. ومهما كانت حقيقة هذه التهمة، أرى أن محاولة الشيعة لن تنجح.

لذا على الجميع أن يقتنع بالشراكة الحقيقية والفعلية، أو بالقسمة الحبية المشتركة، وليس بالإنفصال. وإلا فإن البلد سوف يستمر في تخبطه في أزمات وجودية. أنا كتيار وطني حر أرى حل هذه المعضلة بالعلمنة، أي بالمساواة بين الناس، بصرف النظر عن اختلافاتهم المذهبية. وهناك من يرى ان الكونفدرالية هي الحل. والشراكة لا تقوم على الإعتراف بالآخر والقبول به فقط، فأنا موجود بلا اعتراف الآخر بوجودي، وبدون تحميلي ثمن اعترافه بي. والجريمة الكبرى التي يرتكبها الحريري الإبن اليوم تتجلّى في سياسة عدم المشاركة التي يعتمدها، لكنه هو من سيدفع في النهاية ثمن هذه الجريمة. وأنا أرى ان اغتيال رفيق الحريري سببه الخلاف بين وصايتين على لبنان، أي الوصاية السورية والسعودية، ومع الراعي الأميركي الأكبر.

هنا أرى أنه لا معنى للتساؤل عن أسباب اتباع النظام السوري سياسة الإغتيالات التي قام وعاش عليها أصلاً. فهل يمتهن النظام السوري

الديموقراطية وحقوق الإنسان، أم سياسة أمنية؟! والسوريون قتلوا منا في «التيار» أكثر مما قتلوا من غيرنا. فحتى الآن لدينا 21 عسكرياً مفقودين منذ 13 تشرين 1990، ولا نزال نعمل للكشف عن مصيرهم. لكن الثمن الكبير الذي دفعناه في معركة الإستقلال والسيادة، لا يحملنا على أن نُبقي لبنان كله رهين هذه القضية.

جشع الحريري

عودة الجنرال ميشال عون إلى لبنان لم تبدل توجهات «التيار»، رغم أن عودته ووجوده بيننا منحانا حيوية وزخماً جديدين، يمكن أن يكونا قد تمحورا حول شخص الجنرال الذي برزت حوله قيادات كثيرة، إن على صعيد نواب تكتل «الإصلاح والتغيير»، وإن على صعيد النشاط السياسي والحركة السياسية الكبرى لـ«التيار» الذي دخل مرحلة جديدة كنا مستعدين ومنتبهين لها، مدركين أنها أصعب من المرحلة السابقة. فبعد إنجاز مرحلة التحرير، دخلنا مرحلة التحرر السياسي التي تفترض ديناميكية جديدة وخطاباً سياسياً يقوم على التحرّر من الإقطاع المثلث الرأس: السياسي والمالي والمذهبي.

رفيق الحريري هو الذي أطلق ظاهرة الفساد والإفساد الماليين، وعممها في البلاد، بل في مناطقها كافة، حيث أدخل المال عاملاً أساسياً، ليس في شراء أصوات الناخبين، بل لشراء الناس واستقطابهم. وإذا كانت هذه الظاهرة موجودة في لبنان قبل الحريري، فإنه هو من عمّمها ومنحها طابعاً جديداً. فمن سوى الحريري لديه مقدرة دفع 200 مليون دولار لتسيير تظاهرة، ودفع 83 مليون دولار في انتخابات الشمال، سنة 2005 ؟ هذا في حين ان مبدأ العدالة يفترض تساوي الناس في قدراتها من أجل الظهور والبروز.

والحريرية بعد اغتيال رفيق الحريري أصبحت عمياء وقليلة الذكاء. فالحريري الإبن اليوم رجل متدرن، بعدما كانت الحريرية مدجنة أيام الوصاية السورية التي كانت تحدّ من الجشع المالي للحريري الأب، ومن فجعنته أو نهمه السياسي. والحريري الإبن اليوم صار بلا تدجين، وهو ينهش مؤسسات الدولة والناس ويلتهمهم. لذا فإنه يحتاج إلى تدجين داخلي يحل محل التدجين السوري.

نهج الحريري هو نهجه وحده، لا علاقة له بالسنّة. فكما أُلصقت بالمسيحيين تهمة العمالة لإسرائيل في الماضي، لأن فريقاً سياسياً محدداً منهم تعامل مع أسرائيل، يجب عدم إتهام السنّة كلاً وجميعاً بالحريرية. فالحريري وحده فاسد ومفسد للناس والمؤسسات والدولة، وهو يستفيد من حالة عاطفية وصراع مذهبي في المنطقة لاستقطاب أكثرية السنّة. لذا نحن اليوم مجبرون على التعامل والتفاهم معه.

«التفاهم» لَبْنَنَ «حزب الله»

هناك حادثة سياسية أساسية غيرت أوضاع لبنان، ألا وهي أن سوريا أصبحت خارجه. وهذا ما يسمح لي بأن أرى «حزب الله» أقل سوءاً من وليد جنبلاط وسعد الحريري، ومن سمير جعجع الذي قصفني في 13 تشرين بالمدافع. «حزب الله» أقل سوءاً لأنه فتح المعابر في منطقته وسمح للجيش اللبناني بالهرب إليها في 13 تشرين 1990، فيما كانت «القوات اللبنانية» تقصف الجيش اللبناني. وبين 1990 و1993 كان سمير جعجع يلتقي بغازي كنعان، وهو ذهب إلى القرداحة للقيام بواجب العزاء بباسل الأسد. وبعد 1994 اختلف الأمر بوقوفنا و«القوات اللبنانية» وحدنا في مواجهة الوصاية السورية.

أما بعد جلاء السوريين عن لبنان، فجاء «حزب الله» وقال لنا إنه

مستعد للكلام عن رفضه الوصاية السورية، وضرورة إقامة علاقات ديبلوماسية وترسيم الحدود مع سوريا، فهل أرفض وأقول له: لا؟!

إذا كان «حزب الله» سورياً في ما سبق، فإنني أدفعه اليوم ليصير لبنانياً، أي ألبننه، وإذا كان لبنانياً فإنني أجعله أكثر لبنانية. والدليل على هذا يتجلّى في السنتين التي مرّتا على توقيع ورقة تفاهمنا مع «حزب الله»، وفي علاقتنا به وتعاطينا السياسي معه، لنكتشف أنه أكثر لبنانية من الفرقاء السياسيين جميعاً. والواقعة السياسية التي تدل على لبنانيته هذه، لا تزال طازجة، لكنني لن أقولها الآن، واكتفي بالتركيز على مسألة إصراره على رئيس جمهورية توافقي، وعلى الشروط المرفقة بهذه المسألة. فـ«حزب الله» تكيف مع ما طرحناه نحن. حتى الاتفاق الدولي الأميركي – السعودي – الإيراني – الفرنسي – السوري – المصري، لم ينجحوا بفرضه على لبنان، لأننا رفضناه وسار «حزب الله» إلى جانبنا في الرفض. وهذا يؤكد لبنانية هذا الحزب. فلا سوريا ولا إيران ولا فرنسا استطاعت أن تفرض عليه ما لا يريده في الداخل اللبناني. فأين، إذاً، لبنانية الحريري مقارنة مع لبنانية «حزب الله»؟ فالحريري لم يستطع أن يفعل شيئاً إلا بإيعاز سعودي. وهو أكثر من مرة أعطى كلمة وتراجع عنها، لأن التوصية السعودية كانت تأتيه معاكسة لما وعد به.

«الوعد الصادق» عمل روتيني

نحن قدمنا الحل لمشكلة النزاع مع اسرائيل في «وثيقة التفاهم» مع «حزب الله». فقد حصرنا هذا النزاع في لبنان وفصلناه عن القضية الفلسطينية، أي لبنناه، ووضعنا إطاراً لسلاح «حزب الله» ورسمنا حدوده ووظيفته وهدفه. وهذا يعني أن الحزب لم يعد مستمراً على نهج المنظمات الفلسطينية المسلحة في لبنان ما بين 1969 و1982، إذ صار هدفه إكمال تحرير لبنان فقط.

والكلام عن ان «حزب الله» لا يزال يتحدّث عن تحرير القدس وفلسطين ليس صحيحاً. وعندما تحدّث السيد حسن نصرالله عن الحرب المفتوحة، أوضح لاحقاً كلامه بما يتناسب مع «وثيقة التفاهم»، فقال انه في حديثه عن بداية سقوط إسرائيل ونهايتها، إنما كان يتحدث عن سياق عام ومسألة موضوعية، من دون أن يكون اسقاطها مهمة «حزب الله».

لكن فريقاً من اللبنانيين راح يهاجم «حزب الله» بعدما حصر مهماته في لبنان وحده ولبننها. ثم لم يلبث هذا الفريق نفسه أن تواطأ مع الأجنبي ضد «حزب الله» الذي لن تستطيع مطالبته الالتزام بنوع محدد من المفردات والكلمات، فيما تشن الحرب عليه. فالمشروع الذي جسّدته «وثيقة التفاهم» لم تستطع أي حكومة لبنانية التوصل إليه، ولا أي فريق خارجي أو داخلي. لكن بدل التعاطي إيجابيا مع هذا المشروع، شُنت الحرب على «حزب الله». وليس مصادفة ان هذه الحرب بدأت بعد توقيع «وثيقة التفاهم» مباشرة، بدل ان يبادر أحد إلى القول ان هذه الوثيقة انجاز يتوجب البناء عليه.

أما حرب تموز فلا يحاول أحد اعتبارها شيئاً آخر سوى إعتداء اسرائيلي على لبنان، على ما أكد تقرير «فينوغراد» نفسه. لقد استعملت اسرائيل عملية «الوعد الصادق» ذريعة لشن حربها المدبّرة والمحضّرة. ومن يرى ان الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان سببها هذه العملية، يكون يبرر لاسرائيل حربها. ان اسرائيل هي التي بادرت إلى الحرب. وما قام به «حزب الله» ليس سوى عمل روتيني يحصل مثله على الحدود منذ سنة 1996، من دون أن تبادر اسرائيل إلى شن الحرب طوال 10 سنوات، فلماذا شنت الحرب في تموز 2006، رداً على مشكلة حدودية روتينية؟!

ثم ان السيد حسن نصرالله وقف بعد الحرب وقال انه أخطأ، فلو

انه كان يعلم مسبقاً حجم الرد الاسرائيلي لما قام بتنفيذ عملية «الوعد الصادق». ألا يكفي هذا، وكيف لا نقبل اعتذاره؟!

جندي في حركة الجنرال

قبل انخراطي في الحركة التي أطلقها العماد ميشال عون من قصر بعبدا الجمهوري سنة 1988، لم يكن لدي أي تجربة سياسية. عائلتنا في البترون لم تكن تميل إلى التحزب السياسي الذي يتجاوز الولاءات المحلية والعائلية في المدينة الشمالية التي كان والدي يملك فيها متجراً للهدايا إضافة إلى عمله في تجارة العقارات. وأنا كنت أرفض الحزبيات المحلية والإنقسامات العائلية وزعاماتها في البترون.

في الثانية عشرة من عمري أحببت الشيخ بشير الجميل وانجذبت إليه مثل كثيرين من الناس. وهو لا يزال حتى اليوم في وجداني رمزاً إلى شيء ما يمثل العاطفة الشبابية، من دون أي تقويم سياسي. وحين برز العماد ميشال عون اندفعت اندفاعا شبابيا نحو حركته، لأنها جسدت الأفكار الوطنية التي أؤمن بها، فتطوعت في الجيش اللبناني. لقد خاطب الجنرال النفحة الشبابية لدي حين كنت في 18 من عمري. ومضمون هذه النفحة هو الكرامة والعنفوان الوطنيان اللذان كان السوري يسعى إلى النيل منهما وتدجينهما. هذا اضافة إلى ان العماد عون جسّد ميلاً إلى التحرر من الإقطاع السياسي والمالي والمذهبي، مقدماً نموذجاً مؤسساتيا للدولة اللبنانية عبر الجيش اللبناني، وليس عبر الميليشيات. لذا شعرت للمرة الأولى في الحرب اللبنانية، ان هنالك قضية هادفة بعدما كان الصراع عشوائيا وغير واضح، فتطوعت في أحد الوية الجيش اللبناني، وليس في لواء الأنصار، وارتديت اللباس العسكري وخدمت في الدوار والنعص وقصر نورا، من دون أن أعلم أهلي بتطوعي. ذلك لأنني وحيد عائلتي

كلها، فأبي وعمي لم ينجبا ذكورا قط. لكنني اخيرا اخبرت والدي، اذ كان عليّ ان أقوم بأعمال خطرة، كتهريب صور الجنرال عون في السيارة مروراً على الحواجز السورية، ووصولاً إلى البترون، حيث كان أهلي يقيمون وأزورهم أثناء إجازاتي من الخدمة العسكرية.

ثم جذبتني الحالة الشعبية التي انطلقت واستجابت دعوة العماد عون في التظاهرات والاعتصامات الحاشدة في بعبدا، فتحول الجنرال رمزاً ومثالاً أعلى سياسياً. وسنة 1993 التقيت به في فرنسا وتعرفت إليه. وبعد تخرجي من الجامعة الإميركية في بيروت، حاملاً شهادة الهندسة المدنية، انخرطت في ميدان العمل المهني، إلى جنب النضال في صفوف حركة «التيار» الناشئة.

«التيار» لا يهمه الخارجون منه

لم أعد أذكر اليوم الاعتراضات التنظيمية لبعض كوادر «التيار» في سنة 2003، وليس مهماً ان أتذكرها لأروي ما حصل وما هي أسباب تلك الاعتراضات. فهي خالية من أي أثر، وليست سوى مسألة تفصيلية، بل أقل من تفصيلية، ولا اعيرها اي انتباه. فالذي قام بهذه الاعتراضات، وهو عبدالله خوري في المتن، قام بها وحده وخرج وحده من «التيار». لا أذكر اليوم ما حدث، لشدة عدم اهميته، ولا أظن ان الأمر يتعدى شخصاً واحداً أو اثنين على الأكثر.

«التيار الوطني الحر» كأي مجموعة سياسية وتيار سياسي، تنشأ فيه حركات اعتراضية معينة لأسباب مختلفة، قد تكون شخصية أو جوهرية او تهدف إلى منفعة خاصة. وهذا امر طبيعي، لكن ليس لها اي اثر او تأثير. فما من احد خرج من «التيار» منذ سنة 1990 حتى اليوم واصطحب احدا معه. فمن يخرج انما يخرج وحده، من دون ان اقلل من قيمة الاشخاص

الذين خرجوا. أما عبدالله خوري فقد خرج لأسباب شخصية، وانا احترمه واقدره، لأنه ناضل وضحى معنا منذ بدايات نشوء «التيار».

بعد انتخابات سنة 2005 النيابية حصلت حالات من هذا النوع، لكنها كسابقاتها بلا أهمية. لقد خرج من «التيار» أحد الأشخاص، وحاولوا استغلال خروجه إعلاميا، لكننا لا نعتبر ذلك مهماً ولا نسمع ما يقول ويقال، ولا نرد عليه، لأن المسألة غير مجدية، وكذلك الرد عليها، مع العلم ان الشخص الذي خرج قد يكون ممتازا. فـ«التيار» حالة كبرى، بل أكبر بكثير من كل الذين يخرجون منه، ويغادرون هذه الحالة الكبرى، من دون ان يأخذوا احدا معهم، وخصوصا حين يكون الخروج لأسباب شخصية غير فكرية. ثم ان «التيار» يسير متسلحاً بقناعاته، وهو بعيد كل البعد عن أن يكون تيار مال أو تيار سلطة، أو تيار مجموعة معينة من الناس. إنه تيار غير مستورد من الخارج وغير مدعوم من دول وسياسات خارجية. ومبررات وجوده كلها هي القناعة والفكر السياسي. والذين حاولوا الخروج، اسبابهم كلها شخصية وبريئة مثل عبدالله خوري، وأحيانا تكون غير بريئة مثل الأسباب التي خرج من أجلها الياس الزغبي. لكن في الحالات كلها لم يستطع أحد أن يخرج ويأخذ معه شيئاً. وهذا يحملني على القول ان «التيار» يتمتع بحالة صحية وفكرية ونضالية جيدة.

الملتزم والمؤيد

قبل 3 أو 4 أشهر حصلت اعتراضات تنظيمية في «التيار». وهي ليست جديدة. كل شخص في «التيار» لديه اعتراضات. انا عندي اعتراضات، بل انني على رأس المعترضين. ذلك لأننا تيار كبير تعرض إلى هجوم قاس، فلم تتح له فرص التحول إلى مؤسسة منظمة. هذا لا يعني

ان ليس هنالك من مسؤوليات في داخل «التيار». والبعض يرى أن على «التيار» أن يبقى تياراً، فلا يتحول إلى حزب في المعنى الضيق. لذا أوجدنا صيغة تنظيمية تميز بين الملتزم والمؤيد. أنا مع إيجاد مؤسسة ذكية تستطيع تنظيم الحركة السياسية الداخلية لـ«التيار» وتحافظ عليه. وأنا مع الخلط بين فكرة المؤسسة السياسية التنظيمية، وابقاء «التيار» شعبيا ومفتوحا لكل الناس.

فكرة الملتزم والمؤيد، أنا الذي ساهمت في ايجادها، وهي ابتكار جيد. فمنذ سنتين شعرت بالنفور والضيق حيال عبارة «حزب التيار الوطني الحر»، مفضلاً بقاء الاسم على حاله: «التيار الوطني الحر»، من دون اضافة كلمة حزب إليه. اللبنانيون غير مهيئين للدخول في احزاب، وبناء أحزاب. ونحن في طبيعتنا لا نستطيع ان نكون حزباً مغلقاً. هذا يكلّفنا أعباء كبرى. نعم أنا ضد بناء حزب، ومع أننا نسعى إلى انشاء نواة مؤسساتية منظمة داخل «التيار»، للحفاظ عليه وعلى الكتلة الشعبية المنفتحة والرجراجة التي تناصره وتؤيده. وهذه مهمة صعبة لم ننجح في تطبيقها بعد، وليس من المؤكد اننا سننجح في الوصول إليها مستقبلا. لكنني أؤكد اننا وضعنا نظاماً داخلياً مرناً هو الآن قيد التجريب والاختبار، ونحتاج إلى دورتين انتخابيتين داخليتين لنكتشف صلاحية هذا النظام الداخلي. غير ان هذا الاختبار يحتاج إلى استقرار سياسي واستقرار في داخل «التيار» نفسه.

خرج المر كأي عنصر في «التيار»

لا يختلف خروج النائب ميشال المر من تكتل «الاصلاح والتغيير» النيابي، عن خروج أي عنصر من عناصر «التيار». فالمر خرج وحده ولم يأخذ أحداً معه. لكنني أعتقد ان خروجه أسلم للعلاقة بيننا وبينه. واحترامنا له يبقى على حاله، من دون زيادة ولا نقصان، وكذلك قيمته.

وهو خرج وحده، وتأثيره مرتبط بشخصه فقط، أي تأثير واحد على 22 نائب في الكتل. وبعد خروجه زادت قيمته بالنسبة لنا، لأنه يجب أن يكون مستقلا، ونحن نؤيد إرادته هذه، لأنها تجعل علاقتنا به أسلم.

أثناء وجوده في التكتل كان الأمر ينطوي على التباس. فعندما كان النائب ميشال المر يجلس إلى طاول اجتماعات «الاصلاح والتغيير» كان البعض يعتبر أن جلوسه هذا غريب، فيما كان آخرون يعتبرونه ضرورياً. لكن في الأحوال كلها كان جلوسه يشكل التباسا. فحين كان يعلن بعض المواقف كان مجبراً على تبريرها، أو على ملاءمتها مع مواقف «التيار» والتكتل. وكنا نحن بدورنا مضطرين إلى تبرير بعض مواقفه هذه. أما الآن فلم يعد أحد مضطراً إلى ان يبرر شيئاً لأحد. فهو حرٌّ في مواقفه، ونحن أحرار في مواقفنا أيضاً. أما ملابسات الخروج وأسبابه، فهي لا شيء. طبعا هنالك تراكم لمواقف عبّر عنها النائب المر نفسه، فهو مع انتخاب رئيس للجمهورية من دون شروط، وبأي ثمن، ونحن لسنا مع هذا الرأي. وهذا ما أوصلنا إلى الإفتراق.

القسم الثاني

....

الشّيعة العونيّة

في مرآة «المجتمع» و«الشعب» المسيحيين

وضّاح شرارة

في ختام تحقيق مستفيض ودقيق في وقائع «عهد» قائد الجيش اللبناني الأسبق، ورئيس الحكومة العسكرية الانتقالية (22 أيلول 1988 - 13 تشرين الأول 1990)، ومقدماته وذيوله المباشرة، تخلص كارول داغر، صاحبة التحقيق (رهانات الجنرال، 1992، بيروت، إف إم آ للنشر، بالفرنسية والعربية) إلى ان لميشال عون في أعقاب «عهده» مباشرة، وغداة بلوغه منفاه الفرنسي، وجهين، وجه «ضمير اللبنانيين الحي» طوال سنتين كاملتين كان في أثنائهما صورة «كرامتهم الوطنية»، مسيحيين ومسلمين، وعَلَماً ظاهراً على استوائهم «شعباً» مجتمعاً ومتماسكاً، ووجه «الانقلاب العسكري واغتصاب السلطة على الطريقة اللبنانية»، وفي ركابه الحسابات المتوهمة، والرهانات الخاسرة، والسرابات المتهافتة، والخطابة الشعبوية، والتوقعات المنتشية، والمغامرات والمقامرات، والكارثة في المحصلة الأخيرة. وبإزاء الوجهين هذين، ليست الصحافية الماهرة والمتحرية في حيرة من أمرها. فهي تزكي الوجه الأول، وتحمده، وتتمنى له التوفيق والدوام. وتقصد بتزكيتها وحمدها وأمنيتها «الشعب» اللبناني الذي تلمح قسماته المتماوجة في ثنايا الوقائع والحوادث العونية. وتدين الوجه الثاني إدانة قاسية وقاطعة، وتدعو إلى البراءة والتخفف منه، ومحاسبته، هو

وعوامله وأبوابه، الحساب العسير والقاسي. وإذا لم تنكر كارول داغر تكلفة الوجه الأول الباهظة، فعذر التكلفة هذه هو إفضاؤها إلى تخليص اللبنانيين، على ما حسبت في 1992، من شيعهم و«أحزابهم» العصبية والأهلية، وانتسابهم إلى معنى وطني جامع. وكان «قصر الشعب» ببعبدا، في أثناء الحرب على قوات الاحتلال «العربي» السوري وقتال بعض الفصائل العروبية واللبنانية وجهر الاعتراض على بعض بنود الطائف، مسرحَ الانتساب هذا وميدانه الرمزيين. وأما الوجه الثاني فلا عذر له ولا مسوغ. وانتهاؤه إلى «الكارثة»، وإضماره الثمن نفسه في حال استئناف النهج الانقلابي، إدانة مستوفية الشروط وناجزة.

المملكة والمنفى

ولما كانت وقائع «العهد» العوني قريبة زمناً، يوم كتابة التحقيق ونشره، ولم يكن الفصل الثاني من الوقائع والحوادث هذه، وهو الفصل الفرنسي (1991-2005)، جاوز سطوره الأولى، لم تباشر كارول داغر النظر في علاقة الوجهين واحدهما بالآخر. ولا يستقيم تناول الفصل الثالث (2005-2008)، في ضوء الفصلين الأولين، «العهد» (أو المملكة) والمنفى، من غير النظر في علاقة ولادة أو توليد الشعب اللبناني عن يد «القابلة» السياسية والتاريخية المفترضة، وهي ميشال عون، بتوسل عون إلى غايته بوسائل الانقلاب والاغتصاب والاحتيال والشعوذة. والحق ان الوقائع والحوادث «العونية»، منذ 1992، تحمل على تناول وجوه جديدة غير الوجهين اللذين بدا، قبل عقد ونصف العقد، أنهما يلخصان على نحو واف تنازع الرجل وأفعاله ومقالاته. ففي المنفى ولد باني التيار السياسي، وراعي تماسكه، ومرشده اليومي، ومستثمر «رأس المال» السياسي والمعنوي في الحركة التي يتعهدها. وهو ولد في خضم ملابسات سياسية

محلية وإقليمية، ودولية، وتغيرات عاصفة، كان لبنان من مسارحها الأولى. وخلف باني التيار ومرشدَه «الزعيمُ» السياسي الأهلي والبرلماني، المتصدر كتلة نيابية راجحة، والمنافس على منصب رئاسة الجمهورية في ظرف أزمة وطنية وكيانية عميقة، والشريك في مبادرات يومية تترتب عليها نتائج مباشرة تصيب اللبنانيين في مصالحهم وأفكارهم وأحوالهم. والرجل، في أحواله السياسية هذه كلها، ليس وحده، بديهة. وعلى خلاف الفصل الثاني، ومثال الفصل الأول، تندرج أفعاله وأقواله في سياقة عامة وعريضة، وتتردد أصداؤها في أفعال أنصاره وحلفائه وخصومه وأقوالهم. فهو، على هذا، جزء من «جسم» سياسي واجتماعي عريض، يؤدي عنه، وعن أحواله المفترضة، ويحتسب حاجاته وانفعالاته في أدائه هذا.

ويستجيب «الجسم»، المائع الحدود والمتقلب أو المتغير، سياسة الرجل وأفعاله وأقواله، على أنحاء تتفاوت وضوحاً وعبارة. ودعا الفصل الثالث ميشال عون إلى إرساء دوره أو عمله، واستثماره طوال 15 عاماً، على بنية من المعاونين والمشيرين والمنفذين والوسطاء، انعقدوا تدريجاً على مراتب ودوائر، متفاوتة ومتنافسة ومتخاصمة على هذا القدر أو ذاك، يقوم هو منها مقام واسطة العقد وناظمه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. والبنية البيروقراطية والتقنية هذه وجه أساس من الوقائع والحوادث «العونية» في فصلها الثالث الجاري. فتتصل الفصول الثالثة، فصل «العهد» وفصل المنفى وفصل الزعامة والإدارة، من طريق الرجل نفسه وأطواره السياسية. ولكنها لا تقتصر عليه، ولا على أطواره. فهو، وأطواره وجمهوره وبنيته البيروقراطية والتقنية، جزء من أطوار ومصائر سياسية واجتماعية لبنانية هي مناط الاهتمام في المرتبة الأولى. وأما الرجل نفسه، على الوجه «النفساني»، إذا جازت العبارة، وهو وجه تتناوله تعليقات صحافية كثيرة تتحرى انعطافات الرجل وتقلباته و«مناوراته»

وحساباته ونواياه وعلاقاته بحاشيته، فهو قد يكون موضوعاً روائياً ممتعاً ولكنه ليس موضوع الملاحظات هذه.

الدولة و«الميثاق»

ومن يقتفي الوقائع والحوادث «العونية»، ومنعطفاتها البارزة الأولى، لا يشك في انتسابه إلى تقليد أهلي مسيحي، يرى إلى المسيحيين اللبنانيين، وإلى جماعتهم، نواةَ لبنان الأولى، معنى ومرتبة وتاريخاً، وحرزه الحريز. وتترتب على الصدارة هذه حقوق ثابتة، واقعية ودستورية، ترجمتها هي صلاحيات رئاسة الجمهورية في الدستور، قبل «إصلاحات» اتفاق الطائف، والأعراف التي فسّرت هذه الصلاحيات. فناطت استقامةَ التفسير ودوامه بعوامل «حقيقية» مثل ثقل المسيحيين العددي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، وعلاقات الدولة اللبنانية بالجوار الإقليمي والشطر الغربي من المجتمع الدولي. وإلى العوامل «الحقيقية» هذه، تولى من ينوب عنهم، على صفتهم، المناصب التشريعية والتنفيذية والعسكرية والأمنية والتعليمية والديبلوماسية التي تضطلع بالتفسير العملي للصدارة الرئاسية. ولم يكن الترتيب هذا ثمرة قرارات وقوانين ونصوص، أو «إرادات» على قول عثماني، بل توّج وقائع سياسية واجتماعية محدثة هي من نتائج التوسع الغربي، ثم من نتائج استواء البلدان والأمم، والممالك والمسالك، عالماً متصلاً وواحداً معاصراً. وأول الوقائع المحدثة هذه، وأثقلها في الميزان، نشأة مجتمع – وعلاقات مجتمعية ناجمة عن التجارة والصناعة والمهنة والتعليم والثراء والجمعيات الطوعية – داخل الجماعات والبلدان، ولا ينطوي الرأسُ الحاكم عليها، ولا يستوفي معانيها في رئاسته أو ولايته الجامعة والواحدة. وتأخرَ دخولُ المسلمين، في الدول الوطنية المتخلفة عن الولايات العثمانية، المجتمع هذا بعض

الوقت. وصار الدخول هذا، والمصالح والحصص المترتبة عليه، محل منازعة أهلية لم تهدأ على رغم بلوغ «المتأخرين» ابتداء المساواة تقريباً مع «السابقين»، وعلى رغم انتفاء معوقات قسرية وسياسية بوجه المتسابقين والمتنافسين. وأدى دوام الروابط الأهلية، وغلبتها على العلاقات المجتمعية والسياسية والحقوقية، وتغذية «الدول» الجديدة الإقليمية لها، وإعمالها في أحلافها الداخلية ومنازعاتها وعداواتها، إلى تجددها وانبعاثها في أدوار وحلل جديدة، «قومية» أو دينية ومذهبية نشطة. ولم يطوِ استقرارُ الصراع «العربي» – الإسرائيلي على نزاع فلسطيني – إسرائيلي بعد عقود من بدايته، صفته العربية، ولا قطع موارده الإسلامية. فأضعف الانفجار هذا ودوامه، مُسكة الدولة الوطنية ولحمتها، وسوغ استمالة جماعاتها الأهلية إلى «محاور» إقليمية ودولية تتباين معالجاتها للنزاع، وسياساتها فيه.

فكانت الدولة اللبنانية – ورأسها المسيحي الظاهر، ومجتمعها المستقل بنفسه عن الرأس الحاكم وموازين القوة الأهلية، وروابطها بالعالم الغربي، وتحفظها من السياسات العربية ومساوماتها وجموحها – محل منازعات عصبية لا تهدأ، تتشابك فيها علل الداخل الأهلية والوطنية بالعلل القومية والإقليمية و«الجروب» الدولية. وحمل هذا التقليدَ الأهلي المسيحي على اعتبار مكانة الرئاسة الأولى وصلاحياتها المسألة السياسية الأولى. فأعلى السياسيين شأناً، وأرفعهم مرتبة، هو أشدهم دفاعاً عن مكانة الرئاسة. فكان كميل شمعون وبيار الجميل وبشير الجميل وقبلهم إميل اده «انبياء» القضية اللبنانية، على قول أحد محاوري محمد ابي سمرا (الفصل الرابع) ولا يعتد الاصطفاءُ هذا، أو التطويب، لا ببشارة الخوري ولا بفؤاد شهاب، على رغم تحصيل الأول الاستقلال، وإخراج الثاني لبنان من «عثرة» 1958. وتتصل «النبوة» نفسها، أو البطولة، بـ«البطل»

المؤسس فخر الدين المعني الثاني، بحسب المحاور نفسه. ويصلها آخرون تارة بمار مارون، وتارة ثانية بمار يوحنا مارون، صاحب الكنيسة وجسمها ورسومها وأنظمتها، وتارة ثالثة بالبطريرك الدويهي، مدون **تاريخ الأزمنة** بالعربية، على ما ذهب إليه رئيس أساقفة أبرشية دمشق المارونية السابق، حميد موراني. وخلطُ السياسة المدنية والتاريخية بالكنيسة والمعتقد والآباء قرينةٌ على غلبة الكيان الأهلي على الكيان السياسي. ولا يقدح في الاصطفاء هذا انقطاع ذرية إميل اده السياسية، ولا اضطرار كميل شمعون إلى التشاغل بحرب ملبننة مبكرة في الهزيع الأخير من ولايته، أو ترك بيار الجميل الطموح إلى الرئاسة، ووأد «حلم» ابنه الرئيس الشاب في مهده. فالتقليد الأهلي يستثني من التطويب من ارتضوا قيود «صيغة 43 (19)»، أو «لبنان الـ43»، على ما كان بشير الجميل وصحبه يقولون. ويعيب هؤلاء على الميثاق الوطني اللبناني هجنته. فالموازين «الميثاقية» تكبح فعلاً تحلل المراتب والأجسام الأهلية وانهيارها، وتَحول دون الاحتكام إلى المعايير المجتمعية والكيانية الوطنية المحدثة، وتقيد توحيد سياسة الدولة العامة على وجه ملزم. والسبب في الحال هذه هو ان حل المراتب والأجسام الأهلية، والاحتكام إلى المعايير الحقوقية والمجتمعية، وتوحيد سياسة الدولة العامة على وجه ملزم، «يظلم» المسلمين فوق ما «يظلم» المسيحيين. فعرى المسلمين الأهلية والعصبية هي مصدر قوتهم الأولى في المنازعة على المراتب والرئاسات. وإبطال المصدر هذا، أو إضعافه وتقييده، يرجح كفة المسيحيين، وهم الأسبق إلى موارد القوة الاجتماعية. ولا يضيرهم الامتثال لإلزام التوحيد السياسي والوطني، وهم رواده، وروابطهم بالأجسام الأهلية، القومية والدينية، ليست بذات شأن.

«المراجعة» اللبنانية

فكان «لبنان الـ43» صنو القيود على استتمام الدولة الوطنية والتوحيد السياسي والاجتماعي والوطني، وعلى بلوغ الحريات الفردية والسياسية والاقتصادية الليبرالية مداها، ونهوض التمثيل السياسي عليها. وعلى هذا، نشأ داخل التقليد الأهلي المسيحي رافد «نقدي» أو «مراجِع» (ريفيزيونيست) عريض عزا إلى «الميثاق»، وقيوده وموازناته الأهلية، وإلى طاقمه التقليدي، تآكل كلا القوة المسيحية وقوة الدولة ومناعتهما معاً في آن. وكان مرجع الرافد «النقدي» هذا هو منشئ الكتلة الوطنية، والرئيس الانتدابي الذي أقر معيار 6 و6 مكرر في اقتسام الإدارة والمناصب، وخصم التيار الدستوري الميثاقي، اميل اده. ولكن الفرق بين المرجع وبين مقلديه وتلامذته عريض. فهو استبق التعدد اللبناني، وأنكره، وتوقع له الأزمات القاسية، واقترح علاجاً لبناناً صغيراً ومتجانساً يغلب فيه المسيحيون غلبة لا مساومة عليها، ولا يعوّق إنجازهم الدولة والمجتمع اللذين يتوقون إليهما معوّق. وأما هم فألفوا أنفسهم في لبنان المولود من «الميثاق». وحسبوا ان تسلمهم السلطة، وإمساكهم بالصلاحيات التامة التي يخولهم إياها حرف الدستور، ويوكلها إليهم قبل حرف الدستور مفهوم الدولة الخالص، والمجرد من المساومات «اللبنانية»، حسبوا أن في مستطاعها إذا خلُصت لهم هذه الأمور إطاحة «لبنان الـ43»، وبناء دولة عصرية وحديثة. وحسبوا ان دولة مثل هذه، والمجتمع الحر والمزدهر الذي تضمنه وتكفله، حريّان باستمالة نخب المسلمين ولو بعد حين، وبتقوية عرى الحلف بين هذه النخب وبينهم هم. فيناصب المتحالفون من الجهتين العداء الطاقم التقليدي والبالي الذي انتظر هبوب الإعصار الفلسطيني، ولم يفعل شيئاً يصده أو يحول بينه وبين تصديع لبنان واللبنانيين. والحق أن معوقات كثيرة وعميقة أضعفت التطلّع المضمر هذا. فالمشروع التحديثي المسيحي أو «الماروني» (وهو نواته مارونية ولكن

اصحابه من معظم الطوائف الأخرى) اندمج في جسم أهلي، أو «قومي» - ملي، قبل بلوغه عتبة وطنية جامعة مفترضة. فلم يراع أصحابه، وهم يدعون نخبَ المسلمين إلى محالفتهم والعمل معهم، روابط النخب هذه بجماعاتها الأهلية، وغلبة الروابط الأهلية العصبية على المنازع التحديثية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبالأحرى السياسية. فالتحديث، وعوامله وعمومه، قوة ترفد الجماعة السباقة إليه، وتعزز مكانتها وريادتها. ولكنه، من وجه آخر، يوسع الهوة بينها وبين الجماعات الأخرى المتحفظة عنه، ويقوي روابط الجماعات العصبية هذه بإزاء المكانة والريادة اللتين حازتهما الجماعة السباقة. فترتد المكانة والريادة الاجتماعيتين على القيادة السياسية الوطنية ضعفاً وإنكاراً، وتماسكاً عصبياً يبطل طموحها الوطني. ويودي التماسك العصبي، وتقدمُه منازعَ التحديث وموجباته، باستقلال النخب عن أجسامها الأهلية، ويصدع قواسمها المشتركة، ويلحقها بسياسة الأجسام هذه، وبقياداتها المستحدثة والعامية «الثورية». وفي آخر المطاف، وهو مطافات كثيرة على عدد الجماعات الطائفية الكبيرة أو الكثيرة، يتهافت الطموح الوطني، ويقع في اسر النعرة الأهلية وقيدها.

الأزمة العامة

والأرجح على الظن أن سيرة الضابط الشاب فالمكتهل ميشال عون، السياسية والاجتماعية، مرآة الترجح والاضطراب اللذين أصابا سيرة الجماعة الأهلية واللبنانية الأوسع والأرجح ثقلاً (سابقاً) في علاقتها المعقدة والمتناقضة بالجماعات اللبنانية الأخرى، وإطارها المشترك. ولا شك في ان الترجح والاضطراب بلغا ذروة من ذرى احتدامهما مع الهجمة الفلسطينية، «الفدائية» والمسلحة، غداة سنة 1967 وهزيمتها، وانبعاث وطنية الفلسطينيين في سياق جر مصر الناصرية وسوريا البعثية

والمملكة الأردنية المحافظة، وجيوشها وقياداتها، أذيال الخيبة والانكسار. ففي 1969، أحجم الرئيس شارل حلو عن لجم انتشار مسلحي المنظمات الفلسطينية وناشطيها - والمسلحون والناشطون هؤلاء هم، في آن، مقاتلون ومحرضون سياسيون ومؤطرون وعيون وأرصاد وجباة وعابرو منظمات ودول ومنقّلو ولاء... - في البلاد اللبنانية، ومواطن المسلمين خصوصاً. وتخلى عن كف توليهم الولاية على اللبنانيين، افراداً ثم كتلاً، من دون الولاء لدولتهم الوطنية. وعندما انفجرت، جراء الإحجام هذا، أزمة سياسية في قمة الدولة، امتنع الرئيس، ومعه معظم طاقم «الـ43»، من تبصير اللبنانيين عموماً، والمسلمين منهم خصوصاً، بما يستتبعه رضا شطر منهم، معظمه مسلم، باقتطاع المنظمات الفلسطينية المسلحة، السياسية والأمنية، حمى ومعقلاً لهم في لبنان، وبما يؤدي إليه من انقسام أهلي وسياسي لا بد ان يفضي إلى تصديع الدولة وانهيارها. وذهب الشطر هذا من اللبنانيين إلى ان «حصته» من «الميثاق الوطني» تقضي على الشطر الآخر بالإقرار بحقه في حضانة «الشعب» الفلسطيني و«مقاومته»، وإحصانها بالدولة اللبنانية، وبحصانتها الدولية، من «العدوان الصهيوني». ورضخ «لبنان الـ43» للاقتطاع الفلسطيني (واللبناني والعربي)، ولإحصانه بالسيادة والحصانة الوطنيتين والدوليتين، بعد أن خلت هاتان من الحلقة العربية المفترضة حلقة وسيطة. وكان الرضوخ المزدوج هذا الإيذان بأزمة «الميثاق» العامة. وكان اتفاق الطائف، غداة عشرين عاماً من حروب الأهلين، جواب الأزمة هذه و«حلها». وهما، الجواب و«الحل»، ما لم ينفك الأهل المسيحيون، ورؤساؤهم، من التنديد بهما. ولم يرتضهما قادة الجماعات الأهلية الأخرى، من دروز وسنّة وشيعة، ومن وراءهم من قادة عرب على رأسهم «القيادة» السورية الأسدية وحليفتها القيادة الإيرانية (على لسان علي خامنئي في 1986)، إلا جواباً وحلاً موقتين على

طريق «ديموقراطية عددية» عتيدة. فيتولى العدد، والكثرة والتضامن الآلي والانقياد لأمر «مرشد»، إذابة طائفية الجماعات القليلة، والمنقسمة على نفسها والمهزومة، في حامض «الأمة» المرصوصة البنيان.

التعاقد... صراع

وآذنت أزمة «الميثاق» العامة بخروج التيار «النقدي»، أو «المراجع»، عن طوق «لبنان الـ43». وكانت سنوات 1969-1973 (اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة ببيروت وخروج «الشعب اللبناني - الفلسطيني»، على ما لم يكن سمي بعد، متظاهراً ومنكراً على «الدولة»، أي على راسها وجيشها «المسيحيين»، إحجامها عن حماية «الشعب» الضيف وقادته و«ثورته») - كانت السنوات هذه مختبر التيار النقدي وتبلوره، في قيادة بشير الجميل. والسنوات عينها هذه مهدت، على قدم وساق، لانفجار الحروب اللبنانية (- الفلسطينية - العربية). وانصرف بشير الجميل - ومعه وحوله فريق قريب يبلغ العشرات من السياسيين والتقنيين وكبار الموظفين والحزبيين والضباط والأمنيين والرهبان والمقاتلين والصحافيين والجامعيين - إلى شحذ أداته السياسية والعسكرية المستقلة عن الحزب اللبناني والمسيحي الكبير الذي أنشأه أبوه، «الشيخ بيار»، قبل نحو أربعين عاماً (يومها)، وتولى رئاسته «العليا» مذذاك. والأداة السياسية والعسكرية هذه، وهي توجها إنشاءُ «القوات اللبنانية» في النصف الثاني من السبعينات، مزجت الاستقلال عن حزب الكتائب اللبنانية، من وجه، والخروج فعلاً وحقيقة من صفوف الحزب نفسه وناشطيه وأنصاره وهيئاته، من وجه آخر. وعلاقةُ التيار «النقدي» المزدوجة بالمؤسسة الأم، وجمعُ الخروج على الحزب إلى الخروج أو الولادة منه، قرينة على مشكلة تكوينية ومزمنة تعانيها

الحركات السياسية «المتمردة» أو «الثورية». فحزب الكتائب نفسه نشأ حزباً طرفياً، شبابياً وعامياً (على خلاف مناصب العائلات و«أعيانها») ومدينياً وإصلاحياً. وناصب الطاقم السياسي المسيحي التحفظ، إن لم يناصبه العداء السافر. وتعاظم دوره السياسي والتنظيمي والانتخابي على أنقاض دور الطاقم السياسي المسيحي في الدائرة التي رسخت قدم الحزب و «ماكينته» فيها.

ولعل علة الخلاف الأولى هي حمل النخبة المتحزبة «الميثاق» والميثاقية على الصراع والنزاع (على قول شيوعي أممي مأثور في الحلف السياسي)، وإرادتها تحصين التعاقد السياسي والوطني بقوة الكتلة المسيحية، ورعاية هذه القوة ومدها بأسباب التماسك والفعل. فلبنان، أي الدولة الوطنية المتمتعة بالسيادة على أراضيها ومواطنيها وبالاستقلال عن الدول الوطنية و«العربية» الإقليمية، إنما انتزع انتزاعاً من الجوار العثماني والإسلامي أولاً، ثم من «الداخلية» السورية والعروبية، ثانياً، وعلى مضض. وخلّف انتزاعه، على الشاكلة هذه، في الجماعات غير المسيحية، وفي حواشي جماعات مسيحية، انعطافاً إلى «الأرحام» الأهلية المشتركة والمفترضة. فلا يسع المسيحيين اللبنانيين، على هذا، إلا تعويض التحفظ العروبي الإسلامي والداخلي عن السيادة والاستقلال اللبنانيين والكيانيين من طريق تحصين حيز لبناني صرف قوامه «المجتمع المسيحي»، وبنيته الاجتماعية وسكنه وعاداته وتقاليده وهيئاته الكنسية والتعليمية، ومراقبة الدوائر المشتركة، السياسية الانتخابية والإدارية والعسكرية والتعليمية، التي يتقاسمها و«الجناح» الآخر. ويحتاج التحصين الملح هذا إلى أداة سياسية قوية وفاعلة، ساهرة ومتحفظة. وتخالف طبيعة الأداة السياسية هذه، ومثالها الحزبي المركزي والقيادي، «الرخاوة» و«المساومة» اللتين زرعتها «الميثاقية» في نفوس السياسيين المسيحيين التقليديين، من

دستوريين وأعيان مناطق مختلطة وطامحين إلى مناصب رفيعة، رئاسية أو وزارية، يقتضي بلوغُها مجاراةَ كبار الناخبين المتفرقي الأهواء والولاءات. فمن هذا الوجه، تولى حزب الكتائب اللبنانية «مراجعة» عملية ونشطة لـ«ميثاقية» مستكينة ومطمئنة، معلنة أو مضمرة، سرت في صفوف مسيحيين كثر. وكانت أداة «المراجعة» الحزب نفسه، وبنيانه وجمهوره وطريقة عمله وأفكاره وأحكامه في لبنان والمشرق والعلاقات الإقليمية وصياغته لتاريخ الجماعات في الدوائر هذه.

الرئيس والزعيم

وتوج الأداة مفهومُ الحزب عن رتبة الرئاسة أو القيادة والزعامة. فالرئيس يتصدر مراتب الحزب وهيئاته صدارة ملتبسة. فهو القطب الأول و«المؤسس» وصاحب الدعوة وحامل لوائها، على مثال الحركات السرية والثورية الخارجة على سلطة محافظة وتقليدية، أبوية وميراثية. وعلى هذا، يبادر الرئيس القائد إلى «تكوين» الهيئات، أو إلى التصديق على مقترحات الهيئات والمجاميع الوسيطة. ولكن الحزب السياسي، أي الكتائب اللبنانية في هذا المعرض، ليس حركة سرية ولا ثورية خارجة. فهو يلابس المجتمع العريض، ودوائره ومراتبه وطبقاته ومنازعاته وميوله ومصالحه، ملابسة قريبة وحميمة. وتحضر المرافقُ الاجتماعية هذه دوائرَ الحزب وهيئاته حضوراً راجحاً. فالقائد، بسحنته الملهمة والرهبانية وقسماته المشدودة، سياسي منتخب وتمثيلي، ومتعقب أو «معقب معاملات» ومصالح جزئية، وصياد أصوات وحليف لوائح. فقيادته أو زعامته الكاريزمية، أو الخارجة عن الهيئات وتقاليدها ومحافظتها الأبوية والميراثية، دفاعية فوق ما هي هجومية، على خلاف «طبائعها» المفترضة. وعلى رغم غلبة الوجه الدفاعي على الزعامة الحزبية والجماهيرية الكتائبية، و«الميثاقية» المعلنة،

أضعف المنزع الزعامي الكاريزمي، وتبييته الخروج على السنن والأعراف المشتركة المستقرة والموروثة، حظوظها في رئاسة الدولة. فشفع باستقرار الرئيس الكتائبي أمين الجميل في الرئاسة، على النحو الذي استقر عليه، تخففه من الزعامة وثوبها ومنازعها وبرنامجها. فخلف شقيقه، بشير الجميل، وهو التمثيل الخالص على الزعامة وخروجها على السنن والأعراف، بعد مقتل بشير بيد «قومية سورية». فكأن «القائد المؤسس» أورث ابنيه وجهي رئاسته الحزبية والأهلية، الوجه «الميثاقي» التقليدي والوجه الزعامي والكاريزمي. فتعاقبا على الرئاسة في وقت خاطف تعاقباً يكاد يكون رمزياً. ولكن إمضاء الابن «الميثاقي» مدة ولايته، على خلاف شقيقه الكاريزمي و«المراجِع»، لا يرجح كفة «الميثاقية» التقليدية على الكفة الأخرى، ولا يحسم تقابلهما أو تنازعهما. فلولا «إنجاز» بشير الجميل وحلقاته – من خروجه على حزب أبيه إلى إنشائه «القوات» وقيادتهِ أعمالَها العسكرية ومقاومتَها الحلف الفلسطيني-اللبناني-السوري، وتحالفه مع الدولة العبرية، واستمالته بعض الدوائر الأميركية والعربية المحافظة – لما قيض على الأرجح لشقيقه «الدستوري» ان يتسنم الرئاسة، ويبقى طوال ولايته فيها. وفي الأثناء، لم يبق من لبنان «الميثاقي»، ومن دولته ومجتمعه، شيء كثير. فخسرت الرئاسة، خارج العمارة الدستورية والسياسية السابقة وقبل اتفاق الطائف، دورها مفتاحاً لعمل هيئات الحكم وناظماً. وقوضت الحروب معظم أركان الاستثناء اللبناني. ومصدر الأركان هذه الأول هو نواة المجتمع وعلاقاته. وأخرجت الجماعات الأهلية من انضوائها السياسي الوطني والتعاقدي، وأضعفت الكتل الاجتماعية الوسطى والوليدة التي وصلت بين الجماعات الأهلية، وشبكت بينها، وعوّل سياسيون لبنانيون (ولا يزالون) على دورها في لَحْم ما تقطّع وتنابذ.

«التكوين» العوني

و«ولد» ميشال عون ولادته السياسية، وولد أنصاره ومحازبوه ومريدوه وجمهوره ولادتهم العامة والمشتركة، من المحن هذه، ومن ذيولها. فهو رافد من روافد بشير الجميل ولجنة دراساته الاستراتيجية التي أنشأها قائد «القوات اللبنانية» في صيف 1980، ممهداً الطريق إلى تسلمه السلطة بوسائل لم يكن دارياً بعد على وجه الدقة بمسالكها. ودعا مؤسس «القوات اللبنانية» العقيد في الجيش اللبناني إلى الاشتراك في اجتماعات لجنة معاونيه ومستشاريه المقربين والخلّص بناء على بلائه في قتال مجموعة فلسطينية مسلحة على رأس سرية كان يقودها بخلدة، في 1973، إبان الاشتباكات بين المنظمات الفلسطينية وبين الجيش في أعقاب اغتيال قوة اسرائيلية القادة الفلسطينيين الثلاثة (في نيسان 1973). وفي 1975، قاتل الضابط المسلحين الفلسطينيين بصيدا، وكان قائد أركان «حرب» تل الزعتر. وعندما شل القتال اللبناني - الفلسطيني، والاقتتال اللبناني، الجيش، بعد ان شارف الانفراطَ، توجه ضابط المدفعية إلى بشير الجميل من طريق وسيط وثيق الصلة بالجميل هو انطوان نجم، أحد أبرز «المنظرين» الكتائبيين، وداعية الفيديرالية والتحالف مع الدولة العبرية رداً على انخراط شطر من المسلمين في الحروب الفلسطينية المحلية والإقليمية والدولية. وهو راعي تخطيط الجميل الابن لبلوغ السلطة العليا. ولم تحل مخالفةُ ميشال عون انطوانَ نجم الرأيَ في الفيديرالية بينه وبين المضي على علاقته به وبفريق بشير الجميل. وبالغ العسكري في التستر على روابطه بالفريق «الاستراتيجي» المتحلق حول المرشح المضمر إلى رئاسة الجمهورية. وهو كان يعد العدة إلى بلوغ قمة الهرم القيادي العسكري في غضون السنوات القليلة القادمة (وبلغ القمة هذه فعلاً في 1985)، ويعول ربما على مساندة الرئيس العتيد. وكان الأرجح على التقدير أن

الرئيس العتيد والآتي ليس إلا بشير الجميّل.

وليس هذا التعليلَ الوحيد ولا الراجح لانضمامه إلى فريق الجميل الابن. فالعاملان الأولان هما وطنيته اللبنانية المسيحية وعسكريته النضالية والسياسية. ولا ينفي العاملان هذان طموح الضابط الماروني إلى مصير قيادي عسكري أولاً، ومصير سياسي ووطني رئاسي من بعد. فيخلف (لم لا؟) رئيساً أخرج المنظمات الفلسطينية المقاتلة والقوات السورية «الرادعة» من «المساحة» الوطنية، وحرر الجماعات الأهلية من ارتهانها العروبي العصبي تحت لواء قيادة ثورية واحدة وداجة. وشرطُ تحريره الجماعات الأهلية الأخرى من ارتهانها، تحريرُه أولاً جماعته الأقرب من قيود التقاليد والموازنات والمكانات والمساومات. وهو يحمّل أوزارَها جميعاً «الصيغة»، واستكانة السياسيين، ولا يستثني منهم والده «المؤسس» ولا حزبه ومعظم قياداته وحلفاءه، إلى دوران عقيم في حلقات مفرغة. ويشارك معظم رجال الكنيسة المارونية رجال السياسة الاستكانة والدوران في الحلقات المقفلة، على ما كان الجميل الابن يرى، وتابعه «جبرايل» (لقب ميشال عون في «لجنة» الجميل الاستشارية) على رأيه أو رؤياه. فالقيادة الثورية المرجوة قد تتوسل بالطائفة والجماعة الأهلية، وبعصبيتها، وقد تثير نعرتها، وتُكتِّلُها من هذه الطريق كتلةً مرصوصة. ولكن غايتها لا تقتصر على الجماعة الأهلية، أو على تثبيت «حصتها» الحقيقية أو المفترضة. بل تتخطاها إلى الدولة الواحدة والمندمجة. وفي هذا السبيل، على القيادة الثورية الخروج على المراتب المستقرة، السياسية والكنسية والاجتماعية الريعية، والعمل على هدمها وتقويضها، وشملها بتنديد واحد. وتناشد القيادة غير التقليدية «الشباب»، وتتوجه إليهم بالمخاطبة الحارة، وتدعوهم إلى النهوض والسير تحت لواء «القيادة» الملهمة، وترك أهلهم وقراباتهم وأصدقائهم إلى رابطة واحدة هي

«القضية»، وإلى قائد واحد. ومثّل بشير الجميل على مناشدته ودعوته بنهجه هو. فابن «شيخ» الحزب خرج على والدهِ وعلى حزبه، وأنشأ على هامش الحزب السياسي حزباً مقاتلاً، وأعلن عزمه على مراجعة «ميثاقية» الحزب وسننه السياسية، وحذر من التحالف مع «الشيطان» (على قوله في إحدى خطبه بالأشرفية في 1974)، أي إسرائيل، قبل مبادرته إلى إنفاذ تحذيره، وموازنة الانخراط الفلسطيني والعربي في صف الجماعات الأهلية العروبية بانخراط عسكري وأمني إسرائيلي، وانتهاك بند جوهري من بنود «الميثاق» المضمرة.

الحروب الثلاث

وانتقل عماد الجيش إلى رأس الدولة من طريق جهاز الدولة العسكري، وليس من طريق قيادة حزب سياسي وقاعدة حزبية أهلية وقوة مقاتلة خرج معظمها من القاعدة الحزبية هذه. ولكن القضايا والمسائل التي جبهت الزعامة العونية الطارئة تكاد تكون وتلك التي جبهت الزعامة الجميلية، من قبل، واحدة. ففي الحالين بدا الجمع بين قيادة التكتل الطائفي، وتوحيده على زعامة كاريزمية وتأسيسية تتعدى المراتب الوسيطة والهيئات المستقلة (الكنسية والإدارية والعائلية والاقتصادية)، وبين قيادة الدولة والمجتمع المركبين، والمقتضيين التركيب، عسيراً بل ممتنعاً. فقيادة التكتل الأهلي تحمل على سياسة تطرحَ معظم الترتيب «الميثاقي»، حين تستدعي رئاسةُ الدولة مراعاةَ موجبات الترتيب هذا. وكان العقيد ثم العميد فالعماد ميشال عون، في الأثناء، جلا نفسه ودوره في صورة العسكري اللبناني المقاتل على الجبهات المهددة، وأولها جبهة سوق الغرب، «قفل» الطرق والمسالك المؤدية إلى بعبدا والبرزة والحازمية. وإلى خطوط بيروت الشرقية الخلفية، وجبهة إقليم الخروب الساحلية.

وعلى جبهة الاقليم نكثت القيادة السورية السنية، على ما حسب أو قال ميشال عون إلى «موفده» البعثي السابق فايز قزي، بوعدها، وقتلت في معركة ساحل الاقليم، في 1986، عشرات العسكريين والمدنيين والمقاتلين المسيحيين. وعلى خلاف بشير الجميل، حملت الوظيفة الرسمية، أي الرتبة العسكرية، قائد الجيش إلى رئاسة انتقالية وموقتة، ومنها إلى زعامة أهلية وجماهيرية عريضة. وفي أثناء السنتين (والعشرين يوماً) اللتين قضّاهما رئيس الحكومة الانتقالية العسكرية في القصر الجمهوري «رئيساً» (أحد «رئيسين») وكيلاً، أو بالوكالة، قاد ثلاث معارك، على التقليل.

1) فسعى في انتزاع زعامة الكتلة الأهلية المارونية فالمسيحية من مقتسميها على مقادير وأنحاء متفرقة ومختلفة، وإلزام زعمائها الإقرار له بالصدارة نزولاً على مبايعة الجمهور إياه.

2) وأراد التقدم على منافسيه على منصب رئاسة الجمهورية، وزعامة الجمهورية معاً، وترجيح حظوظه، من طريق استمالة «الناخبين» في التكتلات الأهلية والطائفية الأخرى، على مثال قريب من نهجه في تأليب الجمهور المسيحي حوله، وحمل «الأعيان» و«الكبراء» على مبايعته بعد مشايعة الجمهور، أو العامة له.

3) وحاول، اخيراً، استدراج «الناخبين» الإقليميين والدوليين إلى تأييده وتزكية ترشحه إلى رئاسة مركبة ومعقدة تفترض إجماعاً مسيحياً و«لبنانياً» عليه، وتفترض قدرته على التأليف بين الإجماع المزدوج هذا وبين مصالح «الناخبين» الإقليميين والدوليين المتنازعين والمتنافري المصالح.

وتبدو المعارك المعقدة والمتشابكة والمتناقضة هذه مرآة تخبط «بطلها»، وترجحه بين أدواره أو أقنعته، بحسب استعارة جمال عبدالناصر من بيرانديللو الإيطالي. والأغلب على الرأي ان «البطل» المتخبط هذا هو،

بدوره، مرآة تخبط أعمق يتطاول إلى «الجمهور» اللبناني وجماعاته وفئاته، جماعة جماعة وجماعات «واحدة» أو مركبة. ويتطاول التخبط إلى السياسات الإقليمية والدولية الوالغة أو المتورطة في السياسة اللبنانية ومنازعاتها. وبطل المعارك (المسرحي) نحت صورته، وهي رأسماله الثمين إبان المعارك نفسها ثم في منفاه وبعد عودته من المنفى وسعيه في الملك، من طريق هذه المعارك وبواسطتها، وعلى شاكلتها. فشن الحرب على القوات السورية، بينما كان يعد العدة لشن حرب على «القوات اللبنانية» وقائدها سمير جعجع («زميله» في لجنة بشير الجميل الاستراتيجية) في أعقاب مناوشات واغتيالات بادرت «القوات» إلى بعضها. وعوّل في حربه هذه على نتائج سياسية توخاها وأرادها، فوق تعويله على موارده العسكرية الضئيلة قياساً على موارد القوات السورية. فحسب أن حرباً مثل هذه «تجرب» الجيش، على قوله، وتخرجه من غيبوبته وسكينته المهينتين، وترد إليه، وإلى قائده، كرامته ووظيفته الوطنيتين، وتؤهله للاضطلاع بـ«الحل»، على قول أحد معاونيه المقربين و«منظر» دوره، العميد الركن فؤاد عون. فإذا تولى الجيشُ حربَ تحرير وطنية، تقدمت مكانته مكانة «القوات اللبنانية» ورتبتها.

حرب الإستئناف

كانت «القوات» تجرجر أذيال الخيبات منذ اغتيال صاحبها ومنشئها، وتعتاش من فرائضها على «المجتمع» المسيحي، وتثقل كاهله، وتنافس خزينة الدولة على عوائدها. ويصبغ تورطُها في أعمال وصفقات وتجارات غير مشروعة «مجتمعها» كله بصبغة الخروج على القانون، على ما كانت حال لبنان في «العهد» الفلسطيني. وهي لا تنافس الدولة على الجباية والقوة المسلحة وحفظ الأمن والعلاقات الخارجية وحسب، بل تناصب

العداء معظم القوى السياسية والأهلية الأخرى، وأولها القوة السياسية التي خرج منها رئيس الجمهورية، أمين الجميل، أي حزب الكتائب، ثم زعيم الشمال الماروني، سليمان فرنجية، الرئيس الأسبق والمرشح الجاهز إلى الرئاسة. ويرهب «أمنها»، وصغار قادتها ومتوسطوهم، جماعات كثيرة من المسيحيين، حزبيين ومتعلمين ومثقفين مهنيين وموظفين وأصحاب مصالح. وإلى هذا كله، وهو كثير وثقيل، خسرت «القوات» تماسكها. وهي سوغت نشأتها بـ«توحيد البندقية المسيحية» (وكان ثمن التوحيد المرجو باهظاً، وبقيت عملية الصفرا، 1981، التي قادها بشير الجميل على «نمور الأحرار» جرحاً نازفاً). وتوالى على قيادة البندقية أعوان بشير الجميل الأقربون. وبعضهم شأن ايلي حبيقة، مد يده إلى ساسة سوريا، وحلفائها و«عملائها»، وعاهدهم في «اتفاق ثلاثي» (1985) مع «أمل» والحزب الدرزي الجنبلاطي على «إصلاحات» دستورية تطيح مكانة الرئاسة اللبنانية المارونية وبعض صلاحياتها، وعلى إجراءات انتخابية تلحق النواب المسيحيين بناخبين من طوائف أخرى... وعندما انقلب سمير جعجع على ايلي حبيقة، آوى السوريون هذا، وأعانوه على محاولة اختراق «البلد» المسيحي. واضطر الجيش، وقائده يومها ميشال عون، إلى المحاماة عن «البلد»، وإخراج قوات حبيقة من مواقع دخلتها القوات الغازية. والحال هذه، أخفقت «القوات» في مهماتها المرسومة كلها، وتحولت، على خلاف مطمح قائدها الأول وشيخها، إلى قوة تقليدية، تقتسم مع القوى السياسية الأخرى الريوع والعوائد، المادية والمعنوية، التي تتيحها الأحوال السائرة والثابتة. فلا تسوغ دوامَها مهمةٌ غير عادية يدعو التصدي لها إلى التوسل بوسائل غير عادية وغير مشروعة، على نحو ما افترض منشئوها وصاحبها.

وبدا التصدي للقوات السورية، وهي خلفت المنظمات الفلسطينية

المسلحة على أراضي لبنان وأهله، استئنافاً لفعل بشير الجميل الاستثنائي حين أنشأ «القوات اللبنانية»، ثم قادها إلى الفوز برئاسة الدولة في ظروف داخلية وإقليمية بالغة التعقيد. ولم يجهر قائد الجيش الاستئناف ابداً ولا أعلنه، وحرص على السكوت عنه سكوتاً مطبقاً، على ما يجدر بـ«الأبطال» وابتدائهم ما يبتدئون. فهو من غير «مرجع تقليد»، على قول الشيعة الإمامية الإثني عشرية، ولا إمامٍ قريب وماثل يأتم به ويأخذ عنه، بل هو المرجع والإمام. واستئناف سياسة بشير الجميل (الأسطوري، في الأثناء، أي غداة 6 أعوام على اغتياله بيد «سوري» قومي - اجتماعي من الأشرفية) عَوْد على بدء «القوات» وأصولها، ونقض على انتسابها إلى مؤسسها، وعلى مشروعية انتسابها هذا. وهذا يقوض أركان «الوجود» القواتي. وقاد الرجل حملته، أو حربه، غداة قرار «مجلس الوزراء» (الضباط الثلاثة) إقفال المرافئ غير القانونية، القواتية أولاً وحقيقة وغير القواتية أدبياً ورمزياً. فجمع القرار «القوات» والمنظمات الأهلية و«الإسلامية» المسلحة والوصاية السورية عليها في باب واحد، أو «سلة واحدة» على القول العامي. ووحّد الفسادَ و«الخوات» والتسلط والتسلح والاحتلال والخروج على الدولة، سلطةً ومرافقَ، والتقسيم والتمرد، في الباب الواحد هذا. وكان القرار الحكومي بعث بعض الروح في الجباية العامة والخزينة وسعر صرف العملة الوطنية بإزاء الدولار الأميركي. فبدا شعاراً لدولة مقتدرة و«عامة»، ولسلطة تمثل على إرادة وطنية وشعبية مشتركة، وتتعالى عن «الميليشيات» الطائفية والرعاية الاحتلالية معاً. وهذا ما لم ينسه ميشال عون لاحقاً، وإلى اليوم، ولم ينسَه أنصاره ومريدوه، ولا نسيه الذين رد إليهم تسلسلُ الحوادث الظاهر - من مبادرة بعض القادة العرب إلى إحياء المداولة العربية في المسألة اللبنانية على حدة من السياسة السورية المقفلة، إلى قرار استعادة المرافئ وحظر الجباية غير المشروعة، فانتعاش العملة

الوطنية، فالتلويح بالمفاوضة على عودة المهجرين واستجابة وليد جنبلاط وبعض معاونيه (أولهم أنور الفطايري الذي قتل غيلة بعد اسابيع واتهمت السفارة الفرنسية - «الإيطالية» باغتياله) التلويح هذا - رد التسلسل إلى (بعض) اللبنانيين اليائيسين الأمل في عودة بعض المبادرة إلى اللبنانيين أنفسهم، وفي اجتماعهم على مقاومة التكتل الاحتلالي - الميليشيوي كلاً وجميعاً.

الحرب على الحروب السورية

ومكّن لهذه السياسة في مشاعر جمهور عريض ومختلط (على هذا القدر أو ذاك) من اللبنانيين، المبادرةُ إليها من موقع «الدولة» الوطنية، والجيش الواحد والمختلط، ركنها المفترض. فمن يَصْلي القوات السورية ومطامعها في لبنان، الحربَ ليس فريقاً أهلياً مسلحاً أرهقته الاشتباكات والعداوات المحلية، وباعدت بينه وبين الأهالي «التجاوزاتُ» المزمنة واليومية. وإنما هو جيش نظامي لا يحتمي بالأهالي، ولا يتخذ منهم درعاً يحمي نفسه، ولا يثقل عليهم بالاقتطاعات والمصادرات المباشرة. وهو، إلى هذا، على رغم اقتصار حكومته على ماروني وكاثوليكي وأرثوذكسي، ليس «طائفياً» خالصاً. فشطر غير قليل من الجنود وصف الضباط وصغارهم مسلم سني من أرياف طرابلس، ويقاتل في «السوريين» من قنصوه، هو أو أحد «إخوته» و«أبناء عمه»، من جبل بعل محسن بطرابلس، أو قصفوه في 1976 و1983 و1985 و1987، ودخلوا دياره عنوة، وجبّوه وأهانوه، هو المسلم السني السلفي أو المعتدل أو البعثي العراقي، أو أحد «شباب» روابط الأحياء، أو ابن العائلة. وما شكا منه الأهالي بطرابلس وأريافها، كانت شكاية الدروز أو الشيعة أو السنة، عدا المسيحيين، منه ببيروت أفدح وأمرّ. فبعد جلائها عن بيروت والجبل القريب، في 1982، عادت القوات

السورية، تدريجاً إلى الجبل بجوار بيروت، ثم إلى بيروت نفسها. ولابست عودتها، وفي ركابها «أنصارٌ» فلسطينيون، أعمال قتل وتهجير و«حروب» حلفاء وأخوة سلاح، واغتيالات، على مثال جار ومعروف. ومهدت انتفاضة الجبل الدرزي، ثم انتفاضة شباط 1984 ببيروت، وحروب الإقليم (1985) الطريق لها. ولم تخل العودة السورية من جديد «جهادي» إيراني. فكان تفجير تشرين الثاني 1983 الانتحاري، في مقري القيادتين الأميركية والفرنسية للقوات المتعددة الجنسية، الإيذان به. وتبعته أعمال (1985-1990)، توجته بهالة من الإرهاب والانتهاك وَصَمَت بيروت، واللبنانيين والشيعة منهم، بوصمة لم تمحَ. ورعت السياسة السورية هذا كله. وأدرجته في باب «مقاومة» الاحتلال الإسرائيلي، وضبطته ضبطاً دامياً في ثكنة فتح الله (1987) والضاحية الشيعية. ونظرت بعين الرضا إلى اقتتال شيعي داخلي طاف بمنازل الشيعة بالغازية والنبطية، قبل ان يحط رحاله الثقيلة بالضواحي الشيعية جنوب بيروت، ويدمر ويقتل المئات، ويرسي غلبة الحزب الخميني المسلح على «أمل» (1986-1988). واتصل القتال الأهلي الشيعي بقتال شيعي («املي») – فلسطيني (1985-1989) جال، بدوره، بين بيروت وبين المخيمات الفلسطينية بالجنوب، بصيدا والرشيدية بضاحية صور، وشتت قوة «أمل» العسكرية، واستنزفها، وأضعف دالة «فتح» وياسر عرفات على أنصاره.

فلم يكد عام 1987 يبلغ تمامه، ويهل عام 1988، حتى كان العلم (العربي) السوري يخفق على الأنقاض والحرائق والقتلى ببلاد اللبنانيين، بين طرابلس شمالاً وصور جنوباً، وبينهما كسروان والمتنين وزحلة وعاليه والشحّار وجبال الشوف وساحله وشرق صيدا، من الهلالية إلى مغدوشة فجزين، ومن إقليم التفاح إلى صور وجوارها. واستعرت الحرب على القوات الإسرائيلية المحتلة، في معظم بلدات جنوب لبنان والبقاع

الغربي. ولم تنقطع طوال العقد التالي، ولا بعض العقد الذي يليه، عقدنا. فصوّر إعلانُ الحرب على الحروب هذه كلها، وهي لم تكن «صغيرة» إلا في حسبان خطباء الحرب «القومية» الواحدة والممتنعة، صور لميشال عون انه يجمع تحت لوائه، ولواء حربه، ضحايا الحروب الفرعية الكثيرة، وهم معظم اللبنانيين، ويوحدهم وراء جيشهم، وعماده، على القوات والسياسة السورية، أولاً، وعلى الميليشيات الأهلية المسلحة، وفي مقدمها الميليشيا المسيحية المنافسة، ثانياً. ولم يكن التعويل على المساندة والمساعدة العربيتين، العراقيتين والخليجيتين في المرتبة الأولى، والفلسطينيتين (الفتحاويتين)، تخميناً. فما سمعه رئيس الحكومة الانتقالية بتونس، من اللجنة السداسية في رئاسة وزير الخارجية الكويتي، ومن ياسر عرفات نفسه، وما أسمعه هو اللجنة السداسية (أي «برنامجه»: العلمنة، إنشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء، بسط سلطة الدولة على «بيروت الكبرى»...)، وما يعرفه من السياسة العراقية وبلّغه طارق عزيز موفده (أبو جمرا) إلى بغداد، حمله على الظن ان قتال القوات السورية هو مفتاح بلورة جبهة وحلف شعبيين ووطنيين في الداخل، وإقليميين. وقدّر الرجل أن الدول الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية، لا تنكر الجبهة والحلف هذين في لبنان وبجواره.

ولا يزال الرسم السياسي المختصر والبسيط هذا علماً «تاريخياً» وأسطورياً جامعاً يرفعه الرجل، وأنصاره ومريدوه، على حركتهم، ويلمون بواسطته شتات حوادثهم ومنازعهم وغاياتهم المتضاربة، ويسترون به ضعف خطتهم السياسية وافتقارها المفجع إلى استراتيجية متماسكة تلم بأبرز أحوال اللبنانيين، وبمشكلات تعاقدهم وتجديده. فالحسابات والتقديرات والاحتمالات التي نجم عنها قصف القوات السورية والنتائج التي أفضت إليه، واختصرت الفقرات التي مرت

ملابساتها العريضة، جزئية في أحسن الأحوال، ومتناقضة أو متدافعة في اسوئها. فقد تستميل الحرب على القوات السورية المحتلة، والعائثة فساداً ودماراً وضغائن في اللبنانيين وأرضهم، جماعات لبنانية، ومصالح عربية، كثيرة. وبدا، بعض الوقت (بين آذار 1989 وأيار-تموز من السنة نفسها)، أن تبادل القوات السورية والجيش اللبناني، المرابط بجوار بيروت ومنحدرات عاليه والمتن الجنوبي، القصف المدفعي، وتعمد القوات السورية، على خلاف معظم قصف الجيش اللبناني، قصف أحياء السكن ببيروت الغربية والمرافق والتجهيزات المدنية بشرق بيروت، لقيا صدى «طيباً» في صفوف المسلمين، وألّبا بعضهم على القتل والتدمير «الاستعماريين» «العربيين».

وارتسمت، على شاكلة ظلال طيفية، ملامح وطنية لبنانية مشتركة بإزاء عدوانٍ وتسلطٍ عربيين و«شقيقين». وتخللت الحوادث الحربية والعسكرية هذه اغتيالات تطاولت إلى بعض وجوه السنة اللبنانيين. فأردت مفتي الديار اللبنانية الشيخ حسن خالد، ثم نائب البقاع الغربي، ناظم القادري، إلى اغتيالات أخرى سبقت أو لحقت الاغتيالين البارزين. وأثبتت الاغتيالات هذه، وهي وقعت كلها بغرب بيروت بين عائشة بكار شرقاً وساقية الجنزير غرباً على بعد مئات الأمتار، أثبتت ضيقَ الاستخبارات والسياسة السورية، غداة 6 إلى 7 أعوام على «حوادث» حلب وحماه وحمص وأطراف جبل العلويين الدامية (1980-1982)، بميل السنة اللبنانيين إلى «قائد» لبناني مسيحي وماروني، وبرم السياسة هذه بدوام أثر المواقف الفلسطينية والعراقية المناوئة وأصدائها في صفوفهم. وتستشعر السياسة السورية الأسدية ميول الجماعات المذهبية والطائفية داخل «البلاد» السورية نفسها، وبجوارها القريب، واللبناني على وجه الخصوص، استشعاراً حاداً وغريزياً، صادراً عن سياسات استيلائية

و«فاتحة» من نمط سلطاني أميري أو مملوكي عثماني (ولعل هذا بعض تعليل تقريب حافظ الأسد «مثقفاً» لبنانياً مسيحياً يستشهده فقرات من ماكيافيلي في نهج الأمير المتغلب بالسلاح والحيلة على بلد ذاق أهله طعم الحرية، أو استشهده سطوراً من ابن خلدون في «عصبية الاستيلاء»، على ما روى كريم بقرادوني وروجيه عزّام).

ثورة العصبيات

ولكن ثمرة السياسة الحربية والوطنية هذه تتضاءل بإزاء مترتبات وذيول لم تلبث ان أسفرت عنها، واعتورت الثمرة الوطنية ونهشتها. فحُملت المساندة السنية اللبنانية والفلسطينية والعراقية والخليجية، ولما تضع «حروب» المخيمات الشيعية (والسورية)-الفلسطينية أوزارها بعد، على انحياز إلى جماعة مذهبية وطنية على أخرى. وعلى رغم محاولة السياسة الإيرانية، من طريق «حزب الله»، لجم «حروب» المخيمات هذه، والانتصار للفلسطينيين من غير مجابهة سياسة السوريين أو قتال أنصار «أمل»، بعثت فصولُ الحرب الطويلة والمتعرجة عصبية شيعية «وطنية»، أو بلدية، اغتذت من القيام على المسلحين الفلسطينيين، والثأر من تسلطهم السابق. وتبنى بعض وجوه العلماء الشيعة (أبرزهم رجل «الغارات» الفقهية السريعة والخفيفة على المواقع اللبنانية) قادة تيارات سنية متشددة، مثل سعيد شعبان على رأس «حركة التوحيد» الطرابلسية. وهذا استمالته «الدعوة» الإيرانية الخمينية بعد هزيمته العسكرية. وعارضوا تيار السنّة المنعطفين إلى الجيش اللبناني، وربما إلى الفلسطينيين والعراقيين والخليجيين (الخارجين لتوهم من الحرب العراقية – الإيرانية الضروس)، بالقادة «المتشيعين»، أو الموالين لسوريا. وأثارت مضمرات حرب الحكومة العسكرية (على القوات السورية)،

في «البلد» المسيحي، وجماعاته ودوائره، انقسامات تفوق حدتها ربما انقسامات «البلاد» الإسلامية. فحلفاء ميشال عون العرب والجدد هم انصاره، من غير شك، على السياسة الأسدية في لبنان وغير لبنان. ولكن حلفهم و«القوات اللبنانية»، وتسليحهم وتمويلهم إياها، سبقت حلفهم ورئيسَ الحكومة الانتقالية العسكرية. وهم يقدرون أن الحلف والتسليح والتمويل تتفق والحلفَ الجديد. فهم يحتاجون إلى حليفين مسيحيين متحالفين على السياسة السورية، وليس إلى حليفين يتقاتلان، ويضعف واحدهما الآخر، ويضعف اقتتالهما المعسكر الذي يجمعهما.

ولم يبعث تثاقل «القوات اللبنانية» عن قتال القوات السورية، وعن الامتثال لقيادة رئيس الحكومة الانتقالية والقتال تحت لوائه، الحلفاء «العرب» على الطعن في دور «القوات»، ولبنانيتها وكيانها، على ما يجاهر عماد الجيش اللبناني. وحين استبق الرجل حربه اللبنانية – السورية، أراد التمهيد لها بالسيطرة على «القوات»، وشن حرب خاطفة عليها، في 14 شباط (1989). فسبقت «القوات» الجيش إلى ساحة انطلياس والجسر المفضي إليها، وعسكرت بعوكر وضواحي السفارة الأميركية. فصدت اللواء العاشر، وحالت بينه وبين النزول من المتن إلى الأوتوستراد الساحلي، وبلوغ ضبية – انطلياس، وقطع إمدادات «القوات» من جونيه إلى الكرنتينا، حيث المجلس الحربي القواتي. وأثبتت «القوات» دربتها الميدانية في حرب المدن والحركة، وتفوقت على الجيش. وعلى حين ظهر تماسكها، وتحلقها حول قيادة سمير جعجع، ومجلس حربه، بانت الشقوق في الجسم العسكري. فبعض الضباط المسيحيين كان ولاؤهم للقوة العسكرية الأهلية إذا أقدم الجيش الوطني النظامي على ضربها. فلم ير الضباط هؤلاء في حرب قائدهم على منظمة جماعتهم المسلحة تدبيراً سياسياً قوياً. وربما لم يبعد ميشال عون نفسه من مشاطرتهم

رأيهم. فهو أمر، في 15 شباط، قواته بالمسير من المتن على عين الرمانة، معقل «القوات»، وحصارها. ونجحت القوات النظامية في اختراق سن الفيل، وإخراج «القوات» من المعركة. ولكن قائد الجيش أحجم عن إكمال المسير، وأوقف الهجوم الذي كان عوَّض بعض خسارته بأنطلياس والأوتوستراد الساحلي. فإلى الثمن الباهظ الذي كان ربما اضطر إلى تسديده من الجنود، دعاه إلى التوقف إلحاقُ الحملةِ خسائرَ «جانبية» فادحة في مسرح المعركة. فالمدنيون، وممتلكاتهم، هم «ميدان» الحرب المسيحية الأول. وكان البطريرك الماروني نصر الله صفير، تهددَ قائد الجيش، إذا هو مضى على حربه ومهاجمته «القوات» ومعاقلها، وشرذمة «المجتمع» المسيحي وتكبيده الخسائر (بلغت تكلفة يومي 14 و15 شباط 77 قتيلاً و200 جريح، بحسب تقدير دونته كارول داغر)، بقرع أجراس الكنائس، ودعوة الأهالي إلى الخروج وتطويق الوحدات العسكرية المقاتلة. فلم يخطئ «البطل» الحساب ساعتها، وحسب. فألّب قوى مسيحية عليه، وخسر مساندة الكنيسة واستعداها، وأنذر «القوات» بوشك مهاجمته إياها. ودعا إلى التشكيك في خطته.

ولم يقتصر الأمر على هذا، ولا على هؤلاء (أي على السنة والشيعة اللبنانيين والحلفاء العرب). فلم يرَق لوليد جنبلاط – وهو يرى الفلسطينيين المسلحين الذين قاتلوا في 1983، ثم في 1984 و1985-1986، جنباً إلى جنب معه ومع المقاتلين الدروز في سبيل «استعادة» بلاد الغرب، بين سوق الغرب ونهر الدامور ثم على الطريق الساحلية إلى صيدا، وبشرق صيدا، إلى القوم الدرزي والجنبلاطي وإلى مشايخ صيدا وقياداتها– لم يرق له ان يراهم، و«حلفاءه» الشيعة من «أمل» يستقرون ببلدان ساحل إقليم الخروب السنية والمسيحية، ويقيمون في منازلها، ويستغلون اراضيها، ويضعون يدهم على الهلال المسيحي (والدرزي

جزئياً) حول صيدا وروابي الزهراني. وكان وليد جنبلاط يحمل الاستقرار الفلسطيني والشيعي هذا على ايذان بتوطين الفلسطينيين في لبنان «الشوفي»، وبالسيطرة عليه من طريقهم، ومن طريق الشيعة. وبينما كان يُسرُّ خشيته هذه أو يعلنها مغمغماً، كان ميشال عون يذهب جازماً إلى ان لا توطين في لبنان (على خلاف رأيه منذ عودته من الاغتراب)، وأن بلد التوطين المزمع هو... الأردن. وأراد الزعيم الدرزي حسم المسألة. فأمر، في الأسابيع الأولى التي تلت استيلاء القوات «الوطنية» على طريق الساحل، والإغارة على بلداته وتهجير أهلها إلى الحزام وقتل من لم يستعجل الهرب، وإجلاء «القوات اللبنانية» والجيش اللبناني عنها إلى جزين وجوارها (وكبدت «المعركة» الجيش اللبناني 45 قتيلاً بعد ان كانت القيادة السياسية والعسكرية السورية وعدت ميشال عون، قائد الجيش الجديد، بكبح رغبة جنبلاط في اجتياحه، على رواية فايز قزي)، أمر بهدم البلدات هذه، وإخلائها. فتوطين فلسطينيين وشيعة يأتمرون بأمر سوري، في ارض هي جزء من «البلد» الدرزي الصغير والقليل، على ما لم يفتأ وليد جنبلاط يقول في قانون الانتخابات طوال العهد السوري، لن يعدم التضييق على قومه وعليه، والحؤول بينه وبين أداء دور «الناخب المسيحي»، أو أحد الناخبين، حين يعود اللبنانيون إلى «السوق»، ويبيعون ويشترون. وكان عماد الجيش يدعو إلى التحالف مع «الفلسطينيين» (والحق ان فلسطينيي العسكري الماروني كانوا يومها خصوم فلسطينيي الزعيم الدرزي وأعداءهم، وحلفاء صدام حسين، عدو «راعيهم» السوري وسيدهم)، حين كانت «امل»، إحدى القوتين العسكريتين الشيعيتين، لا تزال تقاتلهم، وكان الزعيم الدرزي الجنبلاطي يتوجس منهم، ومن توسل السوريين بهم، توطناً وانتقاصاً من «البلد» الدرزي، وولاءً يقوّي الوصاية السورية الخانقة.

طائفيات جديدة

فما افترضه رئيس الحكومة الانتقالية العسكرية مدخلاً إلى التوحيد، ومنه إلى التحرير، وتصوَّر فعلاً في هذه الصورة في أوقات خاطفة، ارتد على اللبنانيين شرذمة وشقاقاً. فقوّى الولاءات العصبية الداخلية، وحملها على طلب عون تدخل الأقطاب الإقليميين والدوليين المتنازعين من غير تحفظ. فانحاز الشيعة والدروز والسنة وشطر من المسيحيين إلى قياداتهم «الجديدة»، المولودة من أعوام طويلة من المنازعات السياسية والعسكرية والاجتماعية (أو الجماعية) الحادة، ومن اختبارات التهجير والاقتلاع والهجرة والانخراط في سياقات حياة طارئة وعسيرة. ونشأ أو تبلور صنف مختلف من الطائفيات طوى سابقاتها الفطرية والمطمئنة إلى كياناتها الأهلية الموروثة والنُّوحية (نسبة إلى نوح النبي، على قول كاتب سوري). وينزع هذا الصنف من الطائفيات إلى بناء أجسام مرصوصة، قامت عصبيتها المجتمعة والواحدة مقام الهوية السياسية الإلزامية. وتضافر على التوحيد العصبي والإلزامي ضم مرفق عسكري وأمني مستقل إلى الجسم الأهلي، وإلى قيادته السياسية. ومدَّ التوحيدَ العصبي بطاقة جديدة نزولُ الجسم الأهلي «بلداً» واحداً ومتصلاً، أو نازعاً إلى الوحدة والاتصال، وإضمارهما بنداً من بنود «برنامج» الجسم هذا، أو رغبة من رغباته. فالحروب والمجابهات العريضة جعلت بؤر السكن المنتشرة في ثنايا الكتل المذهبية والطائفية الكبيرة أهدافاً «عسكرية» وسياسية سهلة تتبادل الجماعات الأهلية، وأجهزتها العسكرية والأمنية، «الردود» والتهديد من طريقها، وبواسطتها. فتوالى «سقوط» البؤر هذه، من الدامور والكرنتينا والعيشية وبرج حمود والنبعة والقاع (1975-1976) إلى الشوف المسيحي (1983). وبين هذا وتلك عدد كبير من البلدات والمدن، على طريق الساحل الجنوبي وفي البقاع الشمالي والغربي، سواها النزوح والهجرة

على خلقة جديدة، وسحنة مختلفة. وساق نازحيها ومهاجريها إلى مواطن جديدة، في المتنين وكسروان (فيما يعود إلى المسيحيين)، وفي ضواحي جنوب بيروت وبعض احياء غربها (فيما يعود إلى المسلمين الشيعة).

فاضمحلت، في خضم الجماعات النازحة والمقيمة «الأصيلة» وفي دوامة حركات النزوح وتجارب الإقامة المضطربة، المراتب الوسيطة المحلية والقرابية. ونزعت إلى الذوبان في الجسم الطائفي والمنكفئ والمجتمع على «بلد» متصل واحد. وحلّ محلّ «البلاد» (بلاد جبيل، بلاد كسَروان...). فأتمت الحروب، على نحو فظ، ما بدأه سكن المدن ونشوء المكانة عن العمل والتعليم. وتولت المنظمات العسكرية، والمرافق الاجتماعية والخيرية، المركزية، رعاية القادمين المتساقطين من الأبنية البلدية المتآكلة، وسعت في دمجهم في الجسم الأهلي الجديد. ونافست الأبنيةَ الكنسية على مهماتها وعملها. وتصدر الأجسامَ والكتل الأهلية قادةٌ هم «عطاء» («كاريزما» على المعنى الحرفي) السماء إلى الجماعات والدول، و«نصرها» و«عونها»، على ما هتفت الحناجر، وهزجت الأناشيد من قبل ومن بعد. وتربع القادة، على مقادير متباينة، في سدة أجهزة بيروقراطية ومتخصصة، عسكرية وأمنية وإدارية ومالية واقتصادية وإعلامية كبيرة وقوية. فأشرفوا من علٍ على جماعاتهم. وطلبوا «الوصاية» عليها، والتحرر من القيود التي تقيد بها الفروقُ والمنازعات والأعراف القيادةَ السياسية. فتُلزمها التحكيم والموازنة بين الكتل. وتدعوها إلى اعتبار الاختلاف بين المصالح والوظائف والأدوار الاجتماعية. واتصل القادة وهم على هذه الحال، بـ«روح» جماعتهم من غير وسيط، ولا حاجز. وكانت «الروح» هذه، في معظم الأحوال، العبارة عن جمهور الجماعة العامي، وسواقط مراتبها الاجتماعية والوظيفية المتوسطة، وترسبات التساقط والانهيار اللذين أصاباها جراء النزوح والهجرة القسرية والاقتلاع والإقامة

القلقة. فتسلط القادة على جماعاتهم باسم عوامها وجماهيرها المولودة من الحروب والمنازعات الكثيرة. وقاموا منها مقام الآباء والجنرالات والمرشدين والمعيلين والبطاركة والمشرعين و«المفكرين»، على قول حسن البنا، صاحب «الأخوان» (أو على معنى قولٍ له بألفاظ أخرى). ودمجوا الأدوار والمهمات كلها في القائد الواحد. وطلبوا إطلاق يدهم في دوائر الحياة كلها، من غير استثناء ولا قيد أو حسبة. ودعوا جماعاتهم إلى التصديق والتسليم.

الجيش/ الحزب و«مجتمعه»

ولا شك في ان الحرب المقيمة والمزمنة والجامحة، الخارجية او الأهلية، هي المعرض أو السياق الأمثل لإنشاء ما سماه الخمينيون عن اختبار ودراية «مجتمع الحرب». و«مجتمع الحرب» هو البنية التحتية لهذا الصنف من القادة الملهمين، ولـ«شعبهم» و«دولتهم». وإذا كان موسى الصدر، «إمام» شيعة لبنان (1966-1979)، سباقاً إلى الإرهاص بمثل هذا «المجتمع»، ثم حذا حذوه (على فروق كثيرة)، أو ابتدع مثاله الخاص، بشير الجميل، فلا شك في ان الحزب الخميني الشيعي («حزب الله») هو «شيخ» ومقدَّم من أنشأوا «مجتمعات حرب»، وبلغ في مسعاه رتبة التمام. ولكن ميشال عون، يومها، كان لا يزال بعيداً من المثال الحزب اللهي عملياً، ومن الافتتان به ذاتياً، على نحو ما كان المثال نفسه بعيداً من تمامه، ويتلمس طريقه إلى التمام. وما «أنجزته» الحرب اللبنانية - السورية في 1989، وهي واقعة في سلسلة وقائع طويلة ومتعرجة من المعارك والصدامات والاشتباكات لم تبلغ خاتمتها وقد لا تبلغها، يقتصر على وضع «المحرر» العسكري، وجمهوره الوليد معه، اللبنات الأولى لتمثاله وصورته الآتيين.

فلم تخيب عثرات الحرب التي شاءها من ابتدأ يسمي نفسه، ويسميه

أنصاره، «القائد» ويلصقون صورة على المصفحات وناقلات الجند، آمال «الشعب» المسيحي. وهذا جماعات. فمنها الشباب «الإصلاحي» والطالبي، وجمهور بشير الجميل العازف والمستكين منذ اغتيال بطله الأسطوري. ومنها جماعات حزبية، كتائبية وقواتية، ناشطة أشعرتها مبادرة قائد الجيش إلى قتال القوات السورية بعطالتها وتبطلها السياسيين. فأحد روافدها خليط من نازحي الشوف وساحله والشريط الجنوبي الذين حمّلوا التبعة عن معاناتهم إلى «عهد» أمين الجميل والسياسيين القاعدين و«القوات اللبنانية»، والكنيسة المارونية، معاً. ولا ريب في ان رافداً آخر حمل معه يساريين سابقين أو حاليين، وأصحاب أفكار «نقدية» ومتعلمين ينشدون معالجة تقنية أو تكنوقراطية للمسائل المزمنة، ويذهبون، على ما ذهبوا هم إليه، أو ذهب «إخوتهم» المتقدمون عليهم سناً، عشية «ظهور» بشير الجميل، إلى ان المعالجة التقليدية والهادئة و«الطائفية» لا ثمرة منها. وقبل الجماعات هذه كلها، وبعدها، خرج من صفوف الجيش نفسه ضباط مسيحيون من رتب مختلفة حسبوا، على خلاف التقليد العسكري اللبناني الذي لا يستثني رئيس الجمهورية فؤاد شهاب (1958-1964) نفسه، ان الاحتراف العسكري، ومكانة الجيش، يؤهلان العسكريين إلى تقدم صفوف من يطلبون التغيير والإصلاح، ويسعون فيهما، وإلى تولي الحكم باسمهم، وباسم خلاص الوطن وإنقاذه.

وجهر العميد الركن (يومها) فؤاد عون هذا الرأي، وصاغه مذهباً وعقيدة، وسوغه في كتاب - برنامج وسمه بـ«ويبقى الجيش هو الحل». وتابعه على رأيه ضباط كثر آخرون حملوا الجيش على ما لم يحمله عليه قبلهم ولا بعدهم غيرُهم من زملائهم ورفاق سلاحهم. فإلى ميشال عون، تعاطى كبار الضباط الموارنة، وعلى وجه التخصيص مدراء المكتب الثاني وبعض ضباطه، السياسة، أي استمالة رجال السياسة أو

تخويفهم، وإلزامهم مواقف يرونها مؤاتية أو ثنيهم عن أخرى، وتهديدهم في مصالحهم الانتخابية أو خدمة المصالح هذه جزاء ولائهم وتأييدهم سياسة دعوا إلى تأييدها. وفي أحوالهم هذه كلها، كان العسكريون يخدمون سياسة رئيس منتخب، أو سياسة قطب برلماني أو أهلي. ومسوغ الخدمة هذه عملي أو ذرائعي وليس إيديولوجياً. وخرج بعض الضباط عن السلك، وقاتلوا في صفوف المنظمات الأهلية العسكرية. وبعضهم كان «ركناً» فيها. وخالف فريق ميشال عون، والرجل نفسه، المعايير هذه كلها. فدعوا إلى مبايعة السلك العسكري. وناطوا به خلاص الدولة والوطن وإصلاحهما. وتذرعوا إلى دعوتهم بذرائع عامة ومعيارية. فعارضوا «رذائل» رجال السياسة، وفسادهم وأنانيتهم وتقاعسهم، وقعود الكنيسة وأساقفتها وانكفاءها على نفسها، ولهاث اصحاب المصالح «الضيقة» وراء مصالحهم الخاصة - عارضوا هذا كله بـ«فضائل» السلك العسكري، ووطنيته ونزاهته وتضحيته.

فقرّبوا الجيش، والحال هذه، من «الحزب» الوطني المقاتل، والأداء العسكري من الأداء السياسي والحركي. وأقبل عسكريون، من لفيف قائد الجيش وأركانه المباشرين أو من دائرة أوسع، على الدور المقترح عليهم إقبال المؤمنين والمريدين. وبدا اضطلاع قائدهم، في المحنة الحالكة التي خيمت على لبنان واللبنانيين، بدور «المقاوم» والمحامي عن الدولة والوطن، وعن «البلد» المسيحي، استجابة أمينة لحقيقة المهمة المنوطة بالجيش، وتصحيحاً أو تقويماً لنكوصه السابق وضعفه. فأيقظ اضطلاعه هذا عصبية عسكرية أو «جيشية» سرت في أهالي العسكريين وفي بلادهم ومناطقهم. وحرص «القائد»، وهو نحا نحو الشخصنة من غير حذر ولا تحفظ، على النفخ في العصبية هذه، وإعمالها، وإعمال تماسكها ونصلها في «الحروب» الكثيرة، الميدانية والمعنوية السجالية، التي خاضها. وكان

إنشاؤه «أنصار الجيش»، ودعوته الشبان إلى الالتحاق بما يشبه منظمة شبابية وجماهيرية (على قول يساري وتنظيمي)، إجراء أراد به توسيع دائرة العصبية «الجيشية» إلى جيل أبناء العسكريين. وأراد دمج الأبناء المتحدرين من منابت متواضعة عموماً في «طبقة» شباب مشتركة، يلتقي فيها هؤلاء بمتحدرين من منابت أكثر يسراً، متوسطة ومتعلمة، تحت لواء الجيش. فمالت «قاعدة» قائد الجيش السياسية والاجتماعية، على رغم خليط مصادرها، وكثرة المصادر هذه وضعف تجانسها، إلى غلبة الفئات المتواضعة و«الشعبية» (على معنى الفقيرة والكادحة) فيها وعليها.

«البطريرك» المصلح

ويتفق هذا مع سيرة قائد الجيش، وفريقه القريب، وخط السيرة البياني، الاجتماعي والثقافي. وهو يتفق كذلك مع «الحكاية» المسيحية اللبنانية الذاتية، وروايتها «تاريخ» لبنان على وجهي «انتقال» و«صعود» ينتهيان إلى «خلاص». ولم يمش رئيس الحكومة الانتقالية العسكرية على خطى سلفه الأسطوري، كميل شمعون. وهذا، على قول عبدالله خوري في شهادته في الفصل الرابع، «شخص عادي استطاع، في حياته ومماته، ان يكرس نفسه بطريركاً سياسياً على المسيحيين».فهو (أي الجنرال عون) اقتصرت «ولايته»، أو كرامته وتطويبه، على مذهبه أو مذهب أنصاره، على انتسابه البنوي إلى السيدة العذراء، السيدة العجائبية وسيدة الآلام. وحسِب الخلف، على قدر ما يرتضي خلافة، أنه مصلح ديني، ومجدد كنسي ولاهوتي. فيروي عنه بعض أنصاره أو مريديه السابقين انه يدلي، في مجالسه الخاصة، بآراء «لاهوتية». ويقول أن «رؤياه» تقضي بـ«تطوير المسيحية». فهو داعية «إصلاح» (على مثال لوثري أو كالفيني ربما يتصل بمنزع قومي أو أهلي استقلالي) لاهوتي نواته تناول مفهومي «المحبة»

و«المجتمع»، و«تطويرهما» على نحو ينجم عنه تداعي الكنيسة المارونية، وانهيارها، وعزل بطريركها أو التحاقه بـ«الرؤيا» الجديدة. والحق ان المذهب هذا يستأنف منزعاً «نبوياً» ألح على عدد لا يستهان به من أقطاب «الشعب المسيحي»، وحملهم على تنصيب أنفسهم «بطاركة»، على معنى مجازي وسياسي.

واستئناف قائد الجيش السابق، ورئيس تكتل «الإصلاح والتغيير» النيابي (والماسوني السابق؟) المنزع أو التقليد هذا يخرجه من المجاز والسياسة، على معناها الأبوي و«البطركي» الشمعوني، إلى «الحقيقة». وعلى رغم حذره في محاوراته والصحافي الفرنسي فردريك دُمون (**رؤيتي للبنان**، دار صادر، 2007)، لم يمسك نفسه عن القول: «انا مسيحيون بالمسيح، وليس من خلال الإكليروس، لأن الأمر ليس محصوراً فيهم». فيرفع طرفاً من الستر عن «رؤياه» اللاهوتية. ولكنه لا يلبث ان يستدرك: فالإكليروس، أي جسم الكنيسة يلابس «موروث... الطائفة»، وهذه «مصدر غنى في شكل أو آخر للمسيحية»، على ما يقول مراعياً «شعبه» الانتخابي وقومه وأهل ملته. وعندما أنهى إليه السفير البابوي، في تموز 1990، قلق يوحنا بولس الثاني من مآل معاندة قائد الجيش الوساطة العربية، وأثر المعاندة في «المجتمع» المسيحي ووحدة لبنان وتماسك الكيان، وناشده الاستقالة، سأل ميشال عون السفير: ممن الرسالة؟ فلما أجابه انها من البابا، قال: «قل للبابا انه رئيس الكاثوليك في العالم، وأما في لبنان، وفي الشرق الأدنى، فرئيس المسيحيين هو أنا» (عن كارول داغر). والمصلح و«المغيّر» («حارس الثورة»، على قوله اخيراً) لا يقف إصلاحه وتغييره وثورته على السياسة والمجتمع والكنيسة والدين، فيتخطاها إلى ركن التربية، على معناها الإنشائي (أي الخلق). فأسر إلى محادثته، في ختام حربه على القوات السورية، ان إصلاحه يتناول ستة فصول: 1) فصل

العلاقة بين الزوجين وتنظيم الأسرة، 2) وفصل التربية الرياضية والعناية بالغذاء، 3) وفصل الإنسان والمجتمع 4) وفصل علاقة الإنسان بالوطن والدولة، 5) وفصل النظام السياسي والواجبات الوطنية، 6) وأخيراً فصل الإنسان والدين. ويقضي أحد البنود الإصلاحية بإحياء طوائف الحرف والأصناف (وربما يجهل قارئ الكتب «عن» الإسلام، أي عون نفسه، أن نظام الحرف والأصناف جزء من التصوّف وطرقه).

ولابس «نظام» الأفكار هذا «الجبهة» السياسية والاجتماعية المختلطة التي مشت وراء عماد الجيش ورئيس الحكومة الانتقالية وأيدته، و«الحروب» العسكرية والسياسية والأهلية والديبلوماسية التي انفجرت أو تجددت في سياق تصدي الرجل إلى زعامة «البلد» المسيحي والدولة معاً، على نحو ما لابست اشتباه الموقع الرئاسي (الماروني) وترجحه بين معيار قيادة الطائفة وبين موجبات رئاسة الدولة «الميثاقية». ولم يكن تخليص مذهب سياسي وطني، أو عقيدة سياسية وطنية، دأب الرجل وفريقه (وهذا أفرقاء على عدد المسالك التي سلكها، والوجهات التي التمسها، والفئات والجماهير التي خاطبها واستنهضها، والدول التي استمالها وقاتلها). والأرجح ان التخليص هذا لم يكن دأب جمهوره، أي «جبهة» أجزاء الجماعات التي تابعته على محاولاته واختباراته. فالخمسة وعشرون شهراً التي قضاها قائد الجيش رئيساً على حكومة انتقالية عسكرية حفلت بالحروب والعداوات والمراهنات والتوقعات (والأوهام، على قول بعضهم). ولعل العداوات، وإرثها، هي أوضح ما جنته الشهور هذه: عداوة الاستيلاء السوري، وعداوة حليفه الدرزي وحليفه الآخر الشيعي وحليفه الثالث الشمالي السني والجنوبي وليس البيروتي («الصديق»)، وعداوة «الأخ» الماروني القريب، وعداوة الطاقم السياسي المحلي المتحفظ عن السياسي الطارئ والمستعجل والثائر على

تقاليد السياسيين ومساوماتهم، وعداوة «الإكليركيين» الموارنة وكنيستهم المحافظة والمتواطئة مع السياسيين العاجزين، وعداوة الصفوف العربية المنقسمة على الرأي في الاستيلاء السوري انقسامها على بدائله المحتملة والمتوقعة، وعداوة الدول الكبرى المترددة والخائفة من انهيارات غير متوقعة في شرق أوسط (او أدنى) حافل بحوادث غير متوقعة في وقت انقلاب تاريخي من عالم اثنيني القطب إلى نظام عالمي («اميركي») جديد.

صناعة «الشيعة» العونية

ولكن الحروب والعداوات الكثيرة هذه ولدت، من وجه آخر، «صداقات» وروابط وولاءات غير قليلة ولا ضعيفة، على رغم ضعف تماسكها وتناغمها. وحرص «القائد» على خروجه من الحكم الجزئي الذي ترأسه، وتسنمه تسنم الحراب، على نحو يتيح له ربط ما أخفقت إنجازاته وخسائره في ربطه ربطاً إيجابياً وفاعلاً. فأخرجته القوات السورية المستولية، من بعبدا واليرزة. وشفع لها التواطؤ الأميركي والإسرائيلي باستعمال سلاح الطيران في قصف «قصر الشعب». وسوغ إلحاح الياس الهراوي، الرئيس الذي خلف رينيه معوض بعد اغتياله وأقام نحو السنة رئيساً في ثكنة عسكرية بالبقاع وغرب بيروت، على السوريين في التخلص من «محتل» القصر الجمهوري، إجراء العملية العسكرية وراء ستارة لبنانية لم تستر شيئاً (فكانت خسارة القوات السورية 600 إلى 800 قتيل، نظير آحاد من الجيش اللبناني «الشرعي»، قرينة على حقيقة القتال والمقاتلين). وأشادت الحكومة بالعملية، وبصلاحياتها الجديدة الناجمة عن الطائف وتوزيعه السلطات. وتصدر الإشادة وزير الدفاع الجديد، وهو أحد مستشاري ميشال عون وموفديه إلى دمشق، ورقيب دمشق على وليد جنبلاط (معاً). وسكتت «القوات اللبنانية» في ختام حربها وقوات

ميشال عون، وإثخانها في الجيش الوطني، وشقها صفوفه، وغنيمتها منه عتاداً بلغت قيمته 400 مليون دولار، عن دخول القوات المستولية «البلد». واقتصرت بكركي على تنديد خجول بالعملية نفسها. وكانت أقرت نائب زحلة على رئاسته. وأظهر «نواب الأمة»، غداة إقرارهم اتفاق مدينة الطائف السعودية، نزولهم عن صلاحيات الرئيس إلى «ثلاثي رئاسي» مشتبك الصلاحيات من غير قطب داخلي مرجح، انصياعاً و«إذعاناً» (لفظة أثيرة في مصطلح التنديد السوري) يليقان بفوتهم، وانقضاء 18 سنة على وكالتهم وتكليفهم الانتخابيين. وانصرفت القوى الدولية، المنشغلة بغزو قوات صدام حسين دولة الكويت، عن المحاماة عن دولة لم يعد يدري احد السبيل إلى رعايتها. وتوسط «العرب» في صلح داخلي، وإصلاحات دستورية، وتجريد من السلاح، وجلاء سوري، وتعهدوا مراقبة البنود هذه وإنفاذها، قبل ان يتخلوا عن وساطتهم وعهدهم، ويسكتوا عن إطلاق اليد السورية في اللبنانيين ولبنانهم. وتصور هذا، وحقل الأنقاض الذي أدى إليه وتخلف عنه، في صورة تراث العاصفة التي ضربت البلد وأهله ودولته. ورأى إليه «البطل» الخاسر، وجمهوره، ثمرة الخيانات والأنانيات المسمومة التي أحبطت مسعاه الإنقاذي. ولكنه استقى (منه) براهين لا تحصى، ولا تفنى، على وحدة العدو، وكثرة أقنعته، واتصال وجه واحد ولئيم وراء الأقنعة.

ورسم الأمران، وحدة العدو وكثرة الأقنعة، ميدان «المعركة» الآتية والمديدة. وآذنا بجبهاتها و«مقاتليها» وموضوعاتها. فـ«البطل» الذي تضافر «الكل» على خيانته، والتخلي عنه، واجتمعوا على حربه وهزيمته ونفيه (وهذه سابقة في تاريخ الجمهورية ذكّرت بعضهم بمنفى فخر الدين المعني، ثم بمنفى يوسف بك كرم)، مطلق اليد والفكر واللسان في التصدي لأعدائه الكثر، وفي تأليب الفئات والجماعات والطبقات

على الأعداء هؤلاء. فهو كان، أو ينبغي ان يكون بؤرة التقاء روافد الاحتجاج والتنديد والمعارضة والثأر كلها، على تفرقها واختلافها، على نحو ما كان، هو وجمهوره و«شعبه» و«بلده»، ضحيتها. فسقوطه، أو «صَلْبه» جزاء صلابته واستقامته، على قوله تورية لمحاوره الفرنسي، هو برهان تواطؤ الميليشياوي الماروني والدرزي والشيعي، وآكل الجبنة والفاسد، والسياسي ابن «المترجم» على أبواب السفارات، والإكليركي طاعم رغيف العامي ومشتهي بنات رعيته (وعلى هذا فزلة لسان سليمان فرنجية وهو يتناول «هياج» شيخ طائفته الواقف خطيباً في نسوة، ليست زلة) والسوري والأميركي و«العربي»، عليه. ويأتلف «الشعب» و«البلد» العونيان من «ضحايا» هؤلاء ومعارضيهم، على مثال جبهوي وشعبوي وخطابي (نسبة إلى خطيب العامة الروماني ورقيبهم على الأشراف) معروف ومجرب. فعلى الضحايا، وجماع الضحايا هم الشعب الحقيقي الذي يواعده «البطل» من المنفى، القيام «رجلاً» واحداً على «جلاديهم» وأعدائهم ومستغليهم، على نحو ما هؤلاء واحد. وهذه مهمة شاقة وثقيلة. وفاقم ثقلها للوهلة الأولى خسارة الرجل بيد «أهله» قبل خسارته بيد عدوه السوري، وفوق خسارته هذه، وتركه «البلد» المسيحي أشلاء وأنقاضاً. والخسارة بيد الأهل سوّغت مصالحة العدو السوري، وزيارته، وقبول تطويبه الزعيم الماروني زعيماً مسيحياً مشرقياً. ولكن ثقل الخسارة، وضعضعتها صفوف المسيحيين (والمسلمين ومشتركهما)، كانا، من وجه آخر، مواتيين مواتاة عميقة وقوية دمجَ دوائر أو كتلِ الناس الذين تحلقوا حول «المحرر» و«المصلح» في شيعة متماسكة، أو فرقة مرصوصة. فالمشاعر والولاءات والمصالح التي بعثتها أو أيقظتها الملحمة العونية لم تتماسك يوماً على رسم أو مثال سياسي مجتمع أو مؤتلف. وكان تنقله بين الضباط والجنود وأهاليهم والطلاب والمهجرين و«السابقين» المناصرين

والحزبيين والمقاتلين، على مللهم ومذاهبهم، وبين التقنيين والمهنيين الجامعيين ورجال الأعمال في لبنان والمهجر وكبار الموظفين وصغارهم واليساريين، وتقلبه بين هؤلاء وأولئك، كان هذا يدعوه إلى التأليف بينهم تأليفاً شيعياً أو ملياً باطنياً وغالياً أو متطرّفاً (وليس هذا على المعنى المذهبي أو الاعتقادي المعين والمعروف، فالشيعة هم الجماعة المشايعة صاحب دعوة، مثل الفرقة المصدقة صاحب رأي أو مقالة).

ولا شك في ان نواة الفرقة (أو الجماعة أو الشيعة) العونية، طوال المنفى تقريباً، هي ميشال عون نفسه، أو شخصه وما يفترض في شخصه أو «جسده»، الحي والرمزي أو الصوفي، ان يختزنه من حوادث التاريخ المسيحي (اللبناني) القريب والبعيد، ويؤذن به آتياً ومستقبلاً. وهو خرج من بين أنقاض قصر بعبدا، ومقر اليرزة، مجللاً بالغبار والتراب، «ممسوحاً» بزيت (المسيح) والنجاة العجائبي، أعزل ومجرداً من السلاح الظاهر. وكان خروجه، على هذه الشاكلة، نقيض دخوله الحكم، ورئاسة الحكومة الانتقالية (على رغم ضمورها وصور اجتماعاتها الكئيبة)، على رأس جيش أعده ليوم كريهة وتحرير من «الاحتلالات» كلها، وأولها ورأسها الاحتلال السوري، وبدده في منازعات متناسلة ولا ضابط لها. ولكنه خرج على نقيض دخوله - ومنطق الأسطورة والملحمة هو منطق انقلاب الأضداد بعضها إلى بعض وولادتها بعضها من بعض على غير مثال - وعلى رغم تبديده جيش الدولة الوطنية في حروب طوعية ومستدرجة، حاملاً ومحملاً نفسه «أمانة» الشعب اللبناني. وهو كان دخل الدولة، ولبس عباءتها أو تلبسها، على هذه الصفة. ولكن المحن، وتضافر الخيانات، ملأت الصفة الشكلية والصورية بالمواقف والحوادث والشواهد التي تحقق حمل الأمانة، على الزعم الأسطوري والشيعي. وتنطوي نواة الأسطورة التي صاغته الشيعة العونية، واستبقها الرجل

نفسه في أفعاله وخطبه، على نطفة أو نواة حقيقة. ويحسن بالمراقب تصديق النطفة هذه، وحملها على محمل الجد، إذا لم يشأ التسليم لتعليل الحوادث المتعرجة والمبهمة، ماضياً وحاضراً وآتياً، بواسطة خطة خفية ومحكمة (على نحو تسليم ايلي محفوض بالخطة هذه وقدمها، وعلى قدر أقل، وأكثر تخصيصاً، تسليم الياس الزغبي بها). فخروج «البطل» حياً من تحت أنقاض القصر، أعزل، وتوجهه إلى المنفى، بينما «شعبه» ينوء بالأنقاض، والمنظمات العسكرية الأهلية، والاحتلالين، و«بناء الدولة»، والسياسات السورية العروبية والإيرانية الإسلامية، والشقاق الفلسطيني - السوري والمفاوضات الإسرائيلية والعربية - الخروج على هذا النحو يطلق يد «البطل» في تعاقده مع «الأمة». فهو يتصدى لخلاصها وإنقاذها وتحريرها من منفاه على شرط ان توكل «الأمة» إليه وحده حمل أمانتها وعهدها، وأن تطلق يده من غير رقيب ولا حسيب في تصريف حمل الأمانة وسياستها. و«الأمة» في المعرض هذا هي النواة العونية المقيمة على عهد جنرالها، واسمه (الصوفي) ومعناه. وأول واجباتها، أو فرائضها، الاقتصار على العهد والصفة والمعنى، والإقلاع عن السؤال عن (ماضي) خبره و(آتي) أحواله.

الداعية الإمام

ومن المنفى، وبواسطة ما لا يحصى من الاتصالات الهاتفية، الخاصة والعلنية والخلوية على وجه الخصوص، كان ميشال عون مع أنصاره وبإزائهم، المتكلم والخطيب والمجيب والمتصدي والراد والمفند والمواسي والناصح والمذكر والمتوعد. فهو، على شاكلة الدعاة و«الأئمة»، متعاقد مع «الأمة»، على قول انطون سعادة النهضوي القومي والفاشي. وهو ضمير الأمة والشعب، قبل ان يدريا ومن غير ان يدريا. وإليه وحده

يعود النفخ في الهمم، وتأويل الحوادث والعلاقات التأويلَ «النبوي» والمؤدي إلى النصر الأكيد. ففي سياق الحوادث السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، المحلية والإقليمية، سرعان ما خبا نجم العماد، وذوى ظله وانحسر. وانصرف اللبنانيون، على رغم «نكباتهم» إلى تدبر أمورهم. وما بقي من الملحمة، على معنيي الشجاعة والدمار، لم يكن في وسعه ان يغذي حركة سياسية ولا كان في وسع بقايا الشباب والطلاب والحزبيين السابقين والعسكريين والموظفين والمهجرين وأصحاب المهن الحرة، الاضطلاع بعمل سياسي متماسك. فاختار القائد والرئيس المنفي، ومعه فريقه «المختار»، صيغة الشيعة أو الفرقة، تنظيماً. وتضم الشيعة إليها أشياعها على معيار واحد هو التصديق والإخلاص. وهي تمحو الفروق والتفاوت بين المشايعين، على مثال بوليسي وكنسي اول لم يغفل عنه قارئ الأناجيل والرسائل. وتصدر الشيعة عن صاحب دعوتها، ومتكلمها ومفتيها في الشؤون والشجون كلها. وهو يصدر عن «علم»، أو عن «عرفان» يجمع الأضداد، ويؤلف بين المختلف من طرق لا يعملها احد غيره. ويتنقل «علمه» بين ذرى المعاني الشاهقة، وبين صغائر التفاصيل التافهة والسخيفة. ويجمع الاستدلال والحساب المدقق، والتخطيط المتأني، إلى الحدس، والنظرة التقريبية، والتلمس المرتجل والمتسرع. وهو يزعم، على الدوام، السير على بصيرة ودراية وتدبير.

فكانت سنوات المنفى الأولى مصهر الشيعة العونية ومختبرها. فحول «فكرة» الاحتلال وصورته البسيطة (الاحتلال احتلال وقسر خارجي، وإذعان الداخل ميل ناجز مع القوة، ولا شيء خارج البديهيتين)، وعلى الفكرة بنى جنرال المنفى وأنصاره جسماً صغيراً ومرصوصاً من الناشطين و«الرهبان» والناسكين. ويصف العضو السابق في «الهيئة التأسيسية» لـ«التيار»، (الفصل الخامس) الشيعة العونية وأحوالها، في الأعوام

العشرة الأولى من قيادة عون تياره، وصفاً لا شك في دقته ولا في أمانته. فالرجل-الشاهد البالغ من العمر فوق الـ35 عاماً، والمتزوج ووالد طفل وصاحب عمل، يروي ما كان عليه في النصف الأول من التسعينات. فيقول: «كان نشاطنا متواصلاً ومحموماً. صلات واتصالات واجتماعات، شعارات على الجدران ومناشير... كأننا نعيش الزمن مضاعفاً أو نلهث خارج الزمن العادي، وفي حال سكر الفتوة والشباب مطلقين العنان لحلمنا الكبير، إزالة الاحتلال السوري وتحرير لبنان. وحملت المطاردات والاعتقالات الاعتباطية، والتحقيقات وعذاباتها الجسدية والمعنوية (من التهديدات المستمرة (و) الاتصالات الهاتفية المفاجئة (و) مواعيد مراكز المخابرات (و) الإهانات (و) الساعات الطويلة من ضجر الانتظار وقنوطه ومذلته»، حملت معظم افراد الكتلة من الشيعة (نحو 1500، بحسب إحصاء أحد اوائل ناشطيها ونحو 5 آلاف بحسب آخر الشهود، وناشط في الصحوة العونية الثانية) على التخلي. فبقي من الكتلة نحو 200 أو أقل بقليل. وفي أثناء 1990-1994 تفرق معظم من انضووا في «المكتب الوطني للتنسيق المركزي». ومعظم من بقوا واستمروا ينشطون هم من قدامى أنصار الجيش. فأنشأوا مجموعات، تعد المجموعة الواحدة نحو عشرة ناشطين. ونشطوا إما مستقلين وإما على علاقة بأحد أقطاب المغامرة القريبة (من ضباط متقاعدين، أو قضاة أو موظفين أو أساتذة جامعات) في الجامعات والنقابات والتظاهرات والنوادي.

وتوسل خروجُ قائد الجيش السابق على الأبنية السياسية المستقرة بجمهور غير جمهور الزعامات العائلية التقليدية، وغير جمهور السياسة عموماً. واستعمل العمل السياسي الجديد طرقاً لم يعتدها المسيحيون من قبل، على ما يلاحظ احد أوائل العونيين. فهم لم يسبق ان كانوا في صفوف «المناضلين» والمنددين بالسلطة والحكم وأجهزة القمع. وقلما كانوا

ضحاياها. ولم يسبق ان اقتصرت حركة سياسية مسيحية على الطلاب والشباب والجامعات والثانويات، وبعض النقابات المهنية والجامعية. وكانت هذه «القطاعات» سنداً للحركة السياسية، أو للعمل السياسي. وتصدَّر الحركةَ والعملَ السياسيين على الدوام «أهلُ وجاهة»، على هذا القدر أو ذاك. وهم اشخَاص لابسوا حياة اجتماعية محلية ومهنية وإدارية رفعتهم بعض الشيء فوق أقرانهم، ووصلتهم بكتل عائلية، أو بكتل حزبية – عائلية، على ما هي الحال عموماً. فدخلوا «المعترك» الانتخابي من هذا الطريق. وكانت بينهم وبين «الدولة» السياسية والإدارية والأمنية، أواصر ووشائج كثيرة. فهم أبناؤها، وهي «أهلهم». ولا «يناضل» الواحد (ضد) اهله. والسياسة على هذه الشاكلة بعيدة من «المعترك» النضالي الجديد الذي خاضه الشبان، المسيحيون في معظمهم الساحق، تحت لواء «الحرية والسيادة والاستقلال»، ووراء جنرال سابق منفي تقتصر خطابته على حضانتهم، من وجه، وعلى التنديد بالاحتلال، وبالإقطاع السياسي والكنيسة اللذين جاءا به، ونصباه سيداً على «المسيحيين»، من وجه آخر. فصقلَ العملُ السياسي الجديد، خارج السياق السياسي المعروف، وهو سياق حزبي – عائلي أو أهلي، قوةَ احتجاج، او حركة احتجاج، من معدن لم يسبق للتيارات المسيحية الأخرى، في اثناء الحروب الملبننة وقبلها، ان اختبرته. وكانت الأحزاب والقوى المسيحية الأخرى، وفي مقدمها الكتائب و«القوات»، ترزح تحت وطأة الأحوال التي تخلفت عن الحرب. وعلى رغم ان ميشال عون كان «حاكم البلد» المسيحي قبل استيلاء القوات السورية وأعوانها عليه، بدا الاستيلاءُ الفصلَ الأخير من فصول السيطرة الكتائبية – القواتية، وثمرة هذه السيطرة. ولم يشفع للحزبين، أو القوتين السياسيتين، إسهام ناشطيهما في التظاهر والتنديد بالاحتلال. فعادت الصدارة النضالية والإعلامية إلى قوة الاحتجاج الجديدة، وإلى

صاحب إخراجها الإعلامي والتلفزيوني الماهر.

ولكن «البلد العميق» (على قول قومي أوروبي) كان في موضع آخر. فالجماعات الطالبية والجامعية والمهنية جزء من «مجتمع» تضرب جذوره في ارض اهلية متجددة، على رغم غلبة الطبقات الوسطى عليه. ولا ريب في ان الاستيلاء السوري على لبنان واللبنانيين، واستتمام الاستيلاء غداة 13 تشرين الأول 1990، بعث «الوطنية» البلدية في صورتها الأهلية المسيحية، وجمعها في «البلد» المسيحي وعليه. واقتضى ذلك فيما اقتضى نسيان التاريخ السياسي والاجتماعي اللبناني، أو اختصاره في حوادث قليلة وهزيلة يعود معظمها إلى الملحمة والأسطورة العونيتين. وتولى إمام الفرقة، وهو عالمها وشيخها وقطبها، رواية التاريخ، ماضياً وحاضراً وآتياً. وبنى التنظيم على الشاكلة «القطبية» أو «الإمامية» هذه. فيقول الناشط العكاري السابق (الفصل الخامس) ان الزعيم المنفي كان يصر، تنظيمياً، على الاقتصار على «تواصله اليومي، الهاتفي أو بالفاكس، بكل كوادر التيار على انفراد، منقِّلاً اتصالاته بينهم، من واحد إلى آخر، من دون تنسيق، ومن دون ان يطلع هذا أو ذاك على مضامين اتصالاته بهؤلاء أو أولئك».

المركّب الأهلي و«الوطن» الجديد

فوسع الشيعة العونية الفتية، طوال عشرة أعوام تامة تقريباً، الانكفاء على «مجتمعها»، وإغفال الحوادث الكبيرة والحاسمة عل مسرح جنوب لبنان، والحوادث السياسية والاجتماعية على المسارح الأهلية والبلدية اللبنانية. فتفرغت نواة الفرقة هذه إلى مقاومة الاستيلاء السوري، وإلى منافسة «القوات اللبنانية» داخل حرم الجامعات اولاً ثم تدريجاً في بعض النقابات المهنية، بينما كان معظم السياسيين المسيحيين («الإقطاع السياسي»، في تسمية استعادها العماد المنفي من بعض اليسار المحلي)

يتعاونون، على صور ومقادير متفاوتة، والدولة «السورية – اللبنانية» المولودة من اتفاق الطائف. وكانت الحال هذه، أي انفصال قوة الاحتجاج المسيحية الناشطة من الكتلة «الوطنية» والأهلية الكبيرة، منعطفاً في تاريخ «البلد» و«المجتمع» المسيحيين. فالطلاب والنقابيون المهنيون و«المثقفون» الشباب كانوا يخوضون حربهم على احتلال ينكر على لبنانهم استقلاله، وينكر عليهم وعلى أهلهم وتاريخهم الفرادة والرئاسة الاجتماعيتين والسياسيتين، من غير مساندة أهلية و«وطنية» مسيحية. وهذا خلاف بعض ثوابت التاريخ السياسي اللبناني، وعلى الضد منها. فالتقاليد التاريخية والسياسية المسيحية جرت على دمج الحركات السياسية الشبابية والاجتماعية «الجديدة» في الأبنية الأهلية القائمة. فوصلت جسورٌ كثيرة الحركات المجدِّدة بالأبنية الأهلية. وكانت الانتخابات النيابية قبلة النخب الاجتماعية، على اختلاف مشاربها. وهذا ما لم تفلح الأبنية الأهلية في الجماعات الإسلامية اللبنانية في إنجازه وصنعه. فأكلت الحركاتُ والمنظمات الثورية والجماهيرية الشيعية الأهلَ، وابتلعت أبنيتهم الموروثة. وجدّد رفيق الحريري، من خارج ومن فوق، التمثيل السني السياسي، وأدواره ومضامينه.

فكانت المعارك التي خاضتها الفرقة، أو الشيعة العونية، اشبه بحرب طياحة، أو حرب غوار أو عصابات، جانبية وهامشية، مسرحها بعض البؤر الاجتماعية والسياسية والشبابية والإعلامية، وتقتصر أضرارها على خدوش سطحية. ولعل هذا كان من عوامل تعميق الهوة بين الشيعة المنكفئة على نفسها، وعلى قائدها، وبين سائر «المجتمع» و«البلد» المسيحيين، وبينها وبين ما قام مقام مجتمع وبلد عامين ومشتركين. فجمع عون والعونيون من شيعته «المجتمع» المسيحي، والدولة اللبنانية (– السورية)، في باب واحد، وكتلة واحدة، وطعنوا فيهما طعناً لا هوادة فيه.

فعلى نحو ما لم يروا ما يحدث ويحصل جنوب لبنان، وما ينم به من طور جديد من أطوار الصراعات «العربية» – الإسرائيلية (بما فيها الفلسطينية طبعاً)، ولم يلاحظوا أحوال الشيعة الإماميين اللبنانيين، لم يروا كذلك ما يحدث ويحصل داخل مرافق الدولة وهيئاتها وسلطاتها وعملها وأجنحتها، ولا داخل الجماعة السنية. فدمجوا في الاحتلال، أي في القوة العسكرية العارية والمجردة من فروعها وحيثياتها السياسية والاجتماعية، كل ما بدا موضوع تنديد. وأول الموضوعات تهميش المسيحيين، وتهميش الرئاسة المارونية، وتهميش الشباب المسيحي وهجرته، واستطراداً أو قبلاً تهميش «لبنان». ومثلما لخصوا الاحتلال في القوة العسكرية، لخصوا الأحوال السياسية والاجتماعية في الفساد الناجم عن الاحتلال، والدين العام المترتب على الفساد. فغفلوا عن المنازعات الكثيرة التي اعتملت داخل الدولة «اللبنانية – السورية»، وخرج بعضها، وربما معظمها، إلى العلن منذ 1993، ثم على نحو حاد منذ 1996. فحسبوا أن رفيق الحريري وجميل السيّد، قبل ولاية إميل لحود وفي أثنائها، واحد ولا فرق بينهما. وحسبوا أن وليد جنبلاط وإميل لحود لا يتميزان، وأن سمير جعجع، خارج معتقل اليرزة ثم في المعتقل، وإيلي الفرزلي ونبيه بري وناصر قنديل، سواسية في قبولهم الطائف، وولائهم لحافظ الأسد ثم لابنه.

والتقوا مع نقد «الفساد»، ونقاده على الضفة السورية من المسرح السياسي. والمسرح هذا انقلب أكثر فأكثر مسرحاً وظلالاً وجافى السياسة. فأعجبوا بنجاح واكيم، على سبيل المثال، وأولوه ثقة كبيرة. وسهوا عن انتهاج السياسة السورية، أو واجهتها الظاهرة، نهجاً يقضي بتقسيم العمل، أو توزيع الأدوار. فيتولى جناح ثانوي، يغلب استعماله الاستخباري والإعلامي استعماله السياسي والأهلي، عملَ الإغارة والتشهير في ما يعود إلى الأجنحة الراجحة و«الثقيلة» التعاون مع القطب الثابت. وقد

يخرج الجناح الثانوي، وهي حال نجاح واكيم ووئام وهاب، على الجناح الغالب موقتاً، على ما هي حال سليم الحص وطلال أرسلان.

وسياسة الفرقة العونية، أو حرب طياحتها وغوارها، وهما ثمرة الحال الجديدة وغير المألوفة التي امتحنت الجماعات المسيحية واللبنانيين عموماً معهم، ولدت صنفاً جديداً من القيادة، والعمل السياسي، و«الثقافة» السياسية، لا يقل غرابة عن الأحوال العامة التي سبح فيها «المجتمع» و«البلد» المسيحيان. ومعهما «المجتمعات» و«البلدان» الأخرى. فإلى جمع مقاليد «الاتصالات»، أي «الخيوط التنظيمية والمواقف»، بيد «القائد» وحده، وسع «القائد» القيام مقام المرجع من ناشطي الشيعة، ووسعه بناء شبكة سرية، أو موازية، من العلاقات والأنشطة والاستطلاعات. ولعل الإقامة بالمهجر مكنته من بناء شبكته هذه بعيداً من أعين الرقباء. والحق أن فريق ميشال عون القريب، تضمن في صفوفه، على خلاف مع الظاهر، حلقة لا علاقة لأفرادها بمناضلي الشيعة الناشطين وحلقاتهم. ولا يعود هذا إلى 1998-2002، على ما يقول ناشطون أوائل بعضهم ترك «التيار» وبعضهم يقف متردداً. فحلقة الضباط الذين حاطوه منذ ارتقائه السّلّم العسكري ودرجاته، وتولى بعضهم قيادات ميدانية وبعضهم الآخر مهمات استخبارية وأمنية، هؤلاء ربطتهم به روابط بعيدة من أعين المشايعين الناشطين. وبعضهم سجنته القوات السورية، وحقق معهم ضباط استخباراتها، وأطلقوهم. فلحق بعضهم بصاحبهم إلى المنفى، وأقام آخرون. فاشتغلوا، أو تشاغلوا، بالتجارة والأعمال، وبالوجه الخفي من علاقات سياسية وأمنية معقدة. وعندما خرج «التيار» من انكفائه الأول، في 1998–2002 (فاشترك في أول انتخابات نيابية فرعية، وقبلها في الانتخابات البلدية)، توسعت علاقاته الاجتماعية والمالية والسياسية. ودخلهُ رافدٌ جديد يُجمِعُ المناضلون المشايعون على وصفه

بالهجنة والغرابة. فأفراد الرافد هم من الطارئين والجدد، ولم يخرجوا من المصهر النضالي الذي أنشأ الشيعة «المقاتلة». وهم أقرب إلى الطاقم الأهلي التقليدي الذي تصدّر الحركات السياسية المسيحية. ولكنهم، على خلاف الطاقم هذا، لم يولدوا من «المجتمع» المسيحي، ومن أبنيته وسيروراته الداخلية. فكانوا «وديعة» «القائد» الشخصية، وجسره إلى استعادته سيرة سياسية سوية أو تقليدية.

فولدت الشيعةُ المتصوفةُ، ومناضلوها المرابطون، كتلةً من السياسيين التقليديين «الجدد»، توّج بهم «القائد» العائد من المنفى، على غير توقع (في ما يعود إلى ظرف العودة وملابساتها)، مسيرَ شيعته النضالي. فمزج في الكتلة قدامى الضباط، من أيقوناته المحفوظة والصامتة، ورجال الأعمال والمهنيين و«المثقفين» الطارئين على هذا القدر أو ذاك. وسند مزيجه هذا بـ«جدران» تقليدية وقديمة مجربة ومعروفة. ووصل بين الأجزاء والشطور بوصلته هو، أي بقيادته التاريخية. وصرف المشايعين الذين حسبوا في أثناء اجتياز الصحراء (على قول ديغولي مشهور) انهم الأئمة، وأنهم الوارثون، بالتي قد لا تكون الأحسن. فانقلب التصوف سياسة، على قول فرنسي آخر. ولا تقلُّ غرابة الحال هذه عن غرابة العودة وملابساتها. فمن بنى عمارته السياسية والتاريخية، من بابها إلى محرابها، على تحرير الوطن المحتل من «سوريا»، ورميها «برا»، وتوسل إلى غايته بوسائل «المجتمع» و«البلد» المسيحيين التقليدية (مكانة المسيحيين وموقعهم من لبنان والعالم العربي، وعلاقاتهم الدولية، وعصبيتهم ومصالحهم)، عجز عن إخراج جندي واحد (على سبيل الكناية طبعاً)، وعن استدراج قرار سياسي واحد يميل وجهته. وإذا بـ«عميل» السياسة السورية الأول، ورأس «الفساد» المتفشي جراء الاحتلال، وراهِن لبنان المحتل وأهله لدَيْن لا دور له غير تغذية الفساد ورشوة المحتلين وأزلامهم(وهو رفيق الحريري على الصورة

العونية)، إذا به يخر صريعاً إثر تفاقم خلافه مع المحتل على طاقم حكمه الداخلي وسياسته الداخلية والإقليمية. فلما رجع «القائد» من منفاه ألفى البلد، على ما كان الحريري يقول هذه المرة، حراً، على المعنى السابق الذي كان ميشال عون يعنيه في اثناء الأعوام الخمسة عشر التي قضاها خارج الوطن. ولا دور له هو، «بطل التحرير»، في حريته واستقلاله وسيادته. فلم يرَ المحررُ السابق خيراً في الانقلاب على انقلاب البلد عليه، ومماشاته عدوَّه المحلي الأقوى. وتوالى هذا فصولاً: من منازلة «الحلف الرباعي» الانتخابي والسطو على «مجتمع» و«شعب» مسيحيين زائفين ومتشتتين، إلى التحالف مع الحزب الخميني المسلح، فمساندة حربه ونصره، فمشاركته غزواته واحتلالاته واستدخاله الدولة، فالانتشار في المشرق الانطاكي رسولاً.

انجز طبع هذا الكتاب
على مطابع هايدلبرغ، بيروت-لبنان

لم تشهد الحياة السياسية اللبنانية، لا في ما نذكر ولا في ما قرأنا، ظاهرة مثل ظاهرة قائد الجيش الأسبق، ميشال عون. فالرجل الذي خرج إلى المنفى «بطل تحرير» لبنان واللبنانيين من الاحتلال السوري ومن أعوانه وميليشياته، والتهامه الكيان ومراوغته واصطناعه دور «الإطفائي ومشعل النار» على ما لم يفتأ عون الترديد في مقالاته الفرنسية، هذا الرجل عاد بعد 13 عاماً إلى لبنان نصيراً مستميتاً لمطامح المحتل السابق الثابتة، وحليفاً لا يتزعزع للمنظمات الأهلية والمذهبية المسلحة والأمنية التي رعت السياسة السورية الأسدية نشأتها واشتداد عودها، أو بعثتها من رمادها، وناطت بها تمثيل اللبنانيين والاستيلاء على دولتهم ومجتمعهم.

لا نزعم أن تاريخ لبنان واللبنانيين السياسي المعاصر خلا من الانقلابات، على معنى الانتقال من موقف إلى آخر، ومن نهج إلى نهج يخالفه (....) لكن الفرق لا يقاس بين الانقلابات هذه وبين الانقلاب العوني.

م.أ.س.

و.ش.

صدر لوضّاح شرارة عن «دار النهار»: **الأمة القلقة**، 1996؛ **دولة حزب الله، لبنان مجتمعاً إسلامياً**، 1996؛ **أيام القتل العادي: من اغتيال رياض الصلح إلى اغتيال رفيق الحريري**، 2007؛ **أهواء بيروت ومسارحها**، 2009.

صدر لمحمد أبي سمرا عن «دار النهار»: **سكان الصور** (رواية)، 2003؛ **بلاد المهانة والخوف** (رحلات)، 2004؛ **الرجل السابق** (رواية) طبعة ثانية، 2006.

ISBN 978-9953-74-246-5

